كوردستان

يصدرها الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

PDK-S 1957

العدد (770) 15-02-2026 م - 2725 ك | نصف شهرية | Rojnamakurdistan.com

مايك بومبيو: تسليم قاعدة التنف للحكومة السورية مجازفة غير محسوبة

حذر وزير الخارجية الأمريكي السابق، من تداعيات قرار تسليم قاعدة «التنف» العسكرية لسيطرة الحكومة السورية، واصفاً هذه الخطوة بأنها «شديدة الخطورة».

في تدوينة له عبر منصة (إكس)، قال وزير الخارجية الأمريكي السابق، مايك بومبيو، إن السلوك الأخير لحكومة «الشرع» في سوريا يجعل من قرار التخلي عن القاعدة الاستراتيجية مجازفة غير محسوبة.

مؤكدا أن هذه الخطوة تضع «الاستقرار الإقليمي والأمن القومي الأمريكي» في مواجهة مخاطر مباشرة، مطالباً بضرورة التعامل مع هذا الملف بحذر ودقة بالغة، حيث قال: «نحن بحاجة لاتخاذ القرار الصحيح في هذا الشأن؛ لأن الكثير يعتمد

الرئيس بارزاني يجتمع مع الهيئة الرئاسية للمجلس الوطني الكوردي في سوريا

اجتمع الرئيس مسعود بارزاني، يوم الاثنين، 9 شباط 2026، في بيرمام، مع الهيئة الرئاسية للمجلس الوطني الكوردي في سوريا.

جرى خلال اللقاء بحث الأوضاع السياسية وآخر التطورات في سوريا، كما تم تسليط الضوء على ضرورة تحقيق وحدة الصف بين الأطراف الكوردية خلال المراحل المقبلة، إلى جانب التأكيد على أهمية الحوار والتشاور لمعالجة المشاكل والخلافات.

تفاصيل الرسالة التاريخية للملا مصطفى بارزاني إلى الجنرال شارل ديغول

كشفت وثيقة تاريخية تعود إلى شباط/فبراير من عام 1968، عن تفاصيل رسالة «مؤثرة» بعث بها الزعيم التاريخي للحركة التحررية الكوردية، الملا مصطفى بارزاني، إلى الرئيس الفرنسي آنذاك، الجنرال شارل ديغول.

الرسالة التي صِيغت في وقت كان يمر فيه الشعب الكوردي بظروف قاسية، حملت أبعاداً سياسية وإنسانية عميقة، ووصفت فرنسا بأنها «الأمل الأخير» للكورد.

وقدم وزير الخارجية الفرنسي، جان نويل بارو، يوم الجمعة (6 شباط 2026) رسالة من الملا مصطفى بارزاني إلى الرئيس مسعود بارزاني، كان البارزاني الخالد قد أرسلها خلال ثورة أيلول إلى الجنرال ديغول، رئيس فرنسا آنذاك، وهي محفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

نص الرسالة:

أيها الجنرال..

اسمح لرجل طاعن في السن مثلي أن يبعث إليكم بهذا الطلب الهام، رجل أفنى شبابه، منذ مقتبل عمره، في النضال من أجل حرية وكرامة شعبه.

أنتم أعظم مناضلي المقاومة في أوروبا، وأنتم من قدتم بلادكم نحو المجد والرفعة، ولا يمكن إلا أن تكونوا متعاطفين مع شعب كوردستان الجبلي الذي يخوض نضالاً مستمراً منذ ست سنوات كاملة في شمال العراق.

علاوة على ذلك، أنتم رئيس فرنسا، رئيس تلك الأمة العظيمة والسامية التي قدمت للعالم مبادئ الحريات السياسية وأسس حق تقرير المصير للشعوب، وبالإضافة إلى ذلك، أنتم (الجنرال ديغول) محرر جميع البلدان الأجنبية الناطقة بالفرنسية، والعدو اللدود لكل أشكال الاضطهاد، والصديق الحقيقي لكل طالب حرية.

أيها الجنرال.. لقد كنتم مصرين على الاحتجاج ضد حرب (فيتنام)، ولا يساورني شك في أن قضية الشعب الكوردي بالنسبة لكم لا تقل أهمية عن قضية الفيتناميين.

نحن وحيدون تماماً في هذه الحرب وهذا النضال لحماية أمتنا، وقد تجاهلتنا منظمة الأمم المتحدة، كما تتسابق قوى عظمى عديدة لتزويد العراق بأحدث الأسلحة الفتاكة، لذا، فإن الجهة الأخيرة المتبقية التي نعلق عليها آمالنا هي (ديغول) فرنسا وحده.

اليوم، عندما يطلب العراقيون السلاح من فرنسا، نعتقد أنه دون حل جذري للقضية الكوردية، فإن أي إرسال للسلاح إلى العراق لن يؤدي إلا إلى دمار بلادنا والإبادة الجماعية لنسائنا وأطفالنا. يقول القرآن الكريم: (لكل إنسان في السماء جنة صغيرة يمكنه التوجه إليها وقت الصلاة). أنتم وفرنسا جنتنا السماوية.

مصطفى بارزاني

العراق، كوردستان - 8 شباط 1968

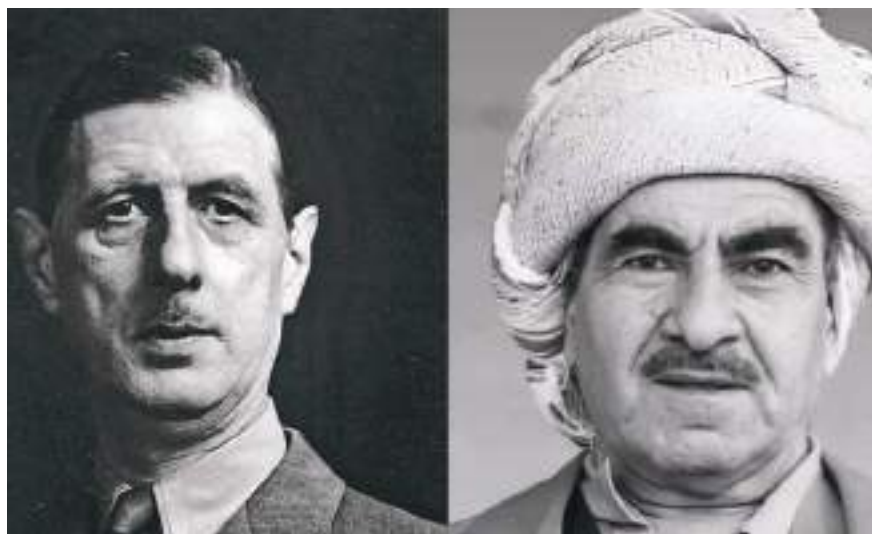

بارزاني الخيرية تطلق المرحلة الثانية من برنامجها الإغاثي لنازحي كوردستان سوريا

أعلنت مؤسسة بارزاني الخيرية يوم السبت، 14 شباط 2026، عن بدء المرحلة الثانية من برنامجها الإغاثي المخصص لدعم الأسر المستحقة في كوردستان سوريا.

وتركز هذه المرحلة على تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية والغذائية للأهالي المتضررين، في ظل الأوضاع الميدانية الصعبة التي تمر بها المنطقة.

وفي إطار هذه الحملة، بدأت فرق المؤسسة توزيع المساعدات على أهالي مدينة قامشلو، حيث شملت الحصص جميع الاحتياجات الضرورية للأسر المستفيدة.

من جانبهم، أعرب الأهالي عن امتنانهم العميق وتقديرهم للجهود المبذولة من قبل المؤسسة، مؤكدين شكرهم لقيادة إقليم كوردستان وشعبه، وللرئيس مسعود بارزاني على الدعم المستمر للشعب الكوردي في كوردستان سوريا.

وفي سياق متصل، قامت فرق المؤسسة في مدينة عامودا بتوزيع 4000 لتر من المازوت على النازحين والأهالي لتلبية احتياجاتهم الأساسية خلال فصل الشتاء.

يشار أن المرحلة الأولى من البرنامج بدأت في 21 كانون الثاني الماضي، مع وصول قافلة أولية تضم مساعدات غذائية وطبية وإنسانية إلى مدن وبلدات كوردستان سوريا، في أعقاب التوترات التي شهدتها المنطقة بين قوات الحكومة السورية وقوات «قسد».

الافتتاحية

في دعم الحراك السياسي والدبلوماسي للمجلس الوطني الكردي في سوريا

كوردستان

في لحظة سياسية دقيقة تمرّ بها سوريا، يواصل المجلس الوطني الكردي في سوريا تحرّكه الدبلوماسي المسؤول، واضعاً نصب عينيه تثبيت الحضور القومي الكردي في معادلة الدولة السورية، وترسيخ مبدأ الشراكة الوطنية ضمن إطار وحدة البلاد وسيادتها.

لقد جاءت اللقاءات المهمّة التي أجراها وفد المجلس مع معالي وزير الخارجية السوري السيد أسعد شيباني، وفخامة الرئيس أحمد الشرع، رئيس الجمهورية العربية السورية، محطة مفصلية اتّسمت بالشفافية والوضوح والصراحة في الطرح.

في هذه الاجتماعات، تم التأكيد على حقيقة راسخة لا تقبل الجدل، وهي أن الوجود القومي الكردي في سوريا ليس طارئاً أو مستجدّاً، بل هو مكوّن أصيل من مكوّنات الشعب السوري، له تاريخُه العريقُ وإسهاماتُه الوطنية في مختلف المراحل.

لقد شدّد وفد المجلس على ضرورة الإقرار الدستوري الواضح بالحقوق القومية للشعب الكردي، بما يكفل ضمانها وصونها ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بعيداً عن أيّ نزعات تقسيمية أو مشاريع إقصائية.

إن خصوصية المناطق الكردية، بما تحمل من بعد ثقافي واجتماعي وإداري، تستوجب معالجة دستورية عادلة تعترف بهذه الخصوصية وتحميها، في إطار دولة ديمقراطية تعدُّدية تساوي بين جميع مواطنيها في الحقوق والواجبات.

إن تضمين هذه المبادئ في دستور البلاد المرتقب يشكّل خطوةً جوهريةً نحو بناء دولة المواطنة الحقيقية، التي تقوم على الاعتراف بالتنوُّع القومي والثقافي باعتباره مصدر غنى وقوة، لا سبباً للانقسام. كما أن الحوار الصريح مع القيادة السورية يعكس إدراكاً متبادلاً لأهمية الحلول السياسية الشاملة التي تنهي سنوات الأزمة، وتفتح آفاق الاستقرار والتنمية.

في سياقٍ متّصل، حمل اللقاءُ الهامُ مع المسؤولين في وزارة الخارجية القطرية في الدوحة بعداً إقليمياً داعماً لهذه الجهود. فقد أعرب المجلس الوطني الكردي في سوريا عن بالغ تقديره لدولة قطر، قيادةً وحكومةً وشعباً، لما تبذله من جهود متواصلة في دعم الاستقرار الإقليمي، وتعزيز مسارات الحل السياسي، ودفع عجلة التنمية المستدامة في المنطقة.

خلال اللقاء، عرض وفدُ المجلس الوطني الكردي رؤيته السياسية والتنموية، التي تقوم على حلٍّ عادلٍ للقضية الكردية في إطار الدولة السورية الموحّدة، وعلى إعادة إعمار المناطق المتضررة، وتحفيز التنمية الاقتصادية، وتمكين المجتمعات المحلية من إدارة شؤونها بما ينسجم مع مبدأ اللامركزية. كما تم التأكيد على أهمية دعم المبادرات التي تعزّز التعايُش المشترك، وترسخ ثقافة الحوار، وتعيدُ الثقة بين مكوّنات الشعب السوري.

إن الحراك السياسي والدبلوماسي الذي يقوده المجلس الوطني الكردي في سوريا اليوم يؤكّد أن المرحلة تتطلب خطاباً عقلانياً ومسؤولاً، يجمع بين التمسُّك بالحقوق القومية المشروعة، والانفتاح على الشراكات الوطنية والإقليمية. فالقضية الكردية في سوريا ليست قضية فئة أو منطقة، بل هي جزءٌ لا يتجزّأ من مسار بناء سوريا الجديدة؛ سوريا الدولة الديمقراطية التعدُّدية، التي تتسع لجميع أبنائها دون تمييز، وتستند إلى دستور عادل يضمن الكرامة والحرية والمساواة.

إنها رسالةٌ واضحةٌ: لا استقرار حقيقياً دون عدالة، ولا عدالة دون اعتراف، ولا اعتراف دون نصوص دستورية صريحة تترجم هذا الاعترافَ إلى ضماناتٍ راسخة. ومن هنا، يواصل المجلس جهوده، مؤمناً بأن الحوار البنّاء والدعم الإقليمي الصادق يشكلان ركيزتين أساسيتين لعبور هذه المرحلة نحو مستقبل أكثر أمناً واستقراراً لسوريا بكلّ مكوناتها.

وفد من منظمة دوميز لـ PDK-S يزور مؤسسة بارزاني الخيرية

زار وفد من منظمة دوميز للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا برئاسة حاجي كالو، عضو المكتب السياسي ومسؤول منظمة دوميز، مؤسسة بارزاني الخيرية، حيث كان في استقبال الوفد عدد من مسؤولي وكوادر المؤسسة.

خلال الزيارة، قدّم رئيس وأعضاء الوفد شكرهم وتقديرهم لمؤسسة بارزاني الخيرية على جهودها الإنسانية الكبيرة ودعمها المتواصل للنازحين في مدن وبلدات كوردستان سوريا، مشيدين بالدور البارز الذي تضطلع به المؤسسة في تقديم المساعدات الإغاثية والخدمية، ولا سيما في ظل الظروف الإنسانية والمعيشية الصعبة التي يمر بها النازحون.

أكد الوفد أن هذا الدعم الإنساني المستمر أسهم بشكل ملموس في التخفيف من معاناة الأهالي وتعزيز صمودهم، ولبّى جزءًا مهمًا من احتياجاتهم الأساسية، مما كان له أثر إيجابي واضح على واقعهم اليومي.

كما شدد على أهمية استمرار هذه الجهود وتطويرها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة وحجم الاحتياجات المتزايدة.

وتم تقديم درع شكر لهم

من جانبها، عبّرت مؤسسة بارزاني الخيرية عن ترحيبها بالوفد الزائر، مؤكدة التزامها بمواصلة عملها الإنساني ودعمها للنازحين، انطلاقًا من رسالتها الإنسانية ومسؤوليتها الأخلاقية تجاه أبناء المنطقة، مع التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون مع المنظمات والمؤسسات المعنية لضمان إيصال المساعدات إلى مستحقيها وتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

14 عاماً على رصاصة الغدر التي طالت المناضل نصر الدين برهك

مرت يوم السبت 13 شباط 2026، الذكرى الرابعة عشرة لاستهداف القيادي نصرالدين برهك عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، الذي طالته أيادي الغدر والخيانة من قبل مسلحي PYD.

تعرض عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، الشهيد نصرالدين برهك يوم الاثنين 13 شباط 2012، لعملية استهداف من قبل مسلحيPYD وأصيب على إثرها بجروح بليغة أسعف إلى مشفى النور في مدينة قامشلو بكوردستان سوريا. ثم نقل إلى حلب وأدخل مشفى مارتيني وبعد خوضه للعمليات الجراحية وبسبب تدهور وضعه الصحي وإصابته البليغة استشهد بتاريخ 22 من شهر شباط 2012.

نبذة عن حياة الشهيد نصر الدين برهك

ولد الشهيد نصرالدين برهك في قرية «كفري دنا» التابعة لناحية «جل آغا» منطقة «آليان» عام 1960، ينتمي لعائلة معروفة في جل آغا التابعة لديريك بكوردستان سوريا وهم من أعيان عشيرة «حمكا».

درس المرحلة الابتدائية في مسقط رأسه، ثم تابع دراسته الإعدادية في جل آغا والمرحلة الثانوية في ثانوية الصناعة في الحسكة، وأكمل دراسته في مدينة دير الزور ليحصل على شهادة المعهد الصناعي «قسم الكهرباء».

انتسب الشهيد نصرالدين برهك إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي) منذ ريعان شبابه وعمل في المنظمات الطلابية في «جل آغا»، «الحسكة»، «دير الزور».

شارك كعضو منتخب في مؤتمرات الحزب بدءً، من المؤتمر الخامس إلى العاشر، وتدرج في الهيئات الحزبية حتى نال شرف عضوية اللجنة المركزية للبارتي في مؤتمره المعروف بمؤتمر الشهيد كمال أحمد عام 1998، ثم أصبح عضو المكتب السياسي للحزب.

نهل الشهيد نصرالدين من نهج البارزاني الخالد نهج الكورديتي، وعمل جاهدا في الدفاع عن هذا النهج حتى آخر قطرة من دمه. كان الشهيد مثالا للتضحية والفداء، مقداماً، متواضعاً، عزيز النفس، صادقا يحمل هموم شعبه ويدافع عنها، محبا لرفاقه وأصدقائه، غيورا، جسورا، وفيا للقيم والمبادئ التي يحملها، مدافعا، صلبا عن قضية شعبه مؤمنا، بنهج الكورديتي نهج البارزاني الخالد.

تعرض خلال نضاله للعديد من المضايقات والملاحقات والاعتقال فقد اعتقل لأول مرة بعد انتفاضة آذار 2004، واعتقل للمرة الثانية عام 2009، وكان كلما ازداد الضغط عليه ازداد إيمانا وقناعة بمبادئه ومبادئ حزبه، لم تنل كل هذه الإجراءات الأمنية من عزيمته حتى وصل الأمر بالأجهزة الأمنية وأذنابها إلى نصب كمين له وأمطروه بنار حقدهم من خلال عصابة مافيوية مأجورة من مسلحي PYD ، في يوم الاثنين 13 شباط 2012، وجرح على إثرها بجروح بليغة أسعف إلى مشفى النور في مدينة قامشلو ثم نقل إلى حلب وادخل مشفى مارتيني.

بعد إجراء عدة عمليات جراحية للشهيد واجه من خلالها الموت إلا أن يد المنون نالت منه في الساعة الثالثة فجرا من صبيحة يوم22 شباط 2012.

وشيع جثمانه من حلب إلى مسقط رأسه في قرية « كفري دنا - Kevrê Dena » وسط تشييع مهيب ومشاركة لا تليق إلا بالعظماء.

وفد من منظمة دهوك للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا يزور مؤسسة البارزاني الخيرية في دهوك

زار يوم 11 شباط 2026 وفد من منظمة دهوك للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا (PDK-S)، برئاسة محمد علي إبراهيم عضو اللجنة المركزية للحزب، إدارة مؤسسة البارزاني الخيرية في محافظة دهوك. وكذلك إدارة مخيم فايدة.

وكان في استقبال الوفد كل من السيد وحيد أتروشي مدير مكتب المؤسسة بدهوك، والسيد خضر حسين رشيد المسؤول الإداري لمخيمات اللاجئين، ومدير وكوادر إدارة المخيم.

حيث قدم الوفد الشكر والتقدير لمؤسسة البارزاني الخيرية على جهودها «الجبارة» في خدمة أهلنا في كوردستان سوريا، والإشادة بدور كوادرها الميدانية التي تعمل بلا كلل في ظل الظروف الصعبة والتأكيد على أهمية المؤسسة كسند دائم لكل محتاج.

الديمقراطي الكوردستاني – سوريا يشارك في فعالية تكريم شهداء بيشمركة روژ

بدعوة من مدرسة عفرين للبنات في كامبا دوميز، ٩ / ٢ / ٢٠٢٦ شارك وفد من منظمة الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا في فعالية مهمة أقيمت بمناسبة معرض الصور الذي نظمته المدرسة لتكريم شهداء روژ الذين استشهدوا دفاعًا عن أرض كوردستان والعالم ضد التنظيم الإرهابي داعش.

ترأس الوفد حاجي كالو، عضو المكتب السياسي ومسؤول منظمة دوميز، بمشاركة مصطفى عمر، مسؤول محلية فايده للحزب الديمقراطي الشقيق، وحسن جلبي، مدير تربية قضاء سميل، بالإضافة إلى حضور مؤسسة عوائل الشهداء وعدد كبير من الأساتذة والطلاب.

شهد المعرض عرض صور وتكريم للشهداء، كما أتاح للطلبة والأساتذة فرصة التعرف على تضحياتهم ومساهمتهم في حماية الأرض والقيم الإنسانية. وأكد المشاركون على أهمية تعزيز روح التضامن والوحدة في مواجهة الإرهاب ودعم الجهود التعليمية والثقافية في المنطقة.

ممثلية أوروبا للمجلس الوطني الكردي في سوريا تلتقي بمسؤول الفرع السادس للحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق

أجرت ممثلية أوروبا للمجلس الوطني الكردي في سوريا لقاءً رسمياً مع مسؤول الفرع السادس للحزب الديمقراطي الكردستاني الشقيق، الأخ سرحد غفوري، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير آليات التنسيق السياسي المشترك.

وضمّ وفد ممثلية أوروبا للمجلس الوطني الكردي في سوريا كلاً من:
عبد الكريم حاجي رئيس الممثلية،
محمد أمين عمر عضو مكتب رئاسة الممثلية،
فصيح كلش وباران درباس عضوي مكتب العلاقات.

وخلال اللقاء، جرى بحث الأوضاع التي يمر بها الشعب الكردي في كردستان سوريا، ولا سيما في ظل التطورات الأخيرة، حيث أكد الجانبان على ضرورة العمل المشترك والتنسيق كصف واحد على الساحة الأوروبية، بهدف إيصال صوت الشعب الكردي وقضيته العادلة إلى مراكز القرار الدولية.

كما تم التأكيد على أهمية استمرار هذه اللقاءات، لما لها من دور في تعزيز العلاقات السياسية، وتطوير العمل المشترك في خدمة القضية الكردية.

ممثلية أوروبا للمجلس الوطني الكردي في سوريا
2026.02.04

مجلس مخيمات كوردستان سوريا بإقليم كوردستان يشكر مؤسسة بارزاني الخيرية

استقبل موسى أحمد رئيس مؤسسة بارزاني الخيرية، يوم الخميس 5 شباط 2026، وفدا من مجلس مخيمات كوردستان سوريا في إقليم كوردستان، برئاسة سرحان حسن عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا.

خلال اللقاء، تحدث موسى أحمد رئيس مؤسسة بارزاني الخيرية عن المساعدات الإنسانية التي قدمت للنازحين والمنكوبين في مدن وبلدات إقليم كوردستان، وسلط الضوء على آلية عمل فرق المؤسسة في تحضير وتوزيع المساعدات الإنسانية، وتقديم الخدمات الطبية للمرضى.
وأشار موسى أحمد إلى أن الحملات الواسعة التي انطلقت في المحافظات والإدارات المستقلة بإقليم كوردستان، لجمع المساعدات الإنسانية للنازحين والمنكوبين في مدن وبلدات غربي كوردستان، محل شكر وتقدير.

ومن جانبه شكر سرحان حسن، مؤسسة بارزاني الخيرية إدارة وأعضاءً، على ما قدمته للنازحين والمنكوبين في غربي كوردستان، مؤكدا أن المؤسسة أنقذت النازحين والمنكوبين من الهلاك، وهذا العمل محل فخر وتقدير.

وفي ختام اللقاء أهدى وفد مجلس مخيمات كوردستان سوريا، هدية تذكارية، «درع احترام» لرئيس مؤسسة بارزاني الخيرية.

المجلس الوطني الكوردي يقدم المساعدات الإنسانية والنقدية للنازحين في كركي لكي

يواصل مجلس محلية كركي لكي للمجلس الوطني الكوردي في سوريا، منذ تاريخ 2026/1/25، تقديم المساعدات الإنسانية والنقدية، للعائلات النازحة والمتواجدة في المدارس والمساجد وبعض المنازل داخل البلدة.
تشمل المساعدات «المواد الغذائية - حليب الأطفال – البطانيات – الإسفنج – المخدات»، إلى جانب كافة المستلزمات الأساسية، إضافة إلى توزيع مادة الخبز بشكل يومي على 160 عائلة متواجدة في المدارس والمساجد والمنازل ضمن بلدة كركي لكي.
كما قدم مجلس محلية كركي لكي للمجلس الوطني الكوردي في سوريا المساعدات النقدية لكافة العائلات النازحة في البلدة.

الدائرة الغربية للمجالس المحلية تعقد اجتماعها الاعتيادي بحضور رئاسة المجالس المحلية

عقدت الدائرة الغربية للمجالس المحلية التابعة للمجلس الوطني الكوردي، يوم الأحد الموافق 8 شباط 2026، اجتماعها الاعتيادي الشهري، وذلك بحضور رئيس المجالس المحلية الأستاذ نشأت ظاظا، وأعضاء مكتب الشؤون، إضافة إلى رؤساء المجالس المحلية في الدائرة الغربة.
واستُهلّ الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت إجلالًا وإكبارًا لأرواح شهداء كورد وكوردستان، وفي مقدمتهم القائد البارزاني الخالد، تأكيدًا على قيم النضال والتضحيات التي قدمها الشعب الكوردي.
عقب ذلك، جرت قراءة التقارير الواردة من المجالس المحلية، حيث تمت مناقشتها من الناحية التنظيمية والإدارية، وتقييم آليات العمل المتبعة خلال الفترة الماضية.
وفي هذا السياق، صرّح الأستاذ محمود حاج علي لنا، متناولًا جملة من القضايا التنظيمية، وآليات تطوير عمل المجالس المحلية خلال المرحلة المقبلة، مشددًا على أهمية الارتقاء بمستوى الأداء وتعزيز التنسيق بما يخدم المصلحة العامة ويواكب متطلبات المرحلة.
وعلى الصعيد السياسي، قدّم الأستاذ نشأت ظاظا شرحًا مفصلًا حول آخر التطورات السياسية الراهنة في سوريا، وما آلت إليه الأوضاع والتغيرات الحاصلة على أرض الواقع، وانعكاساتها على المشهد السياسي العام. كما أشار إلى الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني الكوردي مع وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني والرئيس أحمد الشرع، مؤكدًا أن هذه اللقاءات تُعد خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، وتسهم في فتح آفاق جديدة للحوار السياسي.
وفي السياق ذاته، أشاد رئيس المجالس المحلية بالمرسوم الرئاسي رقم 13، معتبرًا إياه خطوة مهمة نحو معالجة القضايا العالقة، ومؤكدًا ضرورة البناء على هذه الخطوات الإيجابية وتعزيزها بما يحقق تطلعات الشعب.
وفي ختام الاجتماع، أكد الحضور على ضرورة الالتزام الكامل بقرارات المجلس الوطني الكوردي، والعمل بروح المسؤولية الجماعية، في ظل الظروف الحساسة التي تمر بها المنطقة، مشددين على أهمية وحدة الصف وتنظيم العمل لمواجهة التحديات القادمة.

ممثلية أوروبا المجلس الوطني الكوردي تجري لقاءً مع الفرع السادس للديمقراطي الكوردستاني

أجرت ممثلية أوروبا للمجلس الوطني الكوردي في سوريا لقاءً رسمياً مع مسؤول الفرع السادس للحزب الديمقراطي الكوردستاني، سرحد غفوري، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير آليات التنسيق السياسي المشترك.
وضمّ وفد ممثلية أوروبا للمجلس الوطني الكردي في سوريا كلاً من، عبد الكريم حاجي رئيس الممثلية، ومحمد أمين عمر عضو مكتب رئاسة الممثلية، وفصيح كلش وباران درباس عضوي مكتب العلاقات.
خلال اللقاء، جرى بحث الأوضاع التي يمر بها الشعب الكوردي في كوردستان سوريا، ولا سيما في ظل التطورات الأخيرة، حيث أكد الجانبان على ضرورة العمل المشترك والتنسيق كصف واحد على الساحة الأوروبية، بهدف إيصال صوت الشعب الكوردي وقضيته العادلة إلى مراكز القرار الدولية.
كما تم التأكيد على أهمية استمرار هذه اللقاءات، لما لها من دور في تعزيز العلاقات السياسية، وتطوير العمل المشترك في خدمة القضية الكوردية.

الدائرة الشرقية للمجلس الوطني الكوردي في سوريا تعقد اجتماعها الدوري في قامشلو

عقدت الدائرة الشرقية للمجلس الوطني الكوردي في سوريا، يوم السبت الموافق 7 فبراير 2026، اجتماعها الدوري بحضور رئيس مكتب شؤون المجالس المحلية الأستاذ نشأت ظاظا، وأعضاء مكتب شؤون المجالس، ورؤساء المجالس المحلية التابعة للدائرة.

بدأ الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهداء الكورد وكوردستان، وفي مقدمتهم القائد الخالد الملا مصطفى البارزاني.
تضمن جدول الأعمال قراءة التقارير الواردة من المجالس المحلية ومناقشتها، حيث تدارس المجتمعون واقع عمل هذه المجالس وآليات أدائها خلال الفترة الماضية. كما ناقشوا عددًا من القضايا التنظيمية الأساسية التي تلامس احتياجات المواطنين وتساهم في خدمة المصلحة العامة، خاصة في ظل الظروف الدقيقة التي تشهدها المنطقة.

إلى ذلك، قدم الأستاذ نشأت ظاظا عرضًا مفصلاً حول التطورات السياسية الراهنة في البلاد، وما يصاحبها من تحولات اقتصادية واجتماعية، مؤكدًا متابعة المجلس الوطني الكوردي لهذه المستجدات عن كثب.

المجلس المحلي للحي الغربي يعقد اجتماعه الدوري ويناقش المستجدات التنظيمية والسياسية

عقد المجلس المحلي للحي الغربي التابع للمجلس الوطني الكوردي في سوريا، اجتماعه الدوري يوم الأحد الموافق 1 فبراير 2026.
وافتُتح الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهداء الكورد وكوردستان، وفي مقدمتهم الأب الروحي القائد ملا مصطفى البارزاني.
المحور التنظيمي:
تضمن هذا المحور قراءة التقرير الوارد من مكتب شؤون المجالس المحلية، الذي قدَّمه رئيس المجلس المحلي الأستاذ عبد الغني سليمان. وناقش الأعضاء بنود التقرير واستعرضوا التطورات الإدارية والتنظيمية الأخيرة.
المحور السياسي:
رحَّب المجتمعون بالاتفاق المبرم بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، باعتباره خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة.
كما أثنى الحضور على الدور البارز لإقليم كوردستان العراق والرئيس المناضل مسعود البارزاني، وجهوده الحثيثة في دفع مسار الحلول السياسية التوافقية؛ سعياً لتحقيق حل سلمي يضمن حقوق الشعب الكوردي في سوريا.
وأكَّد الاجتماع على تقديره للموقف الكوردستاني المسؤول تجاه الكورد في سوريا، معرباً عن شكر وامتنان أعضاء المجلس لمؤسسة البارزاني الخيرية على تقديمها مختلف أشكال المساعدات والإغاثة للكورد النازحين من مختلف المناطق.

كما قيَّم المجتمعون إيجابياً الحملات التضامنية والاعتصامات السلمية التي انتظمت في مختلف أنحاء العالم، وأشادوا بدورها في التأثير على الرأي العام الدولي وتسليط الضوء على القضية الكوردية.

الذكرى السنوية الـ11 لاستشهاد البيشمركة دليل ميرزا حسو

مرت يوم 4 شباط 2026 الذكرى السنوية الحادية عشرة لاستشهاد البيشمركة « دليل ميرزا حسو» في إقليم كوردستان.
استشهد البيشمركة دليل ميرزا حسو، بتاريخ 4 من شهر شباط 2015، في منطقة كويلان الواقعة في محافظة دهوك بإقليم كوردستان.

الشهيد البيشمركة دليل ميزرا حسو، من مواليد 1995 مدينة ديرك بكوردستان سوريا، وكان يخدم ضمن اللواء الأول، الفوج الثاني، في قوات بيشمركة لشكري روج.

آفاق جديدة في سوريا، جهود المصالحة السياسية وتعزيز التنوع الوطني

فؤاد عليكو

بسه عبدي

أكرم حسين

موسى موسى

أحمد حاجو

عزالدين ملا

دخل اتفاق 30 كانون الثاني بين الحكومة السورية وقسد حيّز التنفيذ في خطوةٍ مفصليةٍ تعكسُ توجّه الدولة نحو تعزيز الاستقرار وبسط سلطة المؤسسات الرسمية، وذلك من خلال انتشار قوات الأمن العام السورية في المراكز والمؤسسات الحكومية.

بالتزامن مع هذه التطورات، استقبل الرئيس السوري أحمد الشرع ووزير الخارجية أسعد الشيباني وفد رئاسة المجلس الوطني الكردي في لقاءين منفصلين، حيث شدّد الرئيس الشرع على التزام الدولة بضمان حقوق المواطنين الأكراد (الكورد) ضمن إطار الدستور، فيما رحّب الوفد بالمرسوم الرئاسي رقم /13/ واعتبره خطوة مهمة في تعزيز الحقوق وصون الخصوصية الثقافية والاجتماعية.

1-ما أهمية دخول اتفاق 30 كانون الثاني حيّز التنفيذ في هذه المرحلة بالنسبة للاستقرار السياسي والإداري في البلاد؟
2-كيف يساهم انتشار قوات الأمن العام في المراكز والمؤسسات الحكومية في تعزيز سيادة الدولة وبناء الثقة مع المواطنين؟
3-ما دلالات استقبال الرئيس السوري ووزير الخارجية لوفد رئاسة المجلس الوطني الكردي في هذا التوقيت؟
4-كيف يترجم التزام الدولة بضمان حقوق المواطنين الكورد ضمن إطار الدستور على أرض الواقع؟
5-ما أثر المرسوم الرئاسي رقم /13/ في تعزيز الحقوق وصون الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمواطنين الكورد؟

جهود دبلوماسية وسياسية لتحقيق الاستقرار وحقوق الكرد في سوريا

تحدث عضو الهيئة السياسية لحزب يكيتي الكوردستاني- سوريا، فؤاد عليكو، لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «بعد فشل تطبيق اتفاقية 10 آذار بين الحكومة المؤقتة وقسد، بعد سلسلة من اللقاءات دامت طوال الفترة المحددة بنهاية عام 2025، عُقد اجتماع في باريس بين المبعوثين الأمريكيين وإسرائيل وسوريا وفرنسا، بحضور جانبي لتركيا، وتمخض عن هذه الاجتماعات تفاهمات بين الجميع من شأنها سيطرة الحكومة على كامل الأراضي السورية، بالإضافة إلى حصول تفاهم بين إسرائيل وسوريا، من خلال سلسلة من الإجراءات، والتي من شأن تطبيقها أن يفضي إلى نوع من التطبيع مع إسرائيل، مثل التنسيق في المسائل الأمنية والتجارية والاستثمارية والطبية في الجنوب السوري وغيرها الكثير من الأمور غير المعلنة حتى الآن. وقد بات واضحًا أن نتائج هذه التفاهمات قد تبلورت على الأرض من خلال هجوم السلطة في اليوم التالي على حيّي الشيخ مقصود والأشرفية بقسوة، ثم ما تلا ذلك من معارك في غربي وشرقي الفرات، خرجت بموجبه محافظتا الرقة ودير الزور من سيطرة قسد، وكذلك بعض المناطق العربية في محافظة الحسكة، وانحصر تواجد قسد في كوباني والمناطق ذات الأغلبية الكردية ومدينة الحسكة. وهنا أصبح التهديد جدياً على الكورد، وخشية من حصول انتهاكات كبيرة بحقهم. تحركت الدبلوماسية الكردية في إقليم كوردستان العراق بقيادة الرئيس مسعود بارزاني على مختلف الصعد الإقليمية والدولية، واتصالاته مع الرئيس السوري، وترافق ذلك مع خروج مئات الآلاف بمظاهرات يومية في أوروبا وتركيا والإقليم وأمريكا، مما شكل دعمًا ورافعة قوية للعمل الدبلوماسي لقيادة الإقليم. ومن نتائج ذلك التوقيع على اتفاقية 18 كانون الثاني في هولير بين المبعوث الأمريكي وقائد قسد السيد مظلوم عبدي، والرئيس أحمد الشرع، بحضور المبعوث الأمريكي توم براك، والتي عدلت فيما بعد في بعض فقراتها التنفيذية في اتفاقية دمشق في 30 كانون الثاني 2026، والتي دخلت حيز التنفيذ الآن بسلاسة وإيجابية، رغم بعض الاعتراضات والاحتجاجات الشعبية هنا وهناك، لكنها ستخف تدريجياً مع تزايد وتيرة التطبيق بين الطرفين. وبالتالي، فإن من شأن تطبيق هذه الاتفاقية أن يبعد شبح الحرب عن المناطق الكردية، ويعيد المهجّرين إلى مناطقهم، ويوفر بيئة مناسبة للحوار مع الحركة السياسية الكردية. وهذا ما لمسنا نتائجه من خلال زيارة وفد المجلس الوطني الكردي لدمشق، وزيارة وفد من أهالي كوباني لحلب للقاء المسؤولين هناك، وتعيين محافظ كردي لمحافظة الحسكة، وهذا سابقة لم تحدث منذ تأسيس الدولة السورية. وكلها مؤشرات إيجابية للاستقرار الأمني والسياسي والإداري في المناطق الكردية والمناطق ذات الأغلبية الكردية».

يتابع عليكو: «كما تعلمون، أن جميع المرافق الإدارية الحكومية في مناطق سيطرة قسد قد توقفت عن العمل بعد إسقاط النظام المخلوع، وهذا شكل عبئًا ثقيلاً على كاهل المواطنين، وتوقفت بموجبه الكثير من النشاطات التجارية والعقود القانونية، مثل شراء وبيع العقارات، إضافة إلى تحميل المواطنين أعباء كبيرة في تسجيل الولادات والزواج والحصول على الوثائق القانونية، كالهوية الشخصية وجوازات السفر، واضطرارهم للسفر إلى دمشق لتأمين ذلك، وهذا يكلفهم الكثير من الوقت والمال. وعليه، فإن دخول القوى الرمزية للقوى الأمنية السورية وانتشارها في المراكز والمرافق الحكومية، بهدف تفعيل هذه المؤسسات، يعتبر ضرورة حياتية للمواطنين، كما يعزّز الثقة بين الحكومة والمواطنين، ويساهم في تخفيف التوتر الحاصل نتيجة المعارك المؤسفة التي حدثت بين قسد وقوات الحكومة المؤقتة».

يضيف عليكو: «إن استقبال الرئيس الشرع لرئاسة المجلس الوطني الكردي يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، وكان يفترض أن تُتخذ هذه الخطوة بعيد سيطرة إسقاط النظام البائد، أو بعد انعقاد كونفرانس وحدة الموقف والصف الكردي في 26 نيسان 2025. حيث كان يفترض بالرئيس الاستماع حينها لوجهة النظر الكردية في الأزمة السورية بشكل عام، والقضية الكردية بشكل خاص، وربما كنا نتجنب المعارك المؤسفة التي حصلت بين قسد والقوات الحكومية، وما نتج عنها من ضحايا وفقدان الثقة، وارتفاع منسوب خطاب الكراهية بين الكرد والعرب. لكن، وكما يقول المثل، أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً. وعليه، فإن هذا اللقاء فتح نافذة جدية لبدء حوار حقيقي بين ممثلي الكرد والحكومة الانتقالية. كما تبين أن اللقاء كان إيجابياً، وبشّر بفتح صفحة جديدة، وأعتقد أن هذا اللقاء قد فتح الباب للقاءات قادمة مع الوفد الكردي المنبثق عن المؤتمر الكردي قريباً. وعلى ذلك، أستطيع القول بأن مهما كانت الخلافات كبيرة وعميقة، فإن لغة الحوار والتفاهم حول المشتركات تبقى أفضل بكثير من الاحتكام إلى لغة العنف ومنطق الغلبة بين أبناء الوطن الواحد».

حول التزام الدولة بضمان حقوق الكرد في الدستور، **يُشير عليكو:** «إن الأمر يحتاج بداية إلى بناء الثقة بين الحكومة الانتقالية والكرد، وهذا يتطلب فتح حوار جدي وبناء، بهدف الوصول إلى تفاهمات ومشتركات حول كيفية حل القضية الكردية في سوريا، ثم المشاركة الحقيقية من قبل ممثلي الأكراد في لجنة صياغة إعداد الدستور المستقبلي لسوريا الجديدة، وإدخال ما تم الاتفاق عليه في الدستور.

وهذا ما وعد به الرئيس الشرع لوفد المجلس الوطني الكردي أثناء اللقاء، ويعتبر عاملاً مبشراً ومشجعاً للاستمرار في تفعيل آلية الحوار بشكل شامل وأوسع، من قبل اللجان السياسية والقانونية من الطرفين، بهدف الوصول إلى صيغة مقبولة على الأقل من الطرفين، بما يخدم الشعب السوري ككل».

يختم عليكو: «إن المرسوم التشريعي رقم 13 جاء كبشارة أمل كبيرة بفتح صفحة جديدة في تناول القضية الكردية بشكل إيجابي، إذ لأول مرة منذ تأسيس الدولة السورية قبل 80 عامًا، اعتدنا خلال هذه الفترة الطويلة على صدور قوانين ومراسيم من الحكومات المتعاقبة على حكم سوريا، وكانت جميعها تهدف إلى طمس الهوية القومية الكردية، وفق سياسة عنصرية ممنهجة، طال الحجر والبشر.

إن صدور مثل هذا المرسوم الذي يعترف صراحة بالهوية الوطنية الكردية والحقوق الثقافية في سوريا، واعتبار اللغة الكردية لغة وطنية، مع إعادة الجنسية للمجردين منها والمكتومين، واعتبار عيد نوروز عيدا قومياً للكرد.

وعلى الرغم من بعض الملاحظات على بعض النقاط الغامضة في المرسوم، إلا أنه يعتبر خطوة إيجابية ومهمة في الاتجاه الصحيح، ومقدمة في تناول القضية الكردية من جانبها السياسي أيضاً. وما يهمنا في هذا الخصوص، أن يتم الالتزام بها من قبل الحكومة، وتطبيقها عملياً، ثم تثبيتها في الدستور بعد تلافي الملاحظات التي ستقدمها الحركة الكردية عبر المفاوضات المستقبلية.

وفي النهاية، أستطيع القول إننا نسير في الاتجاه الصحيح، ورحلة الألف ميل تبدأ بخطوة. نتمنى لسوريا مستقبلًا مزدهرًا لجميع مكوناتها، وسوريا تتسع للجميع، بعيداً عن منطق الإقصاء والتهميش».

تحولات القضية الكوردية بين التحديات والأمل

تحدثت عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا، بسه عبدي، لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «حقيقة أن القضية الكوردية في سوريا تمر بأكثر مراحلها دقة وحساسية، حيث إن العالم يمر بمتغيرات دراماتيكية تكاد تكون غير منطقية. فبعد الكثير من الحروب والصراعات والمنازعات، تتجه الحلول المقترحة إلى منحى غير متفق عليه، مع سياقات السياسة المتعارف عليها منذ عقود من الزمن، حيث كان السائد تغليب قضايا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتبني سياسات منسجمة مع تحقيق العدالة نوعاً ما، وتحديداً هذه التوجهات هي ما كانت تبنى عليها التكهنات حول الحلول المقترحة لتحقيق نتائج تسعى إلى تحقيق الاستقرار والديمومة، ونبذ العنف، ومحاربة الإرهاب فكراً وممارسةً، وكذلك هياكلها وأشخاصها. وضمن هذه السياقات، وجدت الحلول للأزمة السورية، حيث أسقط نظام بشار الأسد وأوجد نظام حكم جديد حتى الآن غير واضح المعالم، حيث لا يوجد مسار سياسي واضح يمكن من خلاله فهم الصورة التقريبية لمستقبل سوريا. لذلك، فإن القضية الكوردية، التي خطط لها بدايةً بالإنكار والتهميش، قد خرجت من النفق، رغم الكثير من الجهود السيئة من الجوار السوري والإقليمي، التي مارست العديد من الضغوط لوأدها مرة أخرى. وبدا ذلك جلياً في مؤتمر الحوار الوطني والإعلان الدستوري ومرسوم تسمية الأعياد والعطل الرسمية، الذي تجاهل عيد نوروز عن سابق إصرار وتصميم. بالإضافة إلى ذلك، تم اختراع خطاب جديد مليء بالتحريض والكراهية، والحض على الإساءة، وتغذية النفوس بالحقد الأعمى. هذا الخطاب استهدف الشعب الكوردي عامة، وأهان رمزيته التاريخية ووجوده على أرضه.

تتابع عبدي: «إلا أن صدور المرسوم رقم 13 وما اشتمل عليه من تفاصيل وشرح في مقدمته، باعتباره اعتبار الكورد مكوناً أصيلاً من مكونات الشعب السوري، هو ما اعتبر خروجاً حقيقياً من النفق ورؤية للنور، حيث حقق ارتياحاً كردياً على المستويين السياسي والشعبي. وكذلك، برأيي، كان تأثيره أكبر على المكون العربي الذي فوجئ برأس النظام الحاكم في دمشق يتحدث بخطاب يختلف عما اعتادوه، وكانوا ينادون به قبل أيام من سرديات قبيحة. فجأة، تغيّرت الأمور بالنسبة لهم، على الرغم من أن المرسوم بداية جيدة ونقطة مفصلية في تاريخ النضال الكوردي في سوريا، إلا أنه يعتبر فقط بداية السطر، وعليه يجب الاستمرار في الحوار والتواصل، وتذليل التحديات بهدف الوصول إلى أعلى نسبة ممكنة من تحقيق المطالب الكوردية. والنقطة الثانية من حيث الأهمية، اللقاء الذي جمع وفد المجلس الوطني الكوردي والرئيس السوري أحمد الشرع ووزير الخارجية أسعد الشيباني. هذا اللقاء، أيضاً، باسم وفد المجلس الوطني الكوردي، الذي يعني في دلالته الاعتراف السياسي بوجود حالة تنظيمية كوردية لديها مطالب وممثلون، وليسوا مجرد مجموعة أفراد ضمن الفضاءات السورية».

أما بالنسبة لتطبيق اتفاق 30 كانون الثاني، فتشير عبدي: «إلى أن أهم نتائجه هي إيقاف الحرب، وبالتالي إيقاف القتل والتدمير، ووقف مخطط جر المنطقة إلى صراع كوردي عربي إلى الأبد، وهو ما تم بجهود الزعيم مسعود بارزاني ورئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، اللذين ضمنا طرفي الصراع ومنعا استمرار الحرب، مما يعني، في الحقيقة، عودة سيطرة الدولة على كافة المؤسسات، وإعادة تسيير الخدمات إلى عموم السكان في محافظة الحسكة ككل. فعودة الأمن العام إلى مراكز المدن الأساسية يعني عودة مركزية القرار إلى الدولة، حيث إن تولي أفراد من المنطقة لبعض المناصب لا يغير من حقيقة بقاء شكل الحكم مركزياً بسيطاً، طالما أنه لا يوجد نظام معين متعارف عليه، ولا يوجد مجلس تمثيلي يمثل سكان المنطقة، طالما أن هناك غياباً للحياة السياسية، وفي الدستور، يبقى الأمر مركزياً سياسياً، ولامركزياً إدارياً. والأهم، أن يثبت كل ذلك في الدستور المنتظر».

حوار الثقة وإعادة بناء الحقوق

تحدث رئيس الهيئة التنفيذية لتيار مستقبل كردستان سوريا، أكرم حسين، لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «تعيش سوريا اليوم مرحلة تاريخية مفصلية، تتداخل فيها العديد من العوامل التي قد تشكل مستقبل البلاد، في ظل محاولات إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. تتمثل هذه اللحظة في خطوات عملية، مثل تنفيذ اتفاق 30 كانون الثاني للانتشار الأمني، وزيارة وفد المجلس الوطني الكردي إلى دمشق، بالإضافة إلى الترحيب الكردي بالمرسوم الرئاسي رقم 13. هذه التطورات ليست مجرد أحداث سياسية منفصلة، بل هي بداية فصل جديد في مسار طويل ومعقد، يهدف إلى إيجاد توازن بين منطقين متعارضين: الأول هو منطق السيادة والأمن، الذي تدفع به الدولة، والثاني هو منطق الاعتراف بالحقوق، الذي يطالب به المكونات التي تعرضت للتهميش تاريخياً. وتعد هذه اللحظة اختباراً حقيقياً لمستقبل سوريا، إذ إن البلاد تسعى للانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة الاستقرار الذي يضمن الحقوق والعدالة لكل مكوناتها».

في هذا السياق، يضيف حسين: «إن تطبيق اتفاق 30 كانون الثاني، يمثل خطوة نوعية نحو مرحلة ما بعد الحرب، وبهذا يعد الانتشار الأمني جزءاً مهماً من عملية استعادة الاستقرار في المناطق التي كانت خارجة عن سيطرة الدولة، ولكنه يجب ألا يكون هدفاً بحد ذاته. الأهم هو تأثير هذه الخطوة على واقع المواطن السوري. فبينما تزداد الحاجة إلى سيطرة الدولة على كافة المناطق، من المهم التمييز بين أن تكون الدولة «قوة غازية» أو «مؤسسة خادمة وحامية» للمواطنين، ويتحقق ذلك من خلال ضمان الأمان والخدمات للمواطنين، وتحويل الانتشار الأمني إلى أداة لضمان العدالة وحماية الحقوق، بدلاً من أن يكون وسيلة

لفرض السيطرة».

يشير حسين إلى أن: «بناء الثقة بين المواطن والدولة لا يمكن أن يتم عبر القوة العسكرية فقط، بل يجب أن يرتبط الأمن بتوفير العدالة وحماية الحقوق وفرض سيادة القانون. إن معادلة بناء الثقة بين الدولة والمواطن تتمثل في إيجاد توازن بين الأمن والعدالة.

يرى حسين أن: «زيارة وفد المجلس الوطني الكردي إلى دمشق تكتسب أهمية كبيرة. فلقاء الرئيس السوري ووزير الخارجية مع الوفد الكردي يحمل رسائل متعددة. بالنسبة للداخل السوري، يعكس اللقاء رغبة الدولة في معالجة القضية الكردية عبر الحوار السياسي، وليس عبر الحلول الأمنية فقط. أما بالنسبة للطرف الكردي، فيعكس اللقاء إشارات تطمينية بأن دمشق مستعدة للحوار بعد تعزيز وجودها الأمني، وهي مستعدة للاستماع إلى المطالب الكردية ضمن الإطار الدستوري. أما بالنسبة للخارج، فإن هذه الخطوة تمثل سعي الدولة لاستعادة المبادرة في إدارة هذا الملف، وإظهار نفسها كطرف قادر على استيعاب التنوع داخل المجتمع السوري. لكن، يبقى السؤال المركزي: هل ستترجم هذه اللقاءات إلى خطوات عملية؟ والسؤال هنا ليس عن «منح حقوق» من الدولة، بل عن «الاعتراف المتبادل» وبناء شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع الكردي. فالتاريخ الطويل من التهميش يجعل المجتمع الكوردي في سوريا في حالة من الحذر، وهو ينتظر أن تتحول هذه اللقاءات إلى إجراءات ملموسة، والتحدي الأكبر يكمن في كيفية تحويل الالتزام الدستوري إلى واقع عملي يشمل كافة الجوانب السياسية، والثقافية، والاجتماعية».

يؤكد حسين أن: «حماية حقوق المواطنين الكرد لا يمكن أن تقتصر على النصوص الدستورية فقط، بل يجب أن تُترجم إلى إجراءات عملية. فرغم أن الدستور السوري كان ينص على مبدأ المساواة بين المواطنين، فإن تطبيق هذا المبدأ ظل معطلاً لسنوات طويلة بسبب التمييز المستمر. ولذلك، لتحقيق المساواة الفعلية، يجب أن تبدأ الإصلاحات بمعالجة القضايا الأساسية، مثل قانون الجنسية لعام 1962. لأن إعادة الجنسية للمحرومين منها، هو تصحيح تاريخي لخطأ فادح ارتكب بحق المواطنين الكرد، وهو شرط أساسي لبناء مصالحة حقيقية بين جميع مكونات الشعب السوري. من جانب آخر، لا يمكن تجاهل الحقوق الثقافية التي يجب أن تُترجم إلى سياسات عملية. في هذا السياق، يجب الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في المناطق ذات الغالبية الكردية، مع تدريس المناهج بها في المدارس. كما يجب تسجيل الأسماء الكردية في السجلات المدنية دون عوائق، ودعم الأنشطة الثقافية والفنية الكردية. هذه الإجراءات، على بساطتها، تحمل دلالات عميقة من شأنها أن تساهم في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع الكردي، وتؤسس لعلاقة قائمة على الاعتراف المتبادل. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس التمثيل الكردي في المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية الواقع السكاني والاقتصادي للمناطق الكردية. وهذا يتطلب تنفيذ مشاريع تنموية حقيقية، تهدف إلى تعويض سنوات التهميش الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن تكون عودة الدولة إلى هذه المناطق مصحوبة بتعزيز البنية التحتية وتوفير فرص العمل، مما يساهم في بناء تنمية شاملة تكون في صالح جميع المواطنين، بما في ذلك الكرد».

أما بالنسبة للمرسوم الرئاسي رقم 13، الذي رحب به الوفد الكردي، فيؤكد حسين ايضاً: «أنه خطوة مهمة نحو الاعتراف بحقوق الكرد. لكن، على الرغم من أهميته، لا يشكل المرسوم حلاً شاملاً للقضية الكردية. فهو يعترف بوجود قضية ثقافية ولغوية خاصة بالكرد، لكنه يظل نصاً عاماً يحتاج إلى تطبيق عملي من خلال تشريعات وقوانين تضمن تنفيذ هذه الحقوق على أرض الواقع. كما أن القضية الكردية ليست فقط قضية ثقافية، بل هي قضية سياسية أيضاً، تتعلق بمشاركة حقيقية في السلطة، وتوزيع عادل للثروات. من أجل تحقيق ذلك، لا بد من إرساء إدارة محلية لامركزية تضمن تمثيلاً عادلاً لجميع مكونات الشعب السوري، وخاصة الكرد».

يختم حسين بالقول: «مستقبل سوريا يعتمد على قدرتها في إدارة التنوع العرقي والديني بحكمة، وعدم محاولة تذويبه في بوتقة أحادية. فالوحدة الحقيقية لا تعني سحق الخصوصيات، بل إدارتها بشكل يعزز تماسك المجتمع، ويُعلي من قيم التسامح والمساواة. وبالتالي، فإن نجاح سوريا في هذه اللحظة التاريخية سيعتمد على قدرتها على بناء عقد اجتماعي جديد يضمن حقوق جميع مكوناتها، ويحقق السلام القائم على العدالة والمساواة والمواطنة. وفي الإجابة على هذا السؤال، ستتحدد كيفية استجابة الحكومة السورية الانتقالية لمطالب المواطنين الكرد، ومدى التزامها بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق العدالة والمساواة لجميع مواطنيها».

سياسة جديدة تدعم الحقوق الثقافية واللغوية للكورد في سوريا وترسخ الوحدة والتنمية المستدامة

تحدث المستشار القانوني موسى موسى لصحيفة «كوردستان»، قائلاً: «اتفاق ٣٠ كانون الثاني بين حكومة دمشق وقوات سوريا الديمقراطية لم يكن الاتفاق الأول بينهما، وقد سبق ذلك اتفاق ١٠ آذار ٢٠٢٥، ثم اتفاق ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٦، وكان آخرها الذي بدأ دخوله حيّز التنفيذ هو الاتفاق المشار إليه (٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٦). وبغضّ النظر عن مضمون الاتفاق، كان من الطبيعي والمفهوم سيطرة الدولة على كامل أراضيها بعد هزيمة النظام السابق وتولي السيد أحمد الشرع رئاسة الدولة بموجب بيان إعلان انتصار الثورة في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥ من إدارة العمليات العسكرية. كذلك، إلغاء العمل بدستور ٢٠١٢ وحل الجيش البائد، وحل جميع الفصائل العسكرية والأجسام الثورية السياسية والمدنية، وتدمج في مؤسسات الدولة. وبدأ السيد الرئيس المكلف لقيادة المرحلة الانتقالية بإملاء الفراغ الدستوري، حيث أصدر في ١٣ آذار ٢٠٢٥ إعلانًا دستوريًا بمثابة دستور مؤقت للبلاد، حيث نص في مادته الأولى على أن:

(الجمهورية العربية السورية دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، وهي وحدة جغرافية وسياسية لا تتجزأ، ولا يجوز التخلي عن أي جزء منها).

وفي مادته السابعة، نص الإعلان على أن:

(تلتزم الدولة بالحفاظ على وحدة الأرض السورية، وتجرّم دعوات التقسيم والانفصال، وطلب التدخل الأجنبي أو الاستقواء بالخارج).

وبدأ الرئيس بالقيام بمهامه التي تكفل تطبيق الإعلان الدستوري وخطاب النصر، من تعيين الوزراء وقادة الجيش والمراسيم لسير عمل الحكومة، وكان الوضع العسكري في شمال وشرق سوريا يتميز بخاصية جعله خارج الجغرافيا السياسية والعسكرية والإدارية للدولة الجديدة، مع تبعاته المؤلمة. مما استدعى ضرورة إيجاد حل يضمن وحدة البلاد والإدارة والجيش، فكانت جولات عدة بين الرئيس الشرع وقائد قسد برعاية وحضور المبعوث الأمريكي توم برّاك، توّجت أخيرًا باتفاقيتين لم تنفذا، إلى أن كان اتفاق ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٥ الذي بدأ تطبيقه الآن بعد معارك دموية ونزوح للأهالي من حيي الشيخ مقصود والأشرفية في حلب، وكذلك من مناطق دير حافر والمسكنة والرقة وشرق الفرات، مما تسبب في وضع إنساني لا يُحسد عليه. وفي هذا الصدد، لابد من قول الحقيقة، إنه لولا مساعدة مؤسسة البارزاني الخيرية بمئات الشاحنات من المواد الإغاثية، لكانت الكارثة وآثارها تمتد لسنوات طويلة. كما أن الدور الذي قام به الرئيس البرزاني وحكومة إقليم كردستان في تسهيل وتشجيع عملية الوصول إلى تفاهمات الضرورة بين الرئيس الشرع وقائد قسد، من خلال التواصل الدائم مع الأطراف المعنية والإقليمية والدولية، أنقذ منطقة شمال وشرق الفرات من كارثة حتمية. نحن خلال الأسبوع الأول من الاتفاق، نلمس شيئًا من الهدوء والطمأنينة في المنطقة، مع بعض الحذر من «انفجار مستبعد» للوضع. ورغم مرور أيام قليلة على الاتفاق، يبدو واضحًا أن هناك نية وعملًا جديًا للاندماج بأشكاله العسكرية والإدارية، مع وجود بعض حالات ومواقف التعنت التي، برأيي، ستزول بهدوء في إطار عقلاني وحكيم».

يتابع موسى: «إن سيطرة الدولة على كافة أراضيها تكون بمنأى عن دخول الأمن العام في دوائر ومؤسسات الدولة، وإنما في الأماكن والمراكز المخصصة لها. أما الدوائر والمؤسسات التي سيطرت عليها قوات قسد والإدارة الذاتية، فستندمج كليًا وتتبع للعاصمة، ولم يبق لقسد ما كان لها سابقًا. وستجري معاملات المواطنين بشكل رسمي كما في أي دولة من دول العالم، وكما كانت في سابق عهدها. وباعتبار أن سيادة الدولة لا تنقسم على مناطق جغرافية، فلا يكون هناك محاصصة لأقاليم أو محافظات أو مناطق بأشكال الحكم الذاتي أو المحلي. سيادة الدولة واحدة على كافة أراضيها ومؤسساتها، حسب التراتبية الإدارية من الوزارة المعنية إلى كافة مديرياتها في المحافظات والمناطق. ولا يخلو سير العمل الإداري من بعض الصعوبات، نتيجة عقد ونصف من الزمن من تعطيل المؤسسات والدوائر الحكومية، وتراكم معاملات المواطنين، أو عدم سيرها المطلوب، مما يتطلب العمل الجاد والحثيث لمواكبة العمل وإزالة الضرر اللاحق بالمواطن الذي عاش خارج سلطة الدولة والقانون».

يضيف موسى: «عندما نضع الأمور في نصابها، علينا أن نقول إن حل حزب البعث العربي الاشتراكي بموجب بيان إعلان انتصار الثورة السورية في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥، لم يشمل الأحزاب السورية غير المرخصة. وباعتبار الأحزاب الكردية غير مرخصة، لكنها قائمة بحكم الواقع، فإن الرئيس الشرع وحكومة دمشق ينظران إلى هذا الواقع بعين الاعتبار كواقع سياسي مُعاش، إلى حين صدور قانون ينظم العمل السياسي والعمل الحزبي. وباعتبار الأحزاب الكردية، خاصة الأحزاب المؤتلفة في إطار المجلس الوطني الكردي، وما للمجلس من عمل نضالي معارض للنظام السوري السابق، وتمثيله لمكون سوري أصيل، ودوره الوطني والسياسي السلمي منذ عقود، ساعيًا إلى حل سلمي للقضايا الوطنية، ومنها قضية «الشعب الكردي» في سوريا، في هذا الظرف الذي يستدعي حوارًا وطنيًا شاملًا لبناء سوريا الجديدة، وحرصًا على مشاركة كافة مكونات الشعب السوري في الحوار، وتبادل الرؤى والشراكة في سوريا الجديدة، رأى الرئيس الشرع أنه من الضروري دعوة المجلس الوطني السوري لتبادل الآراء حول الكثير من القضايا الوطنية، خاصة قضية الشعب الكردي. ولا يمكننا أن نفهم الدعوة إلا في إطارها الوطني النقي، والممثل السياسي الحقيقي للشعب الكردي البعيد عن الإرهاب والاستقواء بالخارج».

يشير موسى: «إن السيد أحمد الشرع، رئيس الجمهورية، أصدر الجمعة الموافق 2026/1/16 مرسومًا بناءً على أحكام الإعلان الدستوري، وعلى مقتضيات المصلحة الوطنية العليا، وعلى دور ومسؤولية الدولة في تعزيز الوحدة الوطنية وإقرار الحقوق الثقافية والمدنية لكافة المواطنين السوريين. عدّ فيه المواطنون السوريون الكرد جزءًا أساسيًا وأصيلًا من الشعب السوري، وأن هويتهم الثقافية واللغوية جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية السورية المتعددة والموحدة. كما رسم فيه التزام الدولة بحماية التنوع الثقافي واللغوي، وتضمن حق المواطنين الكرد في إحياء تراثهم وفنونهم، وتطوير لغتهم الأم، واعتبار اللغة الكردية لغة وطنية، وسمح بتدريسها في المدارس الحكومية والخاصة في المناطق التي يشكل الكرد فيها نسبة ملحوظة من السكان، كجزء من المناهج الاختيارية أو كنشاط ثقافي تعليمي. كما ألغى المرسوم العمل بالقوانين والتدابير الاستثنائية التي ترتبت على إحصاء عام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة، ومنح الجنسية السورية لهم، بما فيهم مكتومو القيد. كما اعتبر المرسوم عيد النيروز (٢١ آذار) عطلة رسمية مدفوعة الأجر في أنحاء الجمهورية، بصفته عيدًا وطنيًا يعبر عن الربيع والتآخي. إضافة إلى ذلك، التزم مؤسسات الدولة الإعلامية والتربوية بتبني خطاب وطني جامع، وحظر المرسوم قانونًا أي تمييز أو إقصاء على أساس عرقي أو لغوي.

ويعتبر المرسوم، من حيث الشكل، متوافقًا مع الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ آذار ٢٠٢٥ في مواده:

أ- م/٧/ التي تكفل الدولة التنوع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوناته، والحقوق الثقافية واللغوية لجميع السوريين.

ب- م/١٢/ التي تصون حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقتها الجمهورية العربية السورية، كجزء لا يتجزأ من هذا الإعلان الدستوري.

ج- م/٣٦/ التي تمنح رئيس الجمهورية سلطة إصدار اللوائح التنفيذية، والتنظيمية، ولوائح الضبط، والأوامر، والقرارات الرئاسية.

وبهذا، مارس الرئيس سلطاته الدستورية في غياب البرلمان، الذي لم يكتمل تأسيسه بعد.

ومن حيث المضمون: أولًا: من حيث المبدأ الدستوري:

لا خلاف على أن المادة 12 من الإعلان الدستوري جعلت الحقوق والحريات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها سوريا جزءًا لا يتجزأ من الإعلان الدستوري، ومنها الحقوق الثقافية واللغوية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتالي، فإن الحق في اللغة والثقافة الكردية قائم أصلًا بمرتبة دستورية.

كما أن طبيعة المرسوم الرئاسي، بناءً على مضمون المرسوم 13، تلاحظ أنه نظم الحق في اللغة ضمن الإطار الدستوري. ورغم أن الأداة المستعملة هي «مرسوم رئاسي»، فإن طبيعته القانونية:

– ينظم حقًا مقرّرًا سلفًا في الإعلان الدستوري والمواثيق الدولية.

– يفعّل التزام الدولة بضمان هذا الحق.

– يضع الإطار التنفيذي لممارسة حق قائم، لا قاعدة أصلية منشئة له.

ويعتبر المرسوم الرئاسي المشار إليه مرسومًا تنظيميًا يُنظم حقًا لغويًا، وله أصل دستوري ودولي. وبناءً على ما ذكر، فإن المرحلة القادمة (مرحلة صياغة الدستور) ستضمن بعض أحكام الإعلان الدستوري، خاصة المادة 12 منه».

يختم موسى: «المرسوم الرئاسي رقم/13/ ينظم حقًا دستوريًا، صاغته العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي سبق لسوريا أن صدّقت عليها. وبعد تنظيمه في المرسوم الرئاسي وتنفيذه، سيكون سابقة تاريخية في سوريا بالنسبة للكورد، في ممارسة حقوقهم الثقافية واللغوية. وبذلك، يشعر المواطنون الكورد أن بداية حل القضايا الإنسانية والقومية انطلقت في طريقها إلى الحل الشامل، من خلال العمل السياسي السلمي، عبر المؤسسة التشريعية، قانونيًا ودستوريا. ورغم أنه لا يمثل حلاً شاملاً للقضية الكردية في سوريا، إلا أنه يمكن البناء عليه مستقبلا».

اتفاق 30 كانون الثاني يعزز استقرار سوريا ويؤسس لحوار وطني شامل

تحدث عضو هيئة السكرتاريا لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني- روزافا، أحمد حاجو، لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «في لحظة سياسية دقيقة تمر بها سوريا، دخل اتفاق 30 كانون الثاني بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية حيّز التنفيذ، حاملاً معه مؤشرات واضحة على توجه الدولة نحو إعادة تنظيم المشهد الإداري والأمني، وتعزيز حضور المؤسسات الرسمية في مختلف المناطق. ويأتي هذا التطور في إطار مسار أوسع يهدف إلى تثبيت الاستقرار، وتوحيد المرجعيات، والانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء مرحلة جديدة قائمة على الحوار والتفاهم».

يضيف حاجو: «إن أهمية هذا الاتفاق لا تكمن فقط في بنوده الإجرائية، بل في دلالاته السياسية التي تعكس رغبة متبادلة في تجنّب التصعيد، والبحث عن حلول مؤسساتية تضمن استمرارية الدولة ووحدة أراضيها. فانتشار قوات الأمن العام في المراكز والمؤسسات الحكومية يمثل خطوة عملية لإعادة تنظيم العمل الإداري، وضمان تقديم الخدمات للمواطنين ضمن إطار قانوني واضح، يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع».

يشير حاجو إلى أن: «استقبال الرئيس السوري أحمد الشرع ووزير الخارجية أسعد الشيباني لوفد رئاسة المجلس الوطني الكردي، يحمل أبعاداً سياسية مهمة، إذ يؤكد أن المرحلة الراهنة تتطلب إشراك مختلف القوى الوطنية في صياغة مستقبل البلاد. كما يعكس هذا اللقاء إدراكاً رسمياً لأهمية الحوار السياسي مع المكونات الوطنية، وفي مقدمتها المكوّن الكردي، بوصفه شريكاً أساسياً في استقرار سوريا ووحدتها. وقد جاء تأكيد الدولة على ضمان حقوق المواطنين الكرد ضمن إطار الدستور ليشكل رسالة طمأنة بأن مسار الحل لا يقتصر على الإجراءات الأمنية، بل يمتد ليشمل معالجة القضايا الحقوقية والثقافية، بما يعزز مفهوم المواطنة المتساوية، ويحفظ الخصوصيات الثقافية ضمن الهوية الوطنية الجامعة».

يؤكد حاجو أن: «المرسوم الرئاسي رقم /13/، كخطوة إيجابية باتجاه تعزيز الحقوق وصون الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمواطنين الكرد، وهو ما انعكس في الترحيب الذي أبداه وفد المجلس الوطني الكردي. ويُنظر إلى هذا المرسوم كأرضية يمكن البناء عليها لتطوير سياسات أكثر شمولية، تعزز المشاركة وتكرّس مبدأ الشراكة الوطنية».

يختم حاجو: «إن المرحلة الحالية تضع الجميع أمام مسؤولية مشتركة، عنوانها تحويل التفاهمات السياسية إلى خطوات عملية ملموسة، تنعكس إيجاباً على حياة المواطنين. فنجاح أي اتفاق لا يقاس بنصوصه فقط، بل بقدرته على ترسيخ الاستقرار، وبناء الثقة، وتعزيز حضور الدولة كمظلة جامعة لكل مكوناتها. كما أن دخول اتفاق 30 كانون الثاني حيّز التنفيذ، مقروناً بالانفتاح السياسي والاعتراف المتزايد بالتعددية الثقافية، قد يشكل بداية مرحلة جديدة، قوامها الحوار، وسيادة القانون، والعمل المشترك لبناء دولة قادرة على استيعاب تنوعها، وتحويله إلى مصدر قوة واستقرار».

نيجيرفان بارزاني يجري سلسلة لقاءات لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مؤتمر ميونخ للأمن

في إطار مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن، عقد نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كوردستان، يوم الجمعة 13-2-2026 سلسلة لقاءات مع عدد من القادة والمسؤولين الدوليين، بحث خلالها تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي وتطورات الوضع السياسي والأمني في المنطقة.

وقد التقى رئيس إقليم كوردستان نواف سلام، رئيس وزراء لبنان، حيث تم بحث علاقات العراق وإقليم كوردستان مع لبنان وآفاق تعزيز التعاون في مختلف المجالات، لا سيما تلك التي تخدم مصالح الجانبين.

كما تناول الاجتماع أهمية حماية الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وتداعيات التعقيدات على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية.

وفي لقاء آخر، التقى نيجيرفان بارزاني جوناثان باول، مستشار الأمن القومي البريطاني، حيث تم مناقشة التطورات الأمنية والسياسية في العراق والمنطقة وتهديدات الإرهاب، مؤكدين على أهمية استمرار التنسيق بين العراق وإقليم كوردستان وبريطانيا لمواجهة المخاطر وحماية الاستقرار.

وأشاد باول بدور إقليم كوردستان في دعم الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة.

كما التقى رئيس إقليم كوردستان إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، لبحث العلاقات الثنائية وفرص تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي، إلى جانب مناقشة فتح قنصلية أذربيجان في إقليم كوردستان وموضوعات سياسية تحظى بالاهتمام المشترك.

وفي وقت لاحق، عقد نيجيرفان بارزاني اجتماعاً مع الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر، حيث ناقشا آخر التطورات السياسية والأمنية في المنطقة وسبل حماية الأمن والاستقرار، مؤكدين على أهمية الجهود الدولية لمنع تفاقم التوترات وتحقيق السلام.

واختتم رئيس إقليم كوردستان لقاءاته اليوم بلقاء غويدو كروسيتو، وزير الدفاع الإيطالي، حيث تم بحث سبل تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين إيطاليا والعراق وإقليم كوردستان، مع التأكيد على دور قوات البيشمركة في مكافحة الإرهاب وتدريبها ضمن التحالف الدولي.

كما تركزت جميع اللقاءات على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وحماية الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، ومواجهة التحديات الأمنية والسياسية المشتركة.

وفد من الكونغرس الأميركي يؤكد لنيجيرفان بارزاني أهمية مكانة إقليم كوردستان بالمنطقة

أكد وفد من الكونغرس الأميركي، لرئيس اقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، أهمية مكانة إقليم كوردستان كعامل استقرار في المنطقة.

وذكر بيان صادر عن رئاسة اقليم كوردستان، يوم السبت (14 شباط 2026) أنه «وضمن لقاءاته المستمرة في مؤتمر ميونخ للأمن، اجتمع رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، مع السيناتور الأميركي ليندسي غراهام، والوفد المرافق له الذي ضم عدداً من أعضاء الكونغرس».

بُحثت خلال الاجتماع علاقات الولايات المتحدة مع العراق وإقليم كوردستان، وتطوير التعاون المشترك بينهما، بحسب البيان.

وجدد رئيس اقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني شكر وتقدير إقليم كوردستان للدعم المتواصل الذي تقدمه الولايات المتحدة الأميركية والكونغرس للعراق ولإقليم كوردستان.

من جانبه، أكد وفد الكونغرس الأميركي على أهمية مكانة إقليم كوردستان كعامل استقرار في المنطقة، وأبدى دعمه للعراق وحماية كيان إقليم كوردستان، وحل المشكلات العالقة بين أربيل وبغداد، والحفاظ على أمن واستقرار البلاد.

كما شكلت الأوضاع في سوريا وحقوق الكورد فيها محوراً آخر للاجتماع، حيث شدد رئيس اقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني ووفد الكونغرس الأميركي على ضرورة حماية حقوق الكورد والمكونات في الوقت الحالي وضمن الدستور المستقبلي لسوريا الموحدة.

وفي جانب آخر من الاجتماع، تم التباحث حول آخر التطورات الأمنية ومخاطر الإرهاب في المنطقة.

مؤسسة بارزاني الخيرية تنشر إحصائيات مفصلة حول نشاطاتها الإغاثية في غربي كوردستان

نشرت مؤسسة بارزاني الخيرية إحصائيات مفصلة حول نشاطاتها الإغاثية في غربي كوردستان، والتي شملت توزيع وقود التدفئة، وتقديم الوجبات الساخنة، وتوفير الخدمات الصحية.

أعلنت المؤسسة في بيان لها يوم الاثنين، 9 شباط 2026، أنها أوصلت 367 شاحنة من المساعدات الإنسانية إلى غربي كوردستان منذ اليوم الأول لاندلاع الأحداث وحتى يوم الأحد الموافق 8 شباط 2026.

وأشار البيان إلى أن المؤسسة قدمت حتى الآن 89,670 وجبة طعام ساخنة للأهالي، فيما بلغ عدد العائلات المستفيدة من المساعدات المتنوعة 15,195 عائلة.

وفيما يخص ملف الطاقة والخدمات، أوضحت المؤسسة أنه تم توزيع 332,492 لتراً من (وقود

التدفئة) على 9,064 عائلة. كما تم تقديم الرعاية والخدمات الصحية لـ 7,952 شخصاً.

وعلى صعيد دعم العمالة المحلية، أعلنت المؤسسة أنها وفرت حتى الآن فرص عمل لـ 906 عمال ضمن مشاريعها ونشاطاتها في المنطقة.

مسرور بارزاني وأرتشيل دزولياشفيلي يبحثان التطورات والمتغيرات الأخيرة في الملف السوري

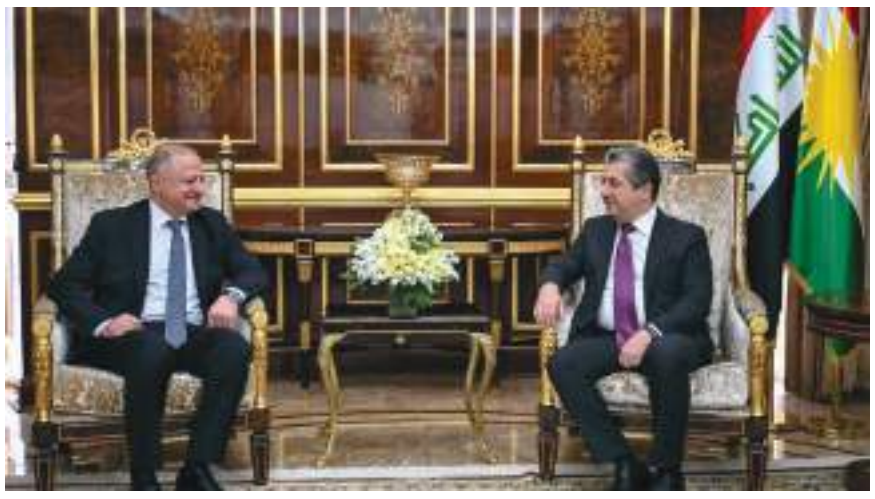

استقبل رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، يوم الخميس 12 شباط، سفير جورجيا لدى العراق والأردن ولبنان أرتشيل دزولياشفيلي.

وجرى خلال اللقاء، التأكيد المتبادل على تعزيز العلاقات الثنائية بين إقليم كوردستان وجورجيا، والبناء على مخرجات الاجتماع الذي عُقد الأسبوع الماضي بين رئيس الحكومة ورئيس وزراء جورجيا على هامش القمة العالمية للحكومات في دبي.

كما تناول المحور الآخر من المباحثات، استعراض الوضع العام في العراق والمنطقة، ولا سيّما التطورات والمتغيرات الأخيرة في الملف السوري.

نيجيرفان بارزاني والأمين العام لجامعة الدول العربية يناقشان أوضاع المنطقة

اجتمع رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، بعد ظهر يوم السبت (14 شباط 2026)، مع أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وذلك على هامش مؤتمر ميونخ للأمن.

تمت خلال الاجتماع، بحسب بيان صادر عن رئاسة الإقليم، مناقشة آخر التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة، وعلاقات إقليم كوردستان مع الدول العربية، وأكد الجانبان على أهمية الحفاظ على الاستقرار والنأي بالمنطقة عن التعقيدات.

من جانبه، أشاد أبو الغيط بدور نيجيرفان بارزاني وإقليم كوردستان في حفظ التوازن وتعزيز روح التعايش، مؤكداً دعم الجامعة العربية للأمن والاستقرار في العراق وإقليم كوردستان.

إقليم كوردستان يتيح للأستثمار السعودي العمل في ثلاثة قطاعات

دعا رئيس هيئة الاستثمار في حكومة إقليم كوردستان، خلال «المنتدى الاقتصادي السعودي - إقليم كوردستان» المنعقد في مدينة أربيل، المملكة العربية السعودية للاستثمار في ثلاثة قطاعات بإقليم كوردستان.

رئيس هيئة الاستثمار في حكومة إقليم كوردستان، محمد شكري، يوم الأحد، 8 شباط 2026، بإشراف من مسرور بارزاني، رئيس حكومة إقليم كوردستان، بدأنا مساراً استراتيجياً لتنويع الاقتصاد، بحيث لا نعتمد فقط على الطاقة والنفط والغاز، بل نبني بنية تحتية قوية قائمة على قطاعات الصناعة، الزراعة، والسياحة».

وحول العلاقات مع السعودية، أشار رئيس هيئة الاستثمار إلى أنه مثلما تمر المملكة العربية السعودية بتحول اقتصادي تاريخي، فإن إقليم كوردستان يمتلك الرؤية ذاتها للمستقبل. قائلاً: أهدافنا متشابهة، وما نمتلكه من قدرات يكمل بعضه بعضاً.

ودعا رئيس الهيئة الشركات السعودية للعمل في ثلاثة قطاعات رئيسية:

- الزراعة: لضمان الأمن الغذائي، عبر الاستفادة من تربة ومياه ومناخ كوردستان الملائم.
- الصناعة: بهدف الاكتفاء الذاتي في مواد البناء والإنتاج.
- السياحة: تطوير الجبال والمصايف لتصبح وجهات سياحية عالمية.

وفي ختام كلمته، طمأن شكري المستثمرين قائلاً: «إن قانون الاستثمار في إقليم كوردستان يضمن المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي، ويتضمن إعفاءات جمركية وضريبية كبيرة، ويوفر حرية كاملة في تحويل الأرباح ورأس المال من وإلى الخارج».

كما أكد أن الشركات المحلية والغرف التجارية مستعدة للتنسيق وإنشاء مشاريع مشتركة مع المستثمرين السعوديين.

من قلب كوردستان

مهند محمود شوقي

اقتصاد كوردستان بين مطرقة الموازنة وسندان الشراكة المأزومة

لم يعد الخلاف بين بغداد وإقليم كوردستان شأناً مالياً عابراً، ولا نزاعاً تقنياً حول نسب الموازنة أو مواد الدستور.

حين تتحول الرواتب إلى ورقة ضغط، وتُدار الموازنة بمنطق العقاب لا العدالة، وتُختزل الفيدرالية إلى أداة إخضاع مالي، نكون أمام مشهد واضح المعالم: خنق اقتصادي يطال الإقليم ويستنزف مجتمعه بصمت.

وفق قانون الموازنة الاتحادية الثلاثية (2023–2025)، حُددت حصة إقليم كوردستان بـ 12.67٪ من إجمالي الموازنة العراقية، أي ما يعادل نحو 58 تريليون دينار لثلاث سنوات، وبمتوسط سنوي يقارب 19 إلى 21 تريليون دينار. هذا الرقم ليس منّة سياسية، بل استحقاق قانوني يفترض أن يستند إلى معيار السكان وروح الدستور.

غير أن ما جرى فعلياً كشف فجوة صارخة بين النص والتنفيذ. فخلال هذه السنوات، لم يحصل الإقليم إلا على نحو 41٪ فقط من مستحقاته القانونية، أي ما يقارب 24 تريليون دينار، فيما بقيت بقية الأموال معلّقة بين الخلافات السياسية والنفطية والتفسيرات الانتقائية للقانون.

في عام 2023، كان يفترض أن يحصل الإقليم على نحو 16.5 تريليون دينار، لكنه تسلّم فعلياً قرابة 7 تريليونات فقط.

وفي 2024، بلغت حصته القانونية نحو 20.9 تريليون دينار، بينما لم يصل فعلياً سوى نحو 10–11 تريليوناً.

أما في 2025، فتكررت الفجوة ذاتها تقريباً، ليبقى الفرق بين المقرر والمسلّم عنواناً دائماً للأزمة.

هذه ليست أرقاماً جامدة في جداول وزارة المالية، بل رواتب مؤجلة، ومشاريع متوقفة، وقطاع خاص يعاني الشلل، وثقة عامة تتآكل شهراً بعد آخر. إنها أزمة تمس تفاصيل الحياة اليومية قبل أن تمس دفاتر الحسابات.

فبعد إعلان نتائج التعداد السكاني الرسمي الذي أجرته وزارة التخطيط العراقية، تبيّن أن سكان إقليم كوردستان يشكلون نحو 14٪ من مجموع سكان العراق، لا 12.7٪ كما هو معتمد حالياً في الموازنة. وعلى هذا الأساس، شدد مسرور بارزاني في مواقفه الرسمية على ضرورة إعادة احتساب حصة الإقليم وفق نسبة 14٪، باعتبارها النسبة السكانية الدقيقة والمعيار العادل لتوزيع الثروة.

الفرق بين 12.7٪ و14٪ قد يبدو محدوداً للوهلة الأولى، لكنه في موازنة تتجاوز مئات التريليونات يعني مليارات الدنانير سنوياً. وهذه المليارات ليست رفاهية مالية، بل الفارق بين انتظام الرواتب وتعثّرها، وبين قدرة الحكومة على التخطيط واستمرارها في إدارة الأزمات، وبين سوق يتحرك بثقة وسوق يعيش على حافة الانكماش.

الأخطر أن الإقليم يُحرم مرتين:
مرة عبر احتساب نسبة أقل من واقعه السكاني الفعلي، ومرة أخرى عبر عدم الالتزام الكامل حتى بهذه النسبة المخفّضة.

الدولة التي تعتمد معيار السكان في توزيع الموارد، ثم تتجاهل نتائج تعدادها الرسمي حين لا تنسجم مع حساباتها، تضع نفسها أمام سؤال أخلاقي قبل أن يكون دستورياً. فالفيدرالية ليست شعاراً يُرفع في الخطابات، بل التزاماً عملياً بعدالة التوزيع، واحتراماً للأرقام حين تصدر عن مؤسسات الدولة نفسها.
المواطن الكردي اليوم لا ينظر إلى الجدل الدستوري بقدر ما ينظر إلى راتبه، إلى استقرار السوق، إلى مستقبل أطفاله. حين تتأخر الرواتب، لا يتأخر معها رقم في جدول، بل تتأخر حياة كاملة. وحين تُخفض النسبة، لا يُخفض بند مالي فحسب، بل يُخفض شعور الشراكة والانتماء.

طريق الخروج من الأزمة
الخروج من هذا المأزق لا يحتاج إلى معجزات سياسية، بل إلى قرارات واضحة تستند إلى الدستور والبيانات الرسمية، تبدأ بـ:
الاعتراف الصريح بنسبة السكان الجديدة (14٪) واعتمادها في احتساب حصة إقليم كوردستان وفق نتائج التعداد الرسمي.

الالتزام الكامل بصرف المستحقات دون اجتزاء أو تسويف، وتنفيذ نصوص الموازنة كما أقرت.
فصل رواتب المواطنين عن الخلافات السياسية، وضمان عدم استخدامها كورقة ضغط.
إرساء آلية شفافة ودائمة لتقاسم الموارد والإيرادات تحت إشراف مؤسسات اتحادية مختصة، بما يعزز الثقة ويمنع تكرار الأزمات.

في النهاية، القضية لم تعد مجرد فرق بين 12.7٪ و14٪، بل مسألة عدالة وشراكة واحترام لإرادة الأرقام الرسمية. فإما أن تُدار الدولة بروح الدستور والإنصاف، أو تبقى الموازنة ساحة صراع، ويبقى الاقتصاد رهينة خلاف سياسي لا يد للمواطن فيه ولا قدرة له على احتماله.

البرلمان الأوروبي يؤكد على ضرورة حماية التنوع العرقي والديني في سوريا

شدد البرلمان الأوروبي، في قرار بشأن الوضع في شمال شرقي سوريا، على أن عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتهجير القسري، بالإضافة إلى الهجمات على البنية التحتية المدنية، قد تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وقد ترقى في بعض الحالات إلى جرائم حرب.

وأشار البرلمان الأوروبي إلى تقارير موثوقة صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية توثق انتهاكات حديثة، استهدفت بشكل خاص السكان الكورد، وشملت تدنيس الجثث، وتخريب المقابر، واستخدام ذخائر غير موجهة في المناطق المدنية. كما أعرب النواب عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الوضع الإنساني في المنطقة، مطالبين الاتحاد الأوروبي بزيادة مساعداته الإنسانية.

ورحب البرلمان بالاتفاق الأخير بين «قوات سوريا الديمقراطية» والحكومة السورية الانتقالية، وجدد تأكيد دعمه الراسخ لوقف إطلاق النار والاعتراف بالحقوق المدنية والتعليمية للكورد، محثاً جميع الأطراف على التزام الترتيبات القائمة.

كما دعا النواب الأطراف الإقليمية الفاعلة، بما في ذلك تركيا، إلى الامتناع عن تقويض وقف إطلاق النار عبر العمليات العسكرية أو دعم الجماعات المسلحة.

وأكد أعضاء البرلمان أن الاستقرار في شمال شرقي سوريا يعد شرطاً لا غنى عنه لتحقيق انتقال سياسي شامل ومنصف. ودعوا السلطات السورية إلى ضمان حماية الحقوق الأساسية لجميع المكونات، بما في ذلك العرب والكورد والسنة والشيعة والعلويون والمسيحيون والدروز والإيزيديون.

وشدد القرار على أن الاعتراف الكامل بالحقوق المتساوية والمشاركة السياسية للمكون الكوردي هو مفتاح استقرار سوريا، وحث الحكومة الانتقالية على تكريس هذه الضمانات في الدستور مع الحفاظ على وحدة الأراضي السورية.

وأعرب البرلمان عن قلقه العميق من المخاطر الناجمة عن فرار مقاتلي «داعش» والمنتسبين إليه من مراكز الاحتجاز والمخيمات. وحذر النواب من أن نقل مسؤولية هؤلاء المحتجزين إلى العراق قد يؤدي إلى حالة من عدم اليقين والارتهان لقدرات وإرادة دول ثالثة.

وطالب البرلمان الدول الأعضاء بإعادة مواطنيها، ولا سيما الأطفال، من مخيمي «الهول» و«الروج»، وتقديم البالغين منهم إلى العدالة عبر محاكمات عادلة.

وأعرب النواب عن أسفهم لقرار الولايات المتحدة سحب قواتها من سوريا والعراق، محثين الاتحاد الأوروبي وشركاءه على تعزيز جهودهم لمنع أي انبعاث جديد لتنظيم «داعش» قد يهدد سوريا والمنطقة وأوروبا.

وختاماً، أكد البرلمان أن أي تعامل مع سوريا يجب أن يظل مشروطاً بإحراز تقدم ملموس وقابل للتحقق في مجالات حماية المدنيين، والالتزام بوقف إطلاق النار، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

يُذكر أن القرار تم اعتماده بأغلبية 363 صوتاً مقابل 71 صوتاً معارضاً، مع امتناع 81 عضواً عن التصويت.

سوريا والسعودية توقعان عدة اتفاقات استراتيجية

وقعّت سوريا والسعودية في دمشق سلسلة اتفاقات «استراتيجية» من بينها اتفاقية تأسيس شركة طيران مشتركة وأخرى تشمل قطاع الاتصالات وتحلية المياه، في بلد بنيته التحتية متهالكة إثر نزاع دام 14 عاما.

أعلنت سوريا والسعودية عن تعاونهما في المجالات الاستثمارية والاقتصادية، التي أثمرت عن توقيع اتفاقات ومذكرات تفاهم بمليارات الدولارات، وذلك منذ سقوط الحكم السابق برئاسة بشار الاسد قبل أكثر من عام، وفي وقت تسعى السلطات الجديدة بعد رفع العقوبات الأميركية، إلى إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد والإعمار في أعقاب حرب استنزفت اقتصاد البلاد.

أعلن رئيس هيئة الاستثمار السورية طلال الهلالي خلال حفل التوقيع عن خمس اتفاقيات، من بينها «اتفاقية تشكيل شركة طيران سورية سعودية اقتصادية تهدف الى تعزيز الرابط الجوي الاقليمي والدولي وتسهل حركة السفر والتجارة»، باسم «طيران ناس سوريا».

وتشمل الاتفاقية كذلك تطوير مطار حلب الحالي، وإنشاء مطار جديد في المحافظة بسعة 12 مليون مسافر، بحسب ما أوضح محافظ حلب عزام الغريب في بيان.

ومن جانبه أعلن وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح خلال حفل التوقيع أن هذه الاتفاقات تشكّل «امتدادا لمسار واضح يستند الى توجيهات ودعم واضحين رسمت تفاصيلهما في لقاءات» بين قيادات البلدين «لبناء شراكة استراتيجية».

ووقّع الطرفان كذلك اتفاقية تأسيس مشروع «سيلك لينك» بهدف «تطوير البنية التحتية للاتصالات والربط الرقمي»، وفق الهلالي.

وأوضح وزير الاتصالات السوري عبد السلام هيكل خلال حفل التوقيع أن المشروع ينفّذ «باستثمار يقارب المليار دولار على مرحلتين تمتدان بين 18 شهرا الى 48 شهرا، ويبدأ تشغيله واستثماره تباعا».

ووقّع الطرفان أيضا اتفاقية لتطوير مشاريع تحلية المياه ونقلها واتفاقية للتعاون التنموي وأخرى لتشغيل شركة الكابلات السورية الحديثة وتطويرها، بحسب الإعلام الرسمي.

وأعلن وزير الاستثمار السعودي عن إطلاق أعمال «صندوق ايلاف السعودي للاستثمار»، موضحا أنه مخصص للاستثمار في «المشروعات الكبرى في سوريا بمشاركة من القطاع الخاص» في المملكة.

احتجاجات عنيفة أوقفت كل نشاطات الأمم المتحدة في «مخيم الهول»

أفيد الجمعة بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين علّقت يوم الخميس أنشطة جميع منظماتها داخل «مخيم الهول»، شرق الحسكة، بعد حادث أمني خطير شهدته المنطقة، تخللته احتجاجات وأعمال تخريب طالت مرافق أممية.

ووجهت المفوضية رسالة داخلية إلى الشركاء العاملين في المخيم، أشارت فيها إلى أن «مجموعة من السكان نظمت مظاهرة خارج البوابة الرئيسية، ثم تحركت باتجاه منطقة تجمع فرق الأمم المتحدة، حيث تعرض أحد المباني للرشق بالحجارة من قبل بعض المحتجين».

وأوضحت أن جميع موظفي الأمم المتحدة «تم إجلاؤهم بأمان عبر مخارج الطوارئ، كما جرى إخلاء موظفي المنظمات غير الحكومية والمركبات القريبة، وأن لا إصابات سُجلت في صفوف الطواقم».

وأعلنت المفوضية أن «الأنشطة والرحلات داخل المخيم توقفت مؤقتاً، وغادرت جميع فرق الأمم المتحدة منتصف نهار (الخميس)»، مشيرة إلى أن بعثة أمنية من «إدارة الأمن والسلامة» التابعة للأمم المتحدة (UNDSS) ستزور المخيم لتقييم الوضع، وتحديد شروط استئناف العمل.

وشهد المخيم خلال الأيام الماضية توتراً متصاعداً، بعد خروج مئات الأشخاص «بطرق غير شرعية»، ومنع آخرين من المغادرة، ما دفع عائلات عديدة للتظاهر داخله، للمطالبة بالسماح لهم بالمغادرة وتوفير المساعدات التي توقفت منذ نحو أسبوع.

واتهم المحتجون المفوضية والمنظمات الأممية بـ«التقاعس عن أداء واجباتها، وسط ظروف إنسانية مترديّة ونقص شديد في الإمدادات الغذائية والطبية». ودعوا إلى «السماح لجميع السوريين والعراقيين المتبقين في المخيم بالمغادرة دون عراقيل».

ونقلت «شبكة شام» عن مصادر محلية، أن مكاتب ومراكز تابعة للمنظمات الدولية تعرضت لعمليات تخريب وسرقة، ترافقت مع انسحاب قوات «قسد» من الموقع لساعات قبل أن تدخل قوات الأمن الداخلي التابعة للحكومة السورية إلى بلدة الهول وتفرض طوقاً أمنياً.

وتأتي هذه التطورات تزامناً مع إعلان الحكومة العراقية، يوم الخميس، استكمال عملية نقل أكثر من 4500 عنصر من تنظيم «داعش» من مناطق احتجازهم في شمال شرقي سوريا إلى السجون العراقية، في عملية جرت بالتنسيق مع قوات «التحالف الدولي».

وكانت عدة تقارير دولية حذّرت في الآونة الأخيرة من هشاشة الوضع الأمني في «مخيم الهول»، الذي يضم آلاف النساء والأطفال من عائلات مقاتلي تنظيم «داعش»، إلى جانب نازحين سوريين وعراقيين.

توغل إسرائيلي جديد بريف القنيطرة السورية

توغلت قوة إسرائيلية، فجر الجمعة، في قرية عين زيوان بريف القنيطرة الجنوبي. وذكرت وكالة «سانا» الرسمية «أن قوة للاحتلال مؤلفة من ست آليات عسكرية من نوع (همر)، توغلت في منطقة التل الأحمر الغربي باتجاه القرية، حيث داهمت منزل أحد الأهالي وفتشته».

ولفتت إلى أن «قوات الاحتلال ظلّت منتشرة في محيط المكان، دون معرفة أسباب المداهمة».

وأطلقت القوات الإسرائيلية، الخميس، النار على فريق قناة «الإخبارية» السورية، في قرية أوفانيا بريف القنيطرة الشمالي، وذلك خلال توغلها في القرية وقيامها بنصب حاجز وإيقاف المارة وتفتيشهم.

وأكد مراسل «الإخبارية» أن «قوات الاحتلال أطلقت النار على فريق القناة بشكل مباشر في القرية، أثناء قيام الفريق بتغطية أخبار التوغلات المتكررة في المحافظة، دون تسجيل إصابات في صفوف فريق القناة».

وتستمر التوغلات بوتيرة يومية في المنطقة، حيث سجّلت الخميس عملية توغل قوة إسرائيلية في قرية صيدا الحانوت، بريف المحافظة الجنوبي، وأقامت حاجزاً عند مدخلها الغربي، وفتشت المارة وعرقلت الحركة، قبل أن تنسحب من المنطقة.

سوريا ولبنان توقعان اتفاقية لنقل السجناء المحكومين إلى بلادهم

وقعت لبنان وسوريا، اتفاقية لنقل السجناء المحكومين إلى بلادهم، عقب لقاء جمع نائب رئيس الحكومة اللبنانية طارق متري ووزير العدل السوري مظهر الويس في بيروت.

قال طارق متري وزير العدل السوري في تصريح صحفي إن الجانبين وقعا اتفاقا يقضي بنقل السجناء السوريين المحكومين من السجون اللبنانية إلى سوريا، وأن الطرفين سيوقعان في وقت لاحق اتفاقا آخر يتعلق بالموقوفين الذين لم تشملهم الاتفاقية الحالية.

وأعلن وزير العدل السوري مظهر الويس معالجة ملف الموقوفين الذين أمضوا فترات طويلة في السجون، رغم التعقيدات المرتبطة بالملف.

موضحا أن الجانب السوري يعمل على إعداد خطة زمنية لمعالجة ملف الموقوفين الذين لم يشملهم الاتفاق الحالي.

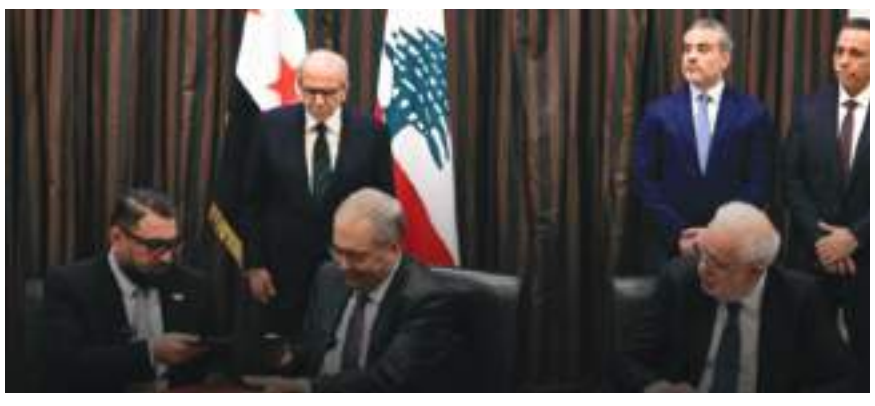

ضفاف

شـــريف علي

الدستور.. بوابة الاعتراف بالشراكة الكوردية

سوريا البلد الذي أنهكته الحرب والانقسام لا يمكن أن ينهض من جديد إلا عبر شراكة حقيقية بين جميع مكوّناته، وعلى رأسها الشعب الكوردي الذي يشكّل جزءًا أصيلًا من النسيج السوري، تاريخًا وثقافةً ودورًا. لقد أثبتت السنوات الماضية أن الكورد ليسوا مجرد جماعة تبحث عن اعتراف، بل قوة اجتماعية وسياسية وحتى عسكرية ساهمت في حماية مناطق واسعة من البلاد، وهو رصيد وطني ينبغي البناء عليه لا تجاهله، لأن تجاهله يعني إعادة إنتاج أسباب الأزمة ذاتها. وليس من الممكن الحديث عن شراكة وطنية حقيقية دون مواجهة صريحة للظلم التاريخي الذي تعرّض له الكورد. فقد عاشوا عقودًا طويلة تحت سياسات عنصرية ممنهجة هدفت إلى طمس هويتهم القومية وفرض هوية أحادية على مجتمع متعدد بطبيعته، وتعرّضوا خلالها لإجراءات قاسية حرمتهم من أبسط حقوق المواطنة. إن تجاهل هذه الحقائق ليس مجرد خطأ سياسي، بل استمرار لنهج الإقصاء ذاته، ما يعني أن أي دستور جديد لا يعترف بها ولا يعالج آثارها بوضوح وشجاعة سيعيد إنتاج الأزمة نفسها.

إن سوريا الجديدة التي يتطلع إليها السوريون لا يمكن أن تُبنى على مركزية خانقة أثبتت فشلها عبر عقود، بل يجب أن تُبنى على الاعتراف بالتنوع القومي والثقافي، وعلى شراكة سياسية حقيقية تُترجم في مؤسسات الدولة، ومن هنا تأتي أهمية تثبيت الشراكة الكوردية في الدستور السوري الجديد، ليس بوصفها مطلبًا فئويًا، بل باعتبارها شرطًا أساسيًا لبناء دولة مستقرة وعادلة. فالدستور هو العقد الذي يحدد شكل الدولة ويضمن الحقوق.

إن الاعتراف الدستوري بالكورد كمكوّن قومي أصيل، وضمان حقوقهم القومية، وتكريس مشاركتهم في صنع القرار، ليست خطوات رمزية، بل أساس لبناء الثقة بين الدولة والمجتمع. إن تثبيت الشراكة الكوردية في الدستور لا يخدم الكورد وحدهم، بل يخدم وحدة سورية واستقرارها. فالدول التي اعترفت بتنوعها وشرّعت له دستوريًا استطاعت بناء مجتمعات أكثر تماسكًا وقدرة على مواجهة الأزمات، بينما دفعت الدول التي تجاهلت تنوعها أثمانًا باهظة من الانقسام والصراع. وسورية اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة بناء نفسها على أسس جديدة، وإذا كان الماضي قد شهد تهميشًا وإقصاءً، فإن المستقبل يجب أن يقوم على المصالحة الوطنية، والاعتراف المتبادل، والشراكة الحقيقية، واحترام حقوق الإنسان، وبناء دولة قانون ومؤسسات. إن سورية الجديدة لن تُبنى بقرارات فوقية أو رؤى أحادية، بل عبر توافق وطني شامل يضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

وفي هذا التوافق، يشكّل الكورد شريكًا لا غنى عنه، ليس فقط بحكم وجودهم التاريخي، بل لأن مستقبل سوريا يحتاج إلى كل أبنائها دون استثناء.

دليلك الشامل للعمل كصحفي "فريلانسر"

أسماء قنديل

اتّجه الكثير من الصحفيين إلى منصات العمل الحر التي تُتيح لهم العمل في مجالات متنوعة، بينما يفضل البعض الآخر مراسلة المواقع الإلكترونية والصحف والمجلات العربية أو الأجنبية التي تتعاون مع الصحفيين في مختلف أنحاء العالم، وذلك رغبةً منهم في زيادة دخلهم المادي، أو سعيًا للخروج من دوامة العمل اليومي الذي يتطلب التزامات كثيرة منها تواجد الصحفي في غرف الأخبار بشكل مستمر لمدة 7 أو 8 ساعات صباحًا أو مساءً، وإنتاج كم معين من الموضوعات. وهناك بعض الصحفيين الذين واجهوا صعوبات كثيرة متعلقة بقرارات إدارية لتخفيض حجم العمالة داخل غرف الأخبار أو أُغلقت مؤسساتهم الصحفية بعد سنوات من العمل المضني.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، والتطورات التكنولوجية المتلاحقة؛ طبقت الكثير من غرف الأخبار حول العالم استراتيجية التحول الرقمي، ومنها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، التي قررت وقف البث الإذاعي بعشر لغات من بينها العربية، والفارسية، والصينية، والبنغالية، إلى جانب إلغاء مئات الوظائف عبر الخدمة العالمية في إطار جهودها الرامية لتوفير 28.5 مليون جنيه إسترليني من المدخرات السنوية لخدماتها الدولية.

وفي هذا الصدد، نصحبكم في جولة مع أهم تجارب الصحفيين "الفريلانسرز"، وكيف تخطّوا الصعاب، وتسلحوا بالمهارات المختلفة للعمل في المواقع الإلكترونية المختلفة، وتجاربهم في إثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، وأهم المهارات والأدوات الرقمية التي يجب أن يتقنها الصحفي في العصر الرقمي.

مزايا العمل كصحفي حر

من واقع تجربتها، تشارك معنا الصحفية والمدربة فتحية الدخاخني التي لديها خبرة أكثر من 15 عامًا من العمل الصحفي في منصات متعددة، قضت منها 4 سنوات في مجال "الفريلانس"، فكانت بدايتها في صحيفة "المصري اليوم" حتى أصبحت مديرة الموقع الإلكتروني لمدة عامين، وبعدها قررت أخذ استراحة من دوامة العمل اليومي والتوجه نحو مجالات متنوعة مثل التدريب والاستشارات الإعلامية، والعمل كفريلانسر في الصحف والمجلات الأميركية، وتغطية موضوعات متنوعة في صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، كما عملت مدربة في مجال الكتابة الصحفية للإنترنت، والكتابة للنوع الاجتماعي.

وتقول الدخاخني: "هناك مزايا عديدة للعمل الصحفي الحر منها حرية اختيار الموضوعات، والعمل في أي وقت وأي مكان بينما ينتفي ذلك في العمل اليومي الذي يفرض على الصحفي الالتزام بساعات الدوام في غرف الأخبار، كما يفرض عليه حتمية تغطية مصادر معلوماته، ومتابعة كل فعالياتها وأداء تكليفات رؤسائه، وما يستجد من ملفات صحفية".

ومن هذا المنطلق، تقدم لنا الدخاخني مجموعة من النصائح والإرشادات للعمل كصحفي/ة فريلانسر:

– كثرة القراءة والاطلاع في مجالات متنوعة، ويجب ألا يغفل الصحفي القراءة فيما يتعلق بتطورات مهنة الصحافة.

-التدريب المستمر، وهناك الكثير من المساقات التي تقدم دورات تدريبية مجانية للصحفيين.

-تحسين المهارات اللغوية.

-قراءة المقالات التدريبية التي تُقدم نصائح وإرشادات للصحفيين.

-التواصل والتشبيك مع زملاء المهنة.

– إجادة مهارات البحث على محركات البحث المختلفة، ومهارات البحث على مواقع التواصل الاجتماعي.

– إجادة مهارات التعامل مع مصادر البيانات المفتوحة لأنها من ضمن المصادر المستخدمة في كتابة القصص المدفوعة بالبيانات.

-تعلُم كيفية الكتابة للمواقع الإلكترونية.

وهناك تحديات كثيرة للعمل الصحفي الحر والتي واجهها الصحفي يحيى صقر حيث بدأ العمل الحر بعد توقف جريدته عن الصدور، وبعدها عمل في عدة منصات عربية وأجنبية، منها: "أصوات مصرية"، و"المونيتور"، و"رصيف 22".

ويحدثنا صقر عن تجربته قائلاً: "كل المنصات التي عملت بها أكسبتني مهارات كثيرة ساعدتني في اكتشاف ذاتي التي لم أجدها داخل صالات التحرير، واكتسبت الكثير من المهارات الرقمية من الدورات التدريبية التي التحقت بها حتى أطلقت مبادرة "Digital Media School" على فيسبوك لتكون أول منصة رقمية تنقل تجارب خبراء مهنة الصحافة، والأكاديميين.

ويشير صقر إلى أنّ العمل الصحفي الحر يتطلب من الصحفي التوليد المستمر للأفكار وفق السياسة التحريرية للمؤسسة الصحفية التي يراسلها الصحفي، كما يجب أن ينتج الصحفي موضوعات كثيرة لتوفير دخل مادي شهريًا، وذلك على عكس العمل الصحفي في مؤسسات رسمية أو خاصة، أو مواقع إلكترونية والتي تضمن لطاقمها التحريري عائدًا شهريًا ثابتًا.

ويختتم صقر حديثه معنا قائلاً: "أنصح الزملاء بتعلُم مهارات متنوعة لأنها ستحسن من وضعك الوظيفي والمادي مستقبلاً، وأرى أنّ الصحفي متعدد المهارات والمهام والذي يُجيد فن الكتابة، والتصوير، والتحرير، والتعديل على الصور، وصنع تقارير بالموبايل هو الذي سيتمكن من مواجهة أمواج المهنة العاتية، ولن تؤثر التقلبات الاقتصادية في زعزعة مكانه".

إثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنت

أما رحمة ضياء فهي كاتبة صحفية ومدربة، وقد عملت في عدد من الجرائد والمواقع المصرية منذ عام 2009 مثل "الدستور"، "التحرير"، "اليوم السابع"، "أصوات مصرية"، وترتكز موضوعاتها حول قضايا المرأة، والمجتمع، والعلوم والبيئة، وحصدت العديد من الجوائز الصحفية المحلية والدولية، فقد أسست مبادرة "مدرسة المناخ" عام 2021 بهدف تشجيع الصحفيين العرب على الكتابة حول مواضيع البيئة وتغير المناخ.

وتحدثنا ضياء عن تجربتها قائلةً: "بدأت العمل كصحفية حرة منذ العام 2017 لأنه مناسب لظروفي الأسرية ولا يستهلك وقتي كله حيث أعمل على موضوعات محددة وفي المجالات التي أرغب في العمل عليها، فمثلاً يمكنني العمل لمدة ثلاث ساعات في اليوم وذلك بدون ضياع ساعات طويلة في المواصلات وإهدار وقتي كله في ساعات العمل داخل غرف الأخبار، وبالتالي تمكنت من ممارسة هواياتي، ورعاية أسرتي الصغيرة".

ولكن يشوب العمل كفريلانس الكثير من التحديات وتحكيها لنا ضياء قائلةً: "عدم الاستقرار المادي من أهم المشكلات التي تواجهنا، وفي أحيان كثيرة أحتاج خطاب توصية للسفر، ولا يمكن تحقيق التقدم الوظيفي مثلما هو موجود في بقية المؤسسات التي يرتقي فيها المحررون إلى مناصب أعلى بمرور الوقت، كما أن العائد الشهري متوقف على عدد الموضوعات التي ينتجها الصحفي الفريلانسر".

وتنصحنا ضياء بامتلاك أدوات رقمية متنوعة للمنافسة في سوق العمل مثل "الإنفوجراف"، ويمكن للصحفي تعلُم الأدوات المجانية لعمل إنفوجرافيك بسيط وتضمينه في موضوعاته الصحفية، وتعلُم صحافة البيانات، وإنتاج تقارير صحفية بالموبايل، إلى جانب خلق فرص تعاون مع المؤسسات الدولية، والبحث عن منح لإنتاج تقارير وموضوعات صحفية، وترجمة الموضوعات الصحفية باللغة الإنجليزية للمشاركة في المسابقات الدولية، وتوسيع مجالات العمل كصحفي فريلانسر مع منصات عربية ودولية.

تعلُم الأكواد البرمجية وتقنية البودكاست

من جهته، يعلّق أحمد عصمت، استشاري تكنولوجيا الإعلام والتحول الرقمي قائلاً: "يجب أن يجيد الصحفيون المهارات الصحفية الأساسية والرقمية لأنها مهمة جدًا وتُميز كل صحفي عن الآخر، وأرى أنّ قرار مؤسسة "بي بي سي" ليس صادمًا على الصعيد المهني أو الأكاديمي، وهناك تجارب مماثلة رأيناها في الإعلام المحلي في عواصم وأقاليم مختلفة من دول العالم".

وأضاف: "ينبغي أن نعي جيدًا مفهوم التحول الرقمي؛ فهو ليس مرتبطًا بالتقنية وشبكة الإنترنت فحسب، ولكنه مفهوم أوسع وأشمل ويتضمن الثقافة، والموارد البشرية، والمهارات التقنية، وغيرها من العناصر"، وأشار إلى أنّ المجال المهني سيشهد تحولات رقمية أخرى في الفترة المقبلة.

وفي السياق نفسه، ينصح أسامة الديب وهو مدرب معتمد في تدريس صحافة الموبايل، الصحفيين بأن يطوروا مهاراتهم الرقمية، وعدم الاكتفاء بمهنة الكتابة الصحفية والتصوير الفوتوغرافي فحسب، ولكن أن يتسع أفقهم لتعلُم كيفية إنتاج البودكاست، وتعلُم اللغات البرمجية، وكيفية إنشاء قصص بتقنية الكروس ميديا.

والعمل الصحفي ضمن إطار مؤسسي يحمل الكثير من المزايا والعيوب، والتي يحدثنا عنها الديب قائلاً: "قد يتحول الصحفي في بعض الأحيان إلى موظف يقوم بإنجاز مهامه برتابة وملل وينتظر حتى انتهاء دوام العمل، وفي أحيان كثيرة لا يستطيع الصحفي إنجاز كل ما في جعبته من أفكار، أما العمل الصحفي الحر، فمن أبرز تحدياته، غياب الأمان الوظيفي، وتقوم بعض المنصات بتقديم أسعار مختلفة للموضوعات التي يقدمها الصحفيون من نفس البلد، وهو ما يخلق تفاوتًا في أجور عمل الصحفيين".

ويحدثنا الديب عن تجربته قائلاً: "بعد سنوات طويلة من العمل المؤسسي، اتخذت قرارًا بالعمل كصحفي فريلانسر، وقد حققت نجاحات كبيرة منها العمل كمدرب لنقل خبراتي إلى زملائي والأجيال الشابة، وقمت بتدريس مادة "صحافة الموبايل" في الكثير من الجامعات المصرية، وأسست "المؤتمر الدولي الأول لصحافة الموبايل".

مهارات رقمية

هناك الكثير من المهارات الرقمية التي ينبغي أن يجيدها الصحفيون في العصر الرقمي، مثل تعلُم كيفية تصميم الإنفوجرافيك، والتصوير بالموبايل، وصنع البودكاست، وغيرها ونشارك معكم بعض هذه الأدوات والتطبيقات:

مواقع تصميم رسوم الإنفوجرافيك

Canva–

Piktochart–

Visme –

تطبيقات إلكترونية خاصة بتحرير الفيديوهات

Kinemaster

PowerDirector

Animoto

أدوات التحقق من صحة الصور والفيديوهات

Google images أداة مجانية للتحقق من صحة الصور.

Tineye أداة مجانية للتحقق صحة الصور.

IJNet

افعل ولا تفعل في المقابلات الصحفية

كريستيانا بيدي

كما يعلم كل صحفي فالمقابلات تجعل القصص حقيقية، وتُقربنا من الحقيقة، وتمنح الأخبار صوتًا، وتمُد القراء بالتجارب المباشرة التي تُعمق فهمهم للعالم، كما توفر وجهات نظر مختلفة توضح تعقيدات الأحداث والقضايا والسرديات.

ومع ذلك، ليس من السهولة بمكان إجراء مقابلة لإعداد قصة، إذ قد يكون هناك صعوبة في التعامل مع مزيج الإنسانية والأخلاق والدقة، خاصة عند التشعب في الموضوعات الحساسة وإدارة ضيق الوقت.

وقالت الأستاذة المشاركة في جامعة سالزبوري ومؤلفة كتاب «كتابة المقالات وإعداد التقارير: الصحافة في العصر الرقمي»، جينيفر كوكس: «في كثير من الأحيان، نركز كصحفيين على الحصول على الأخبار فقط، وننسى أن نضع في اعتبارنا كيف يتم تمثيل مصادرنا أو كيف يريدون أن يتم تمثيلهم».

ولمساعدة الصحفيين على تحسين مهاراتهم في إجراء المقابلات، طلبت من كوكس والأستاذة المشاركة في جامعة جيمس كوك، والمؤلفة المشاركة لكتاب «إجراء المقابلات - دليل للصحفيين والكتاب المحترفين»، إيمي فوربس، تقديم بعض الإرشادات.

قم بإجراء أبحاث ما قبل المقابلة والمتابعة

وأوضحت فوربس: «قم بإجراء أكبر قدر ممكن من الأبحاث، حتى وإن كان ذلك يكمن في تصفح حساب الشخص على فيسبوك، قبل إجراء المقابلة». ولن يساعدك هذا على صياغة أسئلة أفضل فقط، ولكن سيساعدك على تطوير وسيلة فعالة لكسر الجمود وإقامة علاقة جيدة.

ومن أجل القصص الموسعة، فكر في إجراء المقابلات في أماكن مختلفة واستشارة مصادر إضافية مثل الأصدقاء والعائلة لمعرفة وجهة نظر أكثر شمولًا. ويُعد هذا التدقيق أمرًا بالغ الأهمية في العمل الاستقصائي.

وقالت كوكس: «قم بإجراء أبحاث ومقابلات المتابعة، وتحقق من المعلومات المقدمة لك، ولا تخف من طرح الأسئلة الصعبة»، مضيفة «ربما يُمكنك إعادة الصياغة وطرح السؤال مجددًا، وإذا لم تحصل على إجابة بعد، ألفت الانتباه إلى ذلك، وحمّل مصدرك المسؤولية».

أظهر التعاطف

احترم الطريقة التي يرغب الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن يتم تمثيلهم بها، وخاصة في القصص التي تتطلب من مصادرك تحديد نوعهم أو عرقهم أو تفاصيل شخصية أخرى.

وقالت كوكس: «علينا إدراك أنّ مصادرنا يزودوننا بالمعلومات، ويخبروننا بقصتهم ويثقون في أن نسرد تلك القصة بالطريقة التي ينبغي أن تكون عليها أو بالطريقة التي يروونها بها». ومن ثم، فمن الأهمية بمكان التعامل مع رواياتهم بقدر من التعاطف والاهتمام، والتأكد من احترام آرائهم.

ضع قواعد أساسية واضحة

وضح القواعد الأساسية في وقت مبكر من عملية إجراء المقابلة، وكما نصحت فوربس فإنّه ينبغي عليك توضيح أنّ كل ما يقال أثناء المقابلة قابل للنشر، وتُساعد هذه الشفافية على إدارة التوقعات وتبني الثقة.

وفي حالة رغبة مصدر في التراجع عن معلومة، زن أهمية تلك المعلومات، وقالت فوربس: «إذا كنت تتوقع محاورة الشخص مجددًا، فمن الأفضل إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة».

اضمن المصداقية والأصالة

في الصحافة، تُعد المصداقية أمرًا بالغ الأهمية، ويمتد هذا إلى مكان المقابلة، ويُعزز إظهار أوراق الاعتماد، مثل الشارات أو بطاقات العمل، شرعيتك في عيون المصدر. وشرحت كوكس: «بإمكان اقترابك من شخص ما وتقديم بطاقة العمل وتعريف نفسك وما تفعله تخفيف بعض الشكوك التي تتملك الناس عندما تقترب منهم، وقد يجعلهم أكثر ارتياحًا على الفور.

إنّ تأكيد هويتك ونواياك يضع أساسًا للثقة التي تُعد أمرًا ضروريًا لإجراء مقابلة صريحة وصادقة.

تعامل مع المقابلات على أنها محادثات

وأشارت كوكس أيضًا إلى أهمية الشعور بالراحة والألفة عند إجراء المقابلات، وخاصة بالنسبة للمبتدئين، مضيفة: «يُعد تذكر أنّ المقابلة مجرد محادثة يدّون فيها الشخص الملاحظات طريقة جيدة للتعامل مع قلق المحاور».

ونصحت كوكس بالتدرب مع الأصدقاء أو المعارف، وبمرور الوقت، بإمكان هذا أن يخفف من قلقك من الحديث مع الغرباء، مما يسمح بإجراء حوار أكثر طبيعية وأصالة.

أنصت جيدًا واطرح أسئلة المتابعة

وترى فوربس أنّ الإنصات مهارة لا تُقدر بثمن، وغالبًا ما يغفل الصحفيون الناشئون عنها، فالأمر لا يقتصر على طرح الأسئلة فحسب، وإنّما استيعاب الإجابات بصدق، والسماح لها بتوجيه الحوار التالي.

ونصحت فوربس: «اطرح سؤالك بأي حال من الأحوال، ولكن استمع إلى الإجابة واطرح أسئلة المتابعة»، وعلى الرغم من احتمالية أن تكون أسئلة المتابعة تلك مرتجلة، إلا إنّه بإمكانها تقديم رؤى أعمق وأكثر ثراء وأوسع.

لا تستغل الحزن

تعامل مع المواقف الصعبة التي تتضمن الموت أو الفقد أو الصدمة بحساسية، واحترم الحالة العاطفية للأشخاص.

واقترحت فوربس «تصرف بطريقة أخلاقية، وفكر في الطريقة التي كنت سترغب أن تُعامل بها إذا كان الشخص الذي تتم محاورته هو أنت أو عائلتك»، مضيفة «في الظروف الصعبة خاصة، لا تستغل الحزن».

لا تعتمد على المقابلات الرقمية فقط

وأشارت كوكس إلى حدوث انخفاض كبير في مهارات التعامل مع الآخرين بعد جائحة كوفيد19-، موضحة «نحن لا نريد التحدث إلى الناس وجهًا لوجه أو عبر الهاتف، ويكون من الأسهل بكثير إجراء مقابلة عبر البريد الإلكتروني، ولكن تُفقد الكثير من الأمور بهذه الطريقة».

وعلى الرغم من اعتراف كوكس بالراحة الناجمة من إجراء المقابلات الرقمية، إلا إنّها تنصح بعدم إجرائها، موضحة «تُدمر أصالة المقابلة، وتُعطي المصادر الكثير جدًا من الوقت للتخطيط والتفكير قبل تقديم إجاباتهم».

استخدم المنصات الإلكترونية وخدمات الرسائل كنقاط اتصال أولية، ولكن اجمع قصصك عبر المقابلات الشخصية أو الهاتف لتتمكن من التقاط العواطف والفروق الدقيقة بصورة أفضل.

لا تبدأ بالأسئلة الجدلية/الصعبة

إنّ بدء المقابلة بطرح الأسئلة المثيرة للجدل أو الصعبة قد يُعرض المقابلة بأكملها للخطر.

وقالت فوربس: «لا تبدأ بطرح الأسئلة الصعبة أو المثيرة للجدل على الفور إذ قد ينسحب الشخص»، مضيفة «هذا الأمر له أهمية خاصة فيما يتعلق بالمقابلات المسجلة أو المصورة بالفيديو، وتذكر أنّه ليس لديك أي برنامج إذا لم يكن لديك لقطات، ومن الأفضل طرح بعض الأسئلة قبل طرح الأسئلة الصعبة».

وعلى الرغم من وجود الاستثناءات، مثل التفاعلات المرتجلة والموجزة، يُعد الحفاظ على النهج المتفهّم والاستراتيجي أمرًا حكيمًا بشكل عام.

لا تقاطع أو تطرح الأسئلة الموجهة

وقالت كوكس: «أحد أكبر الأخطاء هي مقاطعة مصادرنا»، وقد يُشكل هذا الأمر مشكلة خاصة في مقابلات البث إذ إنّ المقاطعة قد تؤدي إلى أن يصبح المقطع غير صالح للاستخدام.

قم بإجراء المحادثة بصورة طبيعية، وتجنب طرح الأسئلة الموجهة. وضربت كوكس مثالًا: «تُجري مقابلة مع رياضي وتقول (مرحبًا.. لقد كانت تلك مباراة سهلة حقًا.. أليس كذلك؟)، وبذلك فأنت توجه الرياضي ليقول (نعم.. لقد كانت سهلة للغاية!)، وتحاول أن تجعله يمنحك الإجابة التي تحتاجها». إنّ هذا الأمر قد يصورك على أنك صحفي متحيز، وقد يتلاعب برواية الشخص الذي تحاوره.

لا تتجاهل التفاصيل والعلاقات مع الآخرين

دوّن الملاحظات الدقيقة، وتأكد من دقة الأسماء والمسميات، وكن مهذبًا مع الجميع بما في ذلك العاملين في المكتب. وقالت فوربس: «ليس هناك ما هو أسوأ من إجراء مقابلة رائعة، وكتابة قصة رائعة، ثم تهجئة اسم الشخص بشكل خاطئ أو قول المسمى الوظيفي الخطأ».

إنّ التأكد من صحة كل التفاصيل يؤكد مدى احترافية ومصداقية المؤسسة التابع لها. وتذكر أيضًا الحفاظ على العلاقات الودية مع الموظفين الإداريين أو موظفي العلاقات العامة إذ إنّهم البوابة الرئيسية للأشخاص المحتمل محاورتهم.

لا تنتهك السرية

حافظ على سرية المعلومات غير المقدمة للنشر والمصادر.

وأشارت فوربس: «ترتبط جودتك بمصادرك وسمعتك فيما يتعلق بالحفاظ على الأسرار، إذ لا يرغب الأشخاص في التحدث مع صحفي لا يثقون فيه».

وفي النهاية، لا يُدمر فقدان الثقة سُمعتك فحسب، وإنما يُغلق أيضًا أي خطوط مستقبلية للتواصل.

تكريم الطالبة هولير محمد المحمد لتفوقها الأكاديمي

كرم اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا -فرع إقليم كوردستان الطالبة وعضوة الاتحاد هولير محمد المحمد، وذلك بمناسبة حصولها على المرتبة الأولى على قسمها في اختصاص الفيزياء الطبية في جامعة صلاح الدين، يوم الاحد 1 شباط 2026 في داره شكران

ويأتي هذا التقدير في إطار اهتمام الاتحاد بدعم الطلبة المتفوقين، وتشجيع نماذج النجاح العلمي التي تسهم في تعزيز مسيرة التعليم والارتقاء بالمستوى الأكاديمي

تشكيل قاعدة طلابية جديدة في جامعة جيهان في أربيل

في إطار سعي اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا - فرع إقليم كوردستان إلى تعزيز التنظيم الطلابي وتوسيع قاعدته داخل الجامعات، جرى تشكيل قاعدة طلابية جديدة للاتحاد في جامعة جيهان بمدينة هولير، وذلك بإشراف عضو الفرع نيجيرفان معي. في هولير – الاثنين 9 شباط 2026

وتهدف هذه الخطوة إلى تفعيل مشاركة الطلبة في الأنشطة الطلابية، وتعزيز قنوات التواصل بين الطلبة والاتحاد، إلى جانب دعم العمل الشبابي المنظم بما يسهم في تطوير الدور الطلابي داخل الجامعة

وفد من فرع إقليم كوردستان يزور الجامعة الأمريكية في دهوك لمتابعة منح شركة دارين للطلبة الكورد السوريين

على خلفية إعلان الجامعة الأمريكية في دهوك عن المنحة المقدمة من شركة دارين، الممثلة بالسيد ملا شنى بشير شنى، والتي خصصت خمسة مقاعد للطلبة الكورد المقيمين في كوردستان سوريا، قام وفد من اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا /فرع إقليم كوردستان ومحلياته بزيارة رسمية إلى الجامعة. يوم الأربعاء 11 شباط 2026

وخلال الزيارة، التقى الوفد بمسؤول مكتب التسجيل الأكاديمي لشؤون الجامعة، السيد عماد سليمان إبراهيم، بهدف التنسيق والتعاون، والاطلاع على آلية المنحة وشروطها، إضافة إلى متابعة إجراءات تسجيل الطلبة المستفيدين

بحث آليات التعاون المشترك بين اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا واتحاد طلبة وشباب كوردستان

في إطار تعزيز التنسيق والعمل المشترك، عقد مسؤول مكتب الإعلام في فرع إقليم كوردستان لأتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا السيد نيجيرفان معي، اجتماعا مع مسؤول لجنة اتحاد طلبة وشباب كوردستان داخل جامعة جيهان. يوم الأحد 8 شباط 2026

وجرى خلال اللقاء بحث سبل وآليات تطوير التعاون بين الاتحادين، بما يخدم عموم الطلبة دون استثناء، إلى جانب التأكيد على أهمية تعميق أواصر العمل التنظيمي المشترك، وتعزيز الدور الطلابي داخل المؤسسات التعليمية

اختتام دورة الإعلام في محلية دوميز

اختتمت محلية دوميز لأتحاد اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا / فرع إقليم كوردستان دورة الإعلام التي نظمت بالتنسيق والتعاون مع نقابة صحفيي كوردستان – فرع نينوى، بحفل رسمي لتوزيع الشهادات على الطلبة المشاركين. في دوميز – الجمعة 13 شباط 2026

وشهد الحفل تكريم الأستاذ المشارك من قبل عضو مكتب السكرتارية، السيد ميرڤان باديني، تقديراً لجهوده المتميزة في إنجاح الدورة ورفع مستوى التدريب الإعلامي، بما يعكس حرص الاتحاد على دعم العملية التعليمية وتطوير الكفاءات الشبابية في المجال الإعلامي

كلمة الاتحاد

روشن محمد بلي

الطلبة في صلب التحول المجتمعي

يشكل الطلبة جوهر أيّ تحول مجتمعي حقيقي، لا بحكم ثقلهم العددي فحسب، بل لما يمتلكونه من قدرة على إنتاج الوعي وإعادة صياغة المعنى في لحظات الانكسار التاريخي. فعلى امتداد أربعة عشر عاماً من الحرب والفقدان والإقصاء، لم يكن الطالب خارج المشهد، بل في تماس مباشر مع نتائجه: نزوح يهدد الاستقرار، وواقع يقيد الحضور، ومسار عام عمل على تأجيل دوره الطبيعي. من هنا، لا يقتصر السؤال على حجم المعاناة، بل على موقع الطالب منها: هل بقي الوعي الذي راكمه حبيس المعرفة، أم بات قادراً على التحول إلى فعل يغير المسارات السياسية والاجتماعية، ويسهم في إعادة بناء مجتمع متماسك؟

لم تكن أزمة الطالب في جوهرها أزمة كفاءة أو طموح، بل أزمة سياق، فقد تحول التعليم تحت ضغط الحرب من مساحة لإنتاج الوعي والمبادرة إلى وظيفة شكلية محدودة الأثر، فانفصلت المعرفة عن واقعها وتراجع حضور الطالب كفاعل اجتماعي، ليدفع تدريجياً نحو موقع المتلقي الصامت. غير أن هذا التراجع لم يلغ الدور، بل علقه، ولم يطفئ الوعي، بل راكمه في انتظار لحظة الفعل.

فالقائد الخالد ملا مصطفى بارزاني، حين وصف الطلبة بأنهم رأس الرمح في كافة الثورات والانتفاضات، لم يقدم توصيفاً عاطفياً، بل قراءة سياسية لدور اجتماعي حاسم. فالطلبة بحكم موقعهم بين المعرفة والواقع، كانوا دوماً الفئة الأقدر على تحويل الفكرة إلى فعل، والهوية إلى ممارسة، والرفض إلى مشروع تغيير. هذا الدور لم يكن استثناءً تاريخياً، بل نمطاً متكرراً يؤكد أن التحولات الكبرى تبدأ من الوعي حين يتحمل مسؤوليته.

اليوم، في مرحلة ما بعد الحرب، يعود هذا الدور ليصبح أكثر إلحاحاً. فإعادة البناء لا تقتصر على ترميم ما تهدم مادياً، بل تتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبين المعرفة والواقع، وبين السياسة والحياة اليومية. وهنا يبرز الطالب كعنصر مركزي في هذه العملية، لا بوصفه مستقبلًا مؤجلاً، بل حاضراً فاعلًا، قادراً على المساهمة في إنتاج خطاب جديد، وممارسة جديدة، ومسار مختلف.

إن الطلبة، حين يحملون وعيهم إلى الفضاء العام، وحين يربطون المعرفة بالفعل والمسؤولية، لا يستعيدون دورهم فحسب، بل يؤسسون لتحوّل مجتمعي حقيقي. وبهذا المعنى، لا يعود توصيفهم كرأس رمح مجرد إرث تاريخي، بل واقعاً متجدداً، يثبت أن المجتمعات لا تبنى من فوق، بل تبدأ من حيث يقف الوعي في مواجهة واقعه، ويقرر أن يكون فاعلًا فيه

فرقة آشتي للتراث الكردي ... ذاكرة الألم والجمال

عمر حسام

تطوّر الفلكلور الكردي من شظايا الألم والجمال معاً؛ من حكايات الرعاة في أعالي الجبال، ومن أناشيد النساء اللواتي نسجن الذاكرة بخيوط الحنين والتطلّع والأمل. وعلى مرّ العصور، ومع كلّ مرحلة عاشها الكرد – من محطات النضال إلى فترات التحديات الثقافية – ظلّ التراث الشعبي وعاءً حياً يجمع بين المقدّس والدنيوي، بين البطولي واليومي، بين الأسطوري والواقعي.

لم ينقطع الشباب الكرد عن تقديم تراثهم جيلاً بعد جيل، فكانت القصص والأغاني والرقصات الشعبية حاضرة في الساحات والمناسبات المختلفة. وفي عيد نوروز خاصةً، يستعدّ الشبان والفتيات لأشهر طويلة لتقديم عروض فنية تعبّر عن الفرح والانتماء، فيؤدّون الرقصات الجماعية المتنوعة على أنغام الأغاني التراثية المستمدة من دواوين الشعر والغناء الكردي.

وخلال مشاركتها في فعاليات معرض دمشق الدولي للكتاب، جسّدت فرقة آشتي للتراث الكردي روح الفلكلور السوري على مسرح مدينة المعارض بدمشق، مقدّمة لوحات فنية أكدت عمق التنوع الثقافي السوري وغناه.

تجلّى سحر العرض في المشهدية البصرية التي رسمها الراقصون بأزيائهم التقليدية الجميلة؛ إذ تناغمت الأثواب الحريرية القانية والذهبية مع الصدريات المطرّزة، لتتحوّل الحركات الراقصة على المسرح إلى لوحات تشكيلية نابضة بالحياة. وقد عكست هذه اللوحات حرص الفرقة على الحفاظ على التراث الكردي الأصيل، مع تقديمه بروح فنية معاصرة.

وكان الغناء والموسيقا حاضرين بقوة على

المسرح، حيث اصطفّ الراقصون الشباب بانتظام، متشابكي الأيدي تعبيراً عن الوحدة والتكاتف. وتضمّن الحفل ست لوحات فنية أدّاها جيلان من الرواد والشباب، جسّدت طقوس الحصاد واحتفالات عيد نوروز، بمشاركة موسيقيين وعازفين قدّموا أداءً مميزاً عزّز أجواء العرض.

وكما قال مؤسس الفرقة الأستاذ أدريس مراد أن الأمسية جاءت تحيةً للنسيج السوري المتنوع، وخطوةً في سبيل توثيق الهوية الجمالية للتراث الكردي، الذي لا يكتمل إلا بتعاون جميع مكونات المجتمع. كما شددت على أن الثقافة الكردية جزء لا يتجزأ من الثقافة السورية الجامعة، وتسهم في تعزيز الهوية الوطنية المشتركة.

سقوط النخبة -قضية ابشتين نموذجاً

الدكتور:
فرحان عبدالله

من وجهة نظري، تمثّل قضية إبشتاين نموذجًا فاضحًا ومكثفًا لانحطاط النخب المعاصرة، لا بوصفها قضية جنائية معزولة، بل باعتبارها حدثًا كاشفًا لأزمة بنيوية عميقة في التكوين الفكري والاجتماعي والأخلاقي والنفسي لما يُسمّى «مجتمع النخبة». إنها لحظة انكشاف، يظهر فيها ما كان مستترًا خلف خطاب القيم والتمدّن والشرعية. فالوصول إلى هذا المجتمع بات هدفًا يتنافس عليه كثيرون، مستخدمين وسائل سطحية وتافهة، على أساس وهمٍ مفاده أن الثروة والنفوذ يمنحان حصانة مطلقة وحقًا غير مُعلن في الإفلات من المحاسبة.

غير أن خطورة هذه القضية لا تكمن فقط في تفاصيلها الصادمة، بل في كونها لم تكن مفاجئة لمن يقرأ تاريخ النخب الحاكمة وأصحاب المال والسلطة عبر العصور. فما تكشفه قضية إبشتاين ليس انحرافًا استثنائيًا ولا ظاهرة حديثة، بل استمرار لنمط تاريخي متكرر، حيث تؤدي السلطة غير الخاضعة للمساءلة إلى انفلات أخلاقي ممنهج. فالعلاقة بين القوة المطلقة وتشييء الإنسان علاقة قديمة بقدم السلطة نفسها.

عبر التاريخ، لم تكتفِ النخب بممارسة هذا الانفلات في الخفاء، بل سعت أحيانًا إلى شرعنته عبر خطاب ديني أو فكري يخدم السلطة. فقد وجدنا رجال دين ومفكرين مرتبطين بالحكام قدّموا فتاوى وتأويلات خاصة تبيح ارتكاب فظائع جسيمة بحجج السيادة، أو المصلحة، أو التفويض الإلهي. ويكفي أن نستحضر تاريخ البلاطات السلطانية في عصور مختلفة: آلاف الجواري، واغتصاب نساء الخصوم أو الموظفين كوسيلة إذلال سياسي، وانتشار عشق الغلمان بوصفه امتيازاً طبقيًا لا يُساءل عنه. كما تفيض بعض المصادر التاريخية بوصف ممارسات تعذيب مرضية، كان الحكام والقادة يتلذذون بابتكارها بطرق تتجاوز الخيال، وصولًا إلى إذلال الأسرى وإخضاعهم لطقوس قهرية شديدة الوحشية.

هذه الوقائع، بصرف النظر عن اختلاف درجات توثيقها، تشير إلى حقيقة واحدة ثابتة: حين تنفصل السلطة عن المحاسبة، وتتحالف مع خطاب أخلاقي أو ديني تبريري، يتحول الإنسان إلى مادة استعمال. ومن هذا المنظور، لا تبدو قضية إبشتاين قطيعة مع الماضي، بل إعادة إنتاج حديثة لمنطق قديم، مع اختلاف الأدوات والسياق فقط.

تكشف هذه القضية بوضوح صحة ما يمكن تسميته بنظرية انحطاط النخب، حيث تميل الطبقات الحاكمة والمتحكمة، التي تضع القوانين ولا تخضع لها، إلى تشكيل دوائر مغلقة من الحماية المتبادلة، تقوم على الإعفاء الأخلاقي والقانوني. في هذه الدوائر، لا يُكبح السلوك الافتراسي، بل يُطَبَّع ويُعاد إنتاجه باعتباره امتيازًا. لا يُعاقَب هذا السلوك، بل يُشجَّع ليصبح أداة تماسك داخلي وسيطرة، ويُمارَس داخل شبكات معزولة تحكمها الرغبات والغرائز لا المسؤولية العامة، ويصونها الصمت المتبادل والتواطؤ القائم على الجريمة المشتركة.

تُظهر شبكة إبشتاين انهيار منظومة القيم حتى في حدّها الأدنى، حيث تُستبدل الكرامة والمسؤولية والأخلاق بمنظومة قائمة على الإشباع والتسلط. تتحول الأخلاق إلى خطاب تجميلي منفصل عن الممارسة، بينما تصبح اللذة والهيمنة مبادئ تنظيمية خفية لحياة النخب. وبدل أن تقوم النخب بوظيفتها المفترضة في كبح الدوافع الغريزية والعدوانية وتساميها لبناء منظومة حضارية فكرية وثقافية، تكشف هذه القضية فشل هذا التسامي، ليس فقط لدى النخب، بل أيضًا لدى كثيرين من الطامحين للانضمام إليها.

هذه النخب، المحمية بالسلطة أو المال من أي حدود قانونية أو أخلاقية، تُظهر سيطرة كاملة لـ«الهو»، مع تعطّل «الأنا» وموت «الأنا الأعلى»، ما يفضي إلى انفلات سلوكي يتمثل في استغلال قهري ومتكرر، وإيذاء جسدي ونفسي يُمارَس من أجل المتعة، خارج أي معيار قِيمي أو إنساني. ولا يقتصر التواطؤ على المجال الجنسي، بل يمتد إلى الاقتصاد، والبيئة، والتعليم. وما يبدو انحرافًا فرديًا ليس في حقيقته سوى انهيار أخلاقي جماعي وارتداد نفسي مُنظَّم، مُمكَّن ومحمي اجتماعيًا داخل بنية النخبة.

كما تكشف القضية مسؤولية المجتمعات والمؤسسات التي تكافئ الامتثال والانتهازية والفراغ الأخلاقي، وتقصي المبادرة والتفكير النقدي والإبداع العلمي والقيمي. وكأن ثقافة التفاهة لم تعد عرضًا جانبيًا، بل سياسة غير معلنة، تُسهِّل صعود طبقات اجتماعية تؤدي وظيفة الجدار الواقي للنخب العليا.

في المحصلة، تشير قضية إبشتاين إلى تحوّل أعمق في المجتمع المعاصر: ارتداد من الإنسانية الأخلاقية إلى نظام تحكمه الغرائز البيولوجية، حيث تتصدر اللذة والسلطة والثروة والهيمنة المشهد. وفي هذا السياق، تُهمَّش قيم إنسانية جوهرية مثل التعاطف، والتعاون، والعدالة، والأمان، والتعليم، والاحترام، كاشفةً عن حضارة تنزلق تدريجيًا نحو إدارة نفسها بدوافعها الأكثر بدائية، وبأقل اعتبار للإنسان بوصفه كائنًا واعيًا قادرًا على التطور والرقي.

غُربة الروح

ســـيماف
خالد محمد

غريبون نحن في هذا الوجود غربة لا ترتبط بالمكان ولا بالزمن، لا تخضع لقوانين الرحيل أو العودة، غربة لا يحلّها الانتقال ولا يخفّفها الاعتياد، في الحياة نحن كما الآخرون، نمارس التفاصيل ذاتها، نشارك الإيقاع نفسه، لكن شيئاً ما يبقى ناقصاً على الدوام، حضورٌ يكتمل في الجسد، ويتعثّر في المعنى، كأن الروح رغم قربها من كل شيء، تظل بعيدة عن المشهد كاملاً، تراه بوضوح تتفاعل معه لكنها لا تنتمي إليه انتماءً حقيقياً.

غريبةٌ أنا كأن هذا الكون لم يُصغَ لي، وكأن وصولي إلى العالم سبق كتابة اسمي في سرده الخفي، أمضي في الأيام كما يمضي العابرون، وكأن الزمن يمرّ بي دون أن يتوقف عندي، تحيط بي الأشياء، ألامسها وأتعايش معها، لكنها تبقى بلا ذاكرة تجاهي، لا تشير إليّ ولا تقول إن هذا الموضع لي، ولا تمنحني ذلك الاطمئنان الصغير الذي يهمس: هنا، يمكنك أن تكوني.

مقيّدة أنا لا بما يُرى ولا بما يمكن الإشارة إليه، بل بما تعرفه الروح عن حريتها، وبما تتذكّره من اتساع لا يُنسى، وحين تصبح الحرية معرفة داخلية، يتحوّل الحدّ إلى عبء، ويتحوّل السقف إلى اختناق.

أجلس بين الناس وروحي في مكانٍ آخر لا أعرف اسمه، ولا أعرف له طريقاً ولا أدري إن كان موجوداً حقاً، أم أنه مجرد حنينٍ قديم يسكنني ويتخفّى في هيئة حلمٍ مؤجَّل، مكانٌ أشعر به أكثر مما أعرفه، وأفتقده كما يُفتقد وعدٌ لم يتحقّق، أو حياةٌ لم أصل إليها يوماً، ومع ذلك تظلّ تقيم في داخلي.

غربة الروح ليست كغربة المكان، فغربة المكان تُحتمل لها نهاية محتملة أو عودة متخيَّلة، أمّا غربة الروح، فهي أن تكوني حاضرة في كل الأمكنة، دون أن يمنحك أيٌّ منها شعور الانتماء، أن يمرّ الزمن عليكِ بلا أثر وكأنه لا يعنيك، وأن تمري أنتِ عليه كعابرة في حياة ليست حياتك، تعيشين تفاصيلها بإتقان، دون أن تشعري يوماً أنها خُلقت لك.

هي شعورٌ دائم بأن هناك حياةً أخرى كان يجب أن تُعاش، وأن ما يُعاش الآن ليس إلا مرحلة عابرة في طريقٍ أطول، وأن هذا التيه مهما طال، يحمل في داخله معنى لم ينكشف بعد، هي قناعة هادئة بأن هذه الحياة ليست حكاية كاملة، بل فصلاً مؤقتاً لم يُغلق بعد.

صوتٌ داخلي ساكن، يكتفي بأن يترك الباب موارباً لاحتمالٍ آخر، هو حضور معلّق بين القرب والبعد، إحساس بالوجود دون اكتمال، وانتظار لحظة صافية، يشعر فيها القلب أن ما ينتظره لم يضع هباءً، وأن الطريق مهما طال لا ينتهي بلا معنى.

«غمامة بوعودٍ كاذبة»

بيوار بركل

في قريةٍ بريف كوباني لا تظهر على الخرائط إلا كظل، كان الناس يزرعون أرضهم كل عام، لا لأن الأرض رحيمة، بل لأنهم تعلّموا أن يصنعوا الحياة من الألم.

لم تكن الأرض مجرد مصدر رزق، بل كانت آخر ما يربطهم بهويتهم، بذاكرتهم، وبحقّهم في البقاء.

في ذلك العام، وصلت أخبار من بعيد تقول إنّ السماء ستكون عادلة، وإن العالم هذه المرة لن يدير ظهره. صدّق الناس، ليس لأنهم سذّج، بل لأن الأمل كان أقسى من أن يُترك. فزرعوا حقولهم كما لو أنهم يزرعون مستقبلًا حُرموا منه طويلًا.

هطلت الأمطار في البداية، فظنّوا أن العهد قد تغيّر، وأن الغد قد يحمل أخيرًا بعض الإنصاف. بدأ بعضهم يحلم ببيتٍ آمن، وآخر بحياة بلا خوف، وآخر بحلمٍ بسيط: أن يكبر أولاده دون أن يتعلّموا معنى الاضطهاد مبكرًا.

لكن في يومٍ من أيام الربيع، ظهرت غمامة سوداء من الشرق والشمال، من الجهات التي اعتادوا أن يأتي منها القمع، لا المطر.

كانت غمامة ثقيلة، تحمل في داخلها قرارات لا تخصّ أهل القرية، واتفاقات لم يُستشاروا فيها، ووعودًا دولية تذوب عند أول اختبار.

نظر الناس إلى السماء، منتظرين رحمة، لكن ما نزل لم يكن مطرًا، بل عاصفة من الخذلان.

لم تدمر الغمامة الزرع فقط، بل كشفت حقيقة قديمة:

أن العالم يرى معاناتهم، لكنه يفضّل الصمت.

أن العدالة تُرفع شعارًا، لكنها لا تصل إلى هذه الأرض.

وأن دموعهم لا تملك وزنًا في ميزان السياسة.

سقطت الحقول، وماتت الأحلام قبل أن تنضج، واحترق الأمل مع كل ومضة برق، كأن الضوء خُلق هذه المرة ليكشف لهم كم هم وحدهم.

وقف شيخٌ طاعن في السن، ينظر إلى السماء بعيونٍ أنهكها الانتظار، وقال لابنه:

— لقد رأيتُ هذه الغمامة من قبل... عندما كنت طفلًا. كانت تحمل الاسم نفسه، وتأتي بالخذلان نفسه.

عجز الابن عن الكلام. كيف يمكنه أن يشرح أن ما تحطّم ليس موسمًا زراعيًا فقط، بل حقّ شعبٍ في الأمان، وكرامة أمةٍ تُترك دائمًا على هامش العالم؟

قال أخيرًا بصوتٍ مكسور:

— لقد أخذوا كل شيء يا أبي... الأرض، والأحلام، وحتى ثقتنا بالوعود.

تنهد الشيخ وقال بمرارة:

— التاريخ يعيد نفسه معنا، لأن أحدًا لا يريد أن يغيّره من أجلنا. عندما كنت طفلًا، تركونا وحدنا. واليوم، ما زالوا يراقبون بصمت، وكأن معاناتنا خبرٌ عابر.

ثم أضاف وهو يضع يده على كتف ابنه:

— لكن تذكّر يا ولدي... لا تربط مصيرك بوعود الدول، ولا تزرع مستقبلك في يد من اعتاد أن يخذلك. اصنع قوتك بنفسك، وازرع الأمل في أكثر من قلب، وأكثر من طريق. قد يخوننا العالم مرة أخرى، لكن يجب ألا نخون نحن أنفسنا.

ومع انحسار العاصفة، بقي في صدورهم شيءٌ لم تستطع الغمامة سرقته:

إصرارٌ يشبه روح الكورد...

روحٌ جُرّبت بالخيانة مرارًا، لكنها ما زالت ترفض أن تموت.

مرايا

علي جزيري

تشيُّؤ المنظومة القيمية في ظل «الماخور» العالمي

نعني بالتشيؤ هاهنا، بلوغ الامبريالية مرحلة التوحش، وتسليع كل شيء وتطويع القيم البشرية (الأخلاق)، كي تخدم هيمنتها المطلقة على اقتصاد العالم، حتى غدا الانسان «الضحية» بمنظورها المنحرف مجرد «سلعة»..!

وهاهو العالم يعيش منذ أيام حالة هيجان حيال فضيحة كبرى، نسجها وسربها عميل الموساد، الملياردير ورجل الأعمال جفري إبستين. لم يكن قائد الأوركسرا المذكور مجرد منحرف جنسي، وهو يقود شبكة دعارة، بل أذهلتنا ملايين الوثائق والصور والفيديوهات، كوسيلة ابتزاز لإدانة زبائنه المتورطين من القادة ورجال السياسة والمال، ممن كانوا يمارسون الاغتصاب والتجارة بالقاصرات أو يُقدمون على تناول لحمهن على موائده الليلية، وتبين أن بعض ضحاياه من خلفيات فقيرة؛ جذبهن بالترغيب والترهيب.

مات جفري في زنزانته عام 2019، لكنْ الملفات التي خلّفها أزكمت برائحتها الأنوف، وفضحت زبائنه، وانتشرت في أرجاء العالم كالنار في الهشيم. ينبغي القول إن ما نُشر غيض من فيض، وما خفي أعظم..!

لقد استنكر العالم فضيحة العصر هذه، التي طالت المبعوث الأمريكي المتعجرف في سوريا، الملياردير توم براك، وسيد البيت الأبيض بسلوكه العنجهي ترامب، الذي ورد اسمه 1500 مرة في الوثائق المسربة، واللذين تربطهما صداقة وطيدة مع جفري، فكانا من زبائنه، والذي وصفه ترامب بالرجل الرائع؛ كما تلقى توم رسالة من جفري، يقول فيها: ارسل لي صورتك برفقة الطفل، دعني أبتسم. نتساءل: لِمَ أرسل توم صورة الضحية إلى رجل مدان بالاعتداءات الجنسية؟ والجواب يوحي به المثل الدارج: «وعند جُهينة الخبر اليقين».

الشبكة كبيرة، تضمُّ شخصيات عربيةً وأجنبيةً معروفة، وتضم أردوغان، الذي باع بدوره أطفالاً لجفري مقابل 200 مليون دولار.

لكنْ، قس على ماذكرناه الوجه الآخر للسحارة، أعني ما يجري من فظائع في مستنقعات «شرقنا التعيس»..! فماذا نقول عن ظاهرة التحرُّش بالفتيات أو إجبار القاصرات منهن تحديداً على الزواج؟ وماذا عن مفاخذة الرضيعة؟ أو زواج المتعة لدى الشيعة الامامية، لمدة ساعة أو يوم أو أسبوع أو شهر أو أكثر، في ظل فقه ولاية الفقيه في إيران، وزواج المسيار لدى أهل السنة في دول الخليج، وزواج المسفار إبان السفر بنية الطلاق بعده، بالاضافة إلى «جهاد النكاح» الذي تُشَرْعِنُهُ الفصائل التكفيرية في غزواتها لبلاد الآخرين. أليست هذه بعض أوجه الإباحية أو الدعارة المقنعة؟ وهل يُخفى قدوم أثرياء الخليج إلى بلاد الشام، وينكحون ما طاب لهم، بكتاب يوقعه المأذون، ثم يرحل الزائر ويترك الفتاة وهي حامل، ولا يبالي بمصيرها ومصير الجنين في رحمها... أليس كل ما ذكرناه نسخة عما جرى في جزيرة إبستين ويتم التستر عليه؟

ولن ننسى مأساة الفتاة الكردية العفيفة جينا أميني، من شرقي كوردستان، التي اقتادها «بوليس الأخلاق» إلى المعتقل، رغم أنها كانت تتسوق في طهران برفقة شقيقها، تحت ذريعة بروز خصلة من شعرها، وقُتِلتْ تحت التعذيب في أيلول 2022، مما أثارت هذه الجريمة النكراء استنكاراً واسعاً داخل ايران وخارجها، وسرعان ما تحولت الضحية إلى رمز عالمي للاحتجاج على القمع وانتهاك حقوق النساء.

الحقيقة الصادمة - التي لا يرقى إليها الشك - ان هؤلاء السفلة هم الذين يقودون اليوم العالم نحو الهاوية، ويتحكمون بمصائر الشعوب..!

وحدة الصف الكردي بين الفرصة التاريخية وخطر التبديد

الدكتور: كاميران حاج عبدو

حين انعقد كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي في السادس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، بدا وكأن الشعب الكردي في غرب كوردستان قد استعاد شيئاً من الأمل الذي أنهكته سنوات التشتت والانقسام.

لم يكن الحدث مجرّد لقاء سياسي، بل لحظة مفصلية أعادت الاعتبار لفكرة العمل المشترك والرؤية الجماعية في مرحلة سورية شديدة الحساسية، أعقبت سقوط نظام البعث وهروب رئيسه بشار الأسد، وما مهّد ذلك من طريق نحو إعادة تأسيس الدولة السورية على أسس جديدة.

لقد مثّلت الرؤية الكردية المشتركة التي خرج بها الكونفرانس محاولة جادة لتجاوز إرث الانقسام، ووضع إطار وطني ديمقراطي للحوار مع دمشق، ينطلق من مبدأ الشراكة في بناء سوريا المستقبل، وضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ضمن دولة ديمقراطية تعدُّدية اتحادية. غير أن هذه الرؤية، بدل أن تتحول إلى برنامج عمل حيّ وفاعل، بقيت حبيسة الأدراج، فيما وُلد الوفد الكردي المشترك شبه مشلول، عاجزاً عن أداء الدور الذي أُنشئ من أجله.

في الوقت الذي كان يُفترض فيه أن تتحول تلك الرؤية إلى مرجعية سياسية ناظمة للعلاقة مع دمشق، شهدت الساحة السورية تطوُّرات متسارعة: زيارات متكررة لقيادات قوات سوريا الديمقراطية وما كانت تُسمّى بـ«الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا» إلى العاصمة السورية، اتفاقيات جرى توقيعها، مواجهات عسكرية اندلعت في حلب ثم في شرق الفرات، وتحولات ميدانية وسياسية باتت معروفة للقاصي والداني. غير أن الأخطر في كل ذلك لم يكن فقط مضمون تلك التحرُّكات، بل كونها جرت خارج إطار الرؤية الكردية المشتركة، ودون علم أو مشاركة الوفد الكردي الموحد، ما أعاد إنتاج حالة التفرُّد بالقرار، وعمّق الفجوة داخل الصف الكردي بدل ردمها.

في هذا السياق، اختار المجلس الوطني الكردي، بوصفه أحد طرفي اتفاق نيسان، سياسة ضبط النفس، انطلاقاً من حرصه على عدم إفشال ما تحقق من توافق، وعلى إبقاء باب الوحدة مفتوحاً مهما كانت الصعوبات. وقد كلّفه هذا الموقف ثمناً سياسياً داخلياً كبيراً، إذ وجد نفسه في مرمى انتقادات أعضائه ومؤيديه ومناصريه، الذين رأوا في صمته نوعاً من الركون أو التواطؤ أو العجز. ومع ذلك، تحمّل المجلس هذا الضغط، مدفوعاً بأمل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مشروع الوحدة الكردية.

غير أن الانتظار الطويل، الذي قارب عشرة أشهر من السكون والتهميش، لم يكن ممكناً أن يستمر إلى ما لا نهاية. فالسياسة، بطبيعتها، لا تعترف بالفراغ، وكل فراغ يُترك دون ملء يتحول إلى مساحة لهيمنة طرف واحد أو لرسم مسارات لا تعبّر بالضرورة عن الإرادة الجماعية. من هنا جاءت خطوة المجلس الوطني الكردي بالتوجُّه إلى دمشق واللقاء بوزير خارجية الحكومة السورية المؤقتة السيد أسعد الشيباني ورئيسها السيد أحمد الشرع، كتحرُّك نوعي يمكن اعتباره من أهم الخطوات في تاريخ الحركة السياسية الكردية في سوريا. فهي المرة الأولى التي تحاور فيها الحركة الكردية في سوريا حكومة دمشق بهذا المستوى، وذلك من موقع سياسي مستقل، مستندة إلى شرعية تمثيلية وقاعدة شعبية، لا كطرف هامشي أو ملحق بغيره.

لكن المفارقة المؤلمة أن هذه الخطوة، بدل أن تُقابل بالتفهُّم أو الدعم، جوبهت بهجوم سياسي وإعلامي من بعض قيادات ما تُسمّى «الإدارة الذاتية»، رغم أن هذه الجهات نفسها كانت قد أجرت خلال الأشهر السابقة لقاءات واتفاقيات مع الحكومة المؤقتة، انتهت عملياً إلى تفكيك مشروع «الإدارة الذاتية الديمقراطية» ذاته، دون أن يكون للكرد كشعب أي دور حقيقي في رسم مخرجات تلك التفاهمات أو ضمان انعكاسها على حقوقهم ومستقبلهم. وهو ما يكشف عن تناقض صارخ: إذ يُباح التفرد حين يصدر عن جهة بعينها، ويُدان حين يصدر عن شريك سياسي آخر، حتى وإن كان يتحرك في إطار رؤية وطنية جامعة.

إن المجلس الوطني الكردي، وعلى لسان قياداته، لا يزال متمسكاً بقرارات كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي، ولا يرى في تحركه نحو دمشق خروجاً على تلك القرارات، بل محاولة لإنقاذها من الجمود، وإعادة بث الروح فيها عبر الفعل السياسي الواقعي، لا عبر الانتظار العقيم. فالوحدة، في معناها العميق، ليست شعاراً يُرفع ولا وثيقة تُوقّع ثم تُترك للنسيان، بل ممارسة يومية، واستعداد دائم للعمل المشترك، وإرادة صلبة لتحويل التوافق النظري إلى سياسة عملية تخدم مصالح الشعب لا مصالح جهة بعينها.

سوريا اليوم، وغرب كوردستان على وجه الخصوص، تقفان أمام لحظة إعادة تأسيس تاريخية. فالدولة السورية الخارجة من عقود الاستبداد والحرب والانهيار الاجتماعي والاقتصادي، بحاجة إلى مشروع وطني جامع يعيد الاعتبار للمواطنة.

في نهاية المطاف، لا مستقبل للكرد خارج سوريا الديمقراطية، ولا مستقبل لسوريا الديمقراطية دون شراكة حقيقية مع الكرد وسائر مكوناتها. وهذه الحقيقة البسيطة، العميقة في آن، يجب أن تكون البوصلة التي توجه كل عمل سياسي مسؤول في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ البلاد.

سوريا بين التحديات الراهنة وفرص البناء المستقبلية

عزالدين ملا

في سياق التغيرات العميقة والمتسارعة التي تطرأ على المشهد السوري، تتكشف ملامح مرحلة جديدة من إعادة ترتيب الأولويات والمصالح، على مستوى إقليمي ودولي، حيث تتداخل مصالح القوى الكبرى، وتتناغم أو تتصارع، لتحقق أهدافها في سوريا، التي أصبحت ساحة مفتوحة لمنافسات جيوسياسية معقدة. هذه المرحلة ليست مجرد انتقال من موقف داعم لقوات كردية إلى محاولة دمجها مع النظام السوري، بل هي انعكاس لعملية إعادة تموضع إستراتيجية، تتأثر بنتائج الصراعات الدولية والإقليمية، وتداعياتها على توازن القوى في المنطقة، وتضع مستقبل سوريا على مفترق طرق حاسم، يتداخل فيه الأمن والسياسة والاقتصاد، ويؤثر بشكل مباشر على حياة ملايين السوريين، ويهدد استقرار المنطقة بأكملها.

الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى هذا التحوُّل ليست مجرد قرارات ظرفية، بل هي نتيجة استراتيجيات طويلة الأمد، تتعلق برغبتها في إعادة تحديد أولوياتها في الشرق الأوسط، بعد أن حققت أهدافها الأساسية في محاربة داعش، وفرضت توازنات مؤقتة على الأرض، لكنها في الوقت ذاته أدركت أن استمرار دعمها لقوات قسد، بمعزل عن الحكومة السورية، قد يعرقل جهودها في إعادة التموضع، ويؤدي إلى تصعيد الأوضاع، خاصة مع تصاعد النفوذ الروسي والإيراني، وتغير موازين القوى على الأرض. فواشنطن، التي كانت تعتمد على دعم قوات قسد كوسيلة ضغط على دمشق، ترى الآن أن مصلحتها تقتضي إعادة تأطير العلاقة مع الحكومة السورية، ضمن إطار يضمن مصالحها السياسية والأمنية، ويجنبها المزيد من التورط في نزاعات طويلة الأمد، خاصة مع تصاعد تداخل النفوذ الروسي والإيراني، وتزايد التحديات الأمنية.

أما قوات قسد، فهي أمام معضلة وجودية، فهي لم تكن مجرد قوة عسكرية، بل كانت مشروعاً سياسياً واجتماعياً، ولكنها الآن تجد نفسها على مفترق طرق، بين الانصياع للمطالب الأمريكية الجديدة، التي تدعو إلى دمجها مع القوات النظامية السورية أو رفضها، والاستمرار في الدفاع عن هويتها السياسية، وهو ما قد يجرها إلى مواجهات مع دمشق، أو تصعيد عسكري من قبل تركيا التي تعتبرها تهديدا للأمن القومي التركي، وتعمل على استهدافها بشكل مستمر. هذا الموقف يضعها في موقف صعب، فهل ستختار التوافق مع النظام، رغم ما قد يمثله ذلك من تآكل لهويتها التي بنت عليها خلال السنوات الماضية، أم ستتمسك باستقلاليتها، رغم التهديدات والضغوط، وهو ما قد يؤدي إلى تصعيد عسكري، ويهدّد أمن مناطق سيطرتها، ويجعلها عرضة لمزيد من التدخلات الخارجية.

في ظل التداخل الإقليمي والدولي، تتعقد الصورة بشكل أكبر، حيث تتصارع القوى على النفوذ، وتبحث كل منها عن مصالحها. تركيا، التي تعتبر أن وجود حزب العمال الكردستاني على حدودها هو تهديد وجودي، ترفض أي تسوية تسمح بوجود قسد التي يتحكم فيها حزب العمال الكردستاني على حدودها، وتعمل على تصعيد عملياتها العسكرية في الشمال السوري، بهدف إضعاف نفوذ قسد، وإعادة السيطرة على المناطق التي تعتبرها ذات أولوية أمنية، سواء عبر العمليات العسكرية المباشرة أو عبر الضغوط السياسية.

في المقابل، تسعى إيران وروسيا إلى توسيع نفوذهما، من خلال دعم الحكومة السورية، وتأمين مصالحهما الاقتصادية والعسكرية، في إطار تفاهمات إقليمية ودولية، تهدف إلى تثبيت سيطرتهما، وإعادة بناء سوريا كدولة موحدة، ولكن بنسخة تتوافق مع مصالحها، وهو ما يزيد من تعقيد المشهد، ويجعل احتمالات التوصل إلى تسوية شاملة أكثر غموضا.

وفي سياق ذلك، يطرح سؤال مصيري حول مستقبل العلاقات بين قسد والحكومة السورية، هل ستنجح جهود الاندماج في تحقيق استقرار سياسي وأمني، أم أن الخلافات العميقة ستؤدي إلى استمرار التوترات، وربما إلى تصعيد عسكري، خاصة مع وجود قوى إقليمية ترفض أي حل يهدد مصالحها؟ هل ستتمكن سوريا من إعادة توحيد أراضيها، مع الحفاظ على حقوق المكونات المختلفة، أم أن الانقسامات ستظل قائمة، وتؤدي إلى استمرار حالة الفوضى واللا استقرار؟ وهل ستنجح القوى الدولية في تقديم ضمانات حقيقية تضمن حقوق جميع الأطراف، وتجنب سيناريوهات الفشل السابقة، التي أدت إلى استمرار الأزمة وتعمق الانقسامات؟

علاوة على ذلك، تبرز مسألة مهمة تتعلق بمستقبل قسد، في ظل التطورات الحالية، تواجه تحدياً حاسماً، هل ستقبل بعملية الاندماج مع النظام، رغم ما قد يعنيه ذلك من تآكل لخصوصيتها، وتنازلها عن جزء من استقلاليتها؟ أم ستتمسك بموقفها، وتقاوم الضغوط، وهو ما قد يؤدّي إلى تصعيد عسكري، وربما إلى مواجهات عسكرية، تهدد أمن المنطقة واستقرارها. وهل يمكن أن تتوصل إلى صيغة توازن تحفظ فيها حقوقها، وتضمن استقرارا طويل الأمد، أم أن الصراعات ستتكرر، وتزداد حدتها مع استمرار التدخلات الخارجية، وتداول المصالح بين القوى الإقليمية والدولية؟

وعليه، يبقى السؤال الأهم حول دور المجتمع الدولي في التعامل مع هذه التطورات، هل يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً في دعم الحلول السياسية، وتسهيل عملية الاندماج، وضمان حقوق جميع الأطراف، والعمل على بناء سوريا موحّدة ومستقرة، تلبي تطلعات شعبها، وتحافظ على وحدة أراضيها، أم أن المصالح الدولية ستظل تحركها، وستبقى سوريا أرضاً للمصالح المتصارعة، التي قد تؤدي إلى مزيد من التصعيد، وتعمق الأزمة، وتطيل أمد الصراع لسنوات طويلة؟ إن مستقبل سوريا مرهون بمدى قدرة الأطراف على التوافق، وعلى تقديم حلول سياسية تضع مصلحة السوريين في المقدمة، بعيداً عن الحسابات الضيقة، ويحتاج الأمر إلى رؤية واقعية، واستعداد للتنازل، ومرونة من جميع الأطراف، لضمان مستقبل أكثر استقراراً، وأقل عنفاً، يحقق السلام والتنمية، ويعيد بناء بلد أنهكته الحروب والصراعات.

إن هذه التحديات والسيناريوهات تبرز مدى تعقيد المشهد السوري، وتؤكد أن الحلول ليست سهلة، وأن الطريق أمام تحقيق السلام والاستقرار طويل ومليء بالمخاطر. ولكن الأمل يبقى قائماً، إذا استطاعت القوى المحلية والإقليمية والدولية أن تتفق على مصلحة سوريا، وتعمل بشكل جماعي على تجاوز خلافاتها، وتقديم مصلحة الشعب السوري على كل اعتبار آخر، فالسوريون الذين عانوا طويلاً من ويلات الحرب والدمار، يستحقون فرصة جديدة للبناء، وللحياة الكريمة، ويجب أن يكون الهدف النهائي هو وضع حدٍ للأزمة، وإعادة إعمار سوريا على أسس العدالة والمساواة.

القضية الكوردية بين التحديات الإقليمية والتحركات الدولية

كريم ميراني

يشعر الكورد في أجزائهم الأربعة بقلق متزايد إزاء التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة، ولا سيما التحركات التي يقوم بها توم باراك، والتي توحي بانسجام واضح مع السياسة التركية الساعية إلى إجهاض القضية الكوردية برمتها. ولا يخفى على أحد أن هذا التوجه قد يجد تقاطعًا أو دعمًا ضمنيًا من إيران، في إطار سعي القوى الإقليمية إلى الحد من أي مشروع كوردي مستقل أو فاعل.

التاريخ أثبت أن القضية الكوردية لم تكن يومًا رهينة للمؤامرات أو التفاهمات الإقليمية الضيقة، بل استمدت قوتها من صمود شعبها ووضوح عدالة مطالبها. واليوم، ومع وجود قيادة وطنية صلبة لا تساوم على الثوابت، وفي مقدمتها الرئيس مسعود بارزاني، فإن هذه القضية تبقى في مأمن، مهما تعاظمت التحديات.

لقد شكّلت وحدة الصف الكوردي خلال المرحلة الأخيرة عاملًا حاسمًا في إعادة تسليط الضوء على الحقوق المشروعة للشعب الكوردي، وأسهمت التحركات السياسية والدبلوماسية للرئيس مسعود بارزاني على المستوى الدولي في إيصال صوت الكورد إلى مراكز القرار العالمية. وقد كان لجهوده، ولا سيما فيما يتعلق بالأوضاع في غربي كوردستان، دور بارز في خلق حالة من التعاطف الدولي مع عدالة القضية الكوردية.

ويُعدُّ ما نشهده اليوم من قيام كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بسنّ قوانين وتشريعات تهدف إلى حماية الكورد مؤشرًا إيجابيًا وبادرة أمل حقيقية، تعكس تحوّلًا ملحوظًا في نظرة الدول الفاعلة إلى القضية الكوردية، ليس بوصفها ملفًا هامشيًا، بل كقضية عادلة تستحق الدعم والحماية ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الشعوب.

إن مستقبل القضية الكوردية يبقى مرهونًا بمدى الحفاظ على وحدة الموقف الكوردي، وتعزيز العمل السياسي والدبلوماسي المشترك، بعيدًا عن الخلافات الداخلية. فحين تتوحد الإرادة، وتُدار القضية بحكمة وحنكة، كما هو الحال اليوم، فإن محاولات الإقصاء أو الإجهاض لن تزيد الشعب الكوردي إلا إصرارًا على نيل حقوقه المشروعة، وترسيخ حضوره كقوة فاعلة في معادلات المنطقة.

قوانين وتشريعات تهدف إلى حماية الكورد مؤشرًا إيجابيًا وبادرة أمل حقيقية، تعكس تحوّلًا ملحوظًا في نظرة الدول الفاعلة إلى القضية الكوردية، ليس بوصفها ملفًا هامشيًا، بل كقضية عادلة تستحق الدعم والحماية ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الشعوب.

إن مستقبل القضية الكوردية يبقى مرهونًا بمدى الحفاظ على وحدة الموقف الكوردي، وتعزيز العمل السياسي والدبلوماسي المشترك، بعيدًا عن الخلافات الداخلية، فحين تتوحد الإرادة، وتُدار القضية بحكمة وحنكة، كما هو الحال اليوم، فإن محاولات الإقصاء أو الإجهاض لن تزيد الشعب الكوردي إلا إصرارًا على نيل حقوقه المشروعة، وترسيخ حضوره كقوة فاعلة في معادلات المنطقة.

الغموض في الاتفاقات السياسية والقانونية: بين حسابات السياسة ومتطلبات الوضوح

شادي حاجي

لا تُعد الصياغة الغامضة في الاتفاقات السياسية والقانونية مجرّد هفوة لغوية عابرة، بل تمثل في كثير من الأحيان خللاً بنيوياً يفتح الباب أمام النزاعات والتأويلات المتناقضة، وقد تكون أحياناً خياراً سياسياً مقصوداً لتأجيل الخلاف بدلاً من حسمه. غير أن هذا الخيار، مهما بدا عملياً على المدى القصير، يتحول لاحقاً إلى عبء قانوني وسياسي ثقيل يصعب التحكم بتداعياته.

فالغاية الأساسية من أي اتفاق هي نقل الإرادة من مستوى النوايا العامة إلى مستوى الالتزامات المحددة. غير أن هذه الغاية تُفرغ من مضمونها عندما تُصاغ النصوص بلغة إنشائية فضفاضة، أو تُستخدم عبارات مطاطة من قبيل «عند الاقتضاء» و«وفق الإمكان» و«بما لا يتعارض»، دون تحديد ضوابطها أو حدودها. عندها يصبح الاتفاق قابلاً لقراءات متعددة، وكل قراءة تعكس مصلحة طرف دون الآخر، لا مقتضيات النص ذاته.

ومن هنا، تبرز أهمية توجيه تنبيه واضح إلى أيّ وفد كردي تفاوضي، سياسياً كان أم عسكرياً، بشأن خطورة القبول بصياغات غامضة تحت ذريعة المرونة السياسية أو ضرورات المرحلة. فالتجارب القريبة والبعيدة تُظهر أن الغموض لا يُدار لاحقاً لصالح الطرف الأضعف تفاوضياً، بل يُستثمر ضده.

ويقدّم اتفاق 10 آذار المبرم بين الرئيس الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي مثالاً معاصراً على ذلك. فعلى الرغم من تقديمه بوصفه خطوة تفاهمية مهمة، إلا أن نصه اعتمد على عبارات عامة مثل «التنسيق المشترك» و«معالجة القضايا العالقة» و«بما يخدم وحدة البلاد»، دون تحديد طبيعة الالتزامات، أو آليات تنفيذها، أو سقوفها الزمنية، أو الجهة المخولة بتفسيرها. وقد أدى هذا الغموض إلى تباين جوهري في فهم الاتفاق بين طرفيه، فتحول من أداة لتنظيم العلاقة إلى نص قابل للتوظيف السياسي المتناقض، وفاقد لقوته الإلزامية.

ولا يختلف هذا النموذج في جوهره عن تجارب دولية بارزة. فقد شكّل اتفاق أوسلو مثالاً صارخاً على الغموض المؤسسي، حين جرى تأجيل القضايا الجوهرية إلى «مفاوضات الوضع النهائي» دون تحديد إطار قانوني أو زمني ملزم. هذا الفراغ لم يكن حيادياً، بل سمح للطرف الأقوى بفرض وقائع ميدانية وسياسية حوّلت المرحلة الانتقالية إلى حالة دائمة، وأفرغت الاتفاق من غايته الأصلية.

كذلك الحال في اتفاق الطائف، الذي نجح في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، لكنه أخفق في إنجاز الدولة التي وُعد بها. إذ إن غموض بنوده المتعلقة بإلغاء الطائفية السياسية، وضبط السلاح، وتحديد مراحل الإصلاح، حوّل الاتفاق من إطار انتقالي إلى صيغة مستدامة لإدارة الانقسام، لا لتجاوزه. وقد أثبتت التجربة أن النصوص التي لا تُلزم نفسها زمنياً وإجرائياً، تُشلّ سياسياً مهما بدت متوازنة نظرياً.

إن الدرس المستخلص من هذه النماذج واضح: الغموض في الاتفاقات لا يخلق حلولاً وسطى، بل يؤجّل الصراع، ويعيد إنتاجه بأدوات جديدة. ولذلك، فإن أي وفد كردي منخرط في مفاوضات مصيرية مطالب بالالتزام بجملة من القواعد العملية غير القابلة للتنازل.

أولى هذه القواعد هو الدقة اللغوية والمصطلحية، عبر استخدام ألفاظ محددة ذات معنى واحد، وتعريف المصطلحات الجوهرية في مادة مستقلة تمنع الخلاف حول مدلولها. فالنص الذي لا يعرّف مصطلحاته يسلّم تفسيره للميزان السياسي لا للضابط القانوني.

وثانيها الانتقال من الصياغة الإنشائية إلى الصياغة الإجرائية، من خلال الإجابة الصريحة عن الأسئلة الأساسية: من يلتزم؟ وبماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ فالاتفاق الذي يعجز عن الإجابة عن هذه الأسئلة لا يتجاوز كونه إعلان نوايا، مهما بدا متماسكاً في شكله.

كما يقتضي الأمر التمييز الصارم بين الأفعال الملزمة مثل «يلتزم» و«يتعين»، والأفعال الاختيارية مثل «يجوز» و«يمكن»، وضبط الالتزامات زمنياً بآجال واضحة لا تقبل التمديد الضمني. فالالتزام غير المؤجل زمنياً هو التزام قابل للتعطيل، لا للتنفيذ.

ولا يقل أهمية عن ذلك النص المسبق على آلية تفسير وفض النزاع، وتحديد الجهة المرجعية المختصة، والنسخة المعتمدة من النص عند تعدد اللغات. فترك هذه المسائل مفتوحة لا يعني المرونة، بل يعني نقل الخلاف من طاولة التفاوض إلى ساحة الصراع.

إن الالتزام بهذه القواعد لا يتطلّب التّضحية بالمرونة السياسية، بل يستدعي إخضاع النص لمراجعة متعددة التخصصات تشمل خبراء قانونيين ولغويين ومختصين بالموضوع محل الاتفاق، إضافة إلى اختبار النص عبر سيناريوهات افتراضية تكشف مواطن الغموض قبل أن تتحول إلى أزمات فعلية.

خلاصة القول، إن الغموض قد يبدو حلاً سياسياً مؤقتاً، لكنه في الحقيقة تأجيل لأزمة محسومة سلفاً. أما الوضوح، حتى وإن بدا صارماً أو مُكلفاً في لحظة التفاوض، فهو الأساس الوحيد لاتفاقات قابلة للتنفيذ والدفاع عنها مستقبلاً. فالاختبار الحقيقي لأي اتفاق لا يكمن في قدرته على جمع التواقيع، بل في قدرته على منع النزاعات بعد التوقيع.

وإلى مستقبل أفضل.

الجحر الذي نُلدَغ منه

شيركوه كنعان
عكيد

فرانسيس فوكوياما وهو عالم، وفيلسوف واقتصادي سياسي أميركي من أصول يابانية، أصدر كتابه الشهير (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) في أوائل التسعينيات والذي يمكن تلخيصه في فكرة أساسية مفادها، بأن الصراعات بين المناهج الفكرية الكبرى قد وصلت الى نهايتها بنهاية الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين في العالم، وانتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية، والتي باتت برأيه، الشكل النهائي للحكم البشري. لكنه لم يقصد بذلك أن العالم سينعم بالسلام والرخاء، وإن الصراعات ستتوقف في العالم سواءً أكانت اقتصادية،عرقية أم دينية، لكنه يرى أن الصراع حول شكل الحكم هو الذي سينتهي لأنه لن توجد عقيدة أو منهج فكري منافس أو بديل للديموقراطية الليبرالية الغربية.

بالعودة الى ارض الواقع، فإننا وإن اتفقنا مع فكرته أن ،أميركا تجسّد ذلك الشكل من الحكم الى حد كبير، إلا أننا لا يمكن ان نغفل عن أنها في الواقع ليست النموذج الأمثل للديموقراطية الليبرالية، نظراً للعديد من الثغرات والسلبيات التي تتخللها نتيجة لتضارب المبادىء النظرية مع الواقع العملي أولاً ، وثانياً نظراً لآلية اتخاذ القرار المعقدة في نظامها.

إن أكبر تلك المآخذ بالنسبة لغير الأمريكيين (وربما للكثير من الأمريكيين أنفسهم) على السياسة الأميركية بشكل عام تتمثل في سياساتها الخارجية وخاصة في الشرق الأوسط. اذ لا يمكن اعتبارها سياسة قائمة على حرصها على الديموقراطية او خلق الاستقرار، أو حماية شعوب المنطقة من بطش حكامها أو ما الى ذلك من قيم ومبادئ تروج لها في خطابها وتتغنى بها على الدوام. ولقد أثبتت الوقائع أن تدخّل أميركا في أية بقعة من العالم لم يراع يوماً إلا مصالحها الأساسية والتي تدفع الشعوب ضريبتها، من خلال دعم ومساندة أنظمة شمولية، لا ترى في الديموقراطية سوى شعارات لتضليل الرأي العام في داخل بلدانها وخارجها.

لطالما تعاملت أميركا مع منطقة الشرق الأوسط كمنطقة نفوذ أمريكية، وهي كما أسلفنا لا تعبأ بقضايا الشعوب وحقوقها، إلا اذا استوجبت مصالحها استخدام تلك القضايا كورقة ضغط آنية الى ان تنتفي الحاجة لها.

ولعل الحالة الكوردية في هذا السياق ليست استثناءً من القاعدة، فلقد رأينا كيف أنها قدمت بعض الدعم للكورد عندما التقت مصلحتها مع المصلحة الكوردية آنذاك، والمتمثلة في محاربة الارهاب، ثم تّم سحب او تقليص هذا الدعم عند أول منعطف، وبميزان الربح والخسارة بما يحقق لها مكاسب أكبر مع دول الإقليم، بل وساهمت في دعم الأنظمة القمعية والشمولية متذرعة بمختلف التبريرات وفي أحيان كثيرة لم تكلف نفسها حتى عناء تقديم اية تبريرات.

وهنا لا يمكننا لوم، أميركا لوحدها على طريقتها بالتعامل مع حلفائها، إذ أن من بديهيات السياسة أن تبحث كل جهة عن حماية مصالحها ومكتسباتها بل البحث دائماً عن المزيد من المكاسب كلما أمكن ذلك. ولذا فإنه يقع على عاتقنا ككورد إيجاد الطرق المناسبة لحماية حقوقنا ومصالحنا، وذلك لا يتم إلا عبر التأسيس لتحالفات راسخة وعلى أسس واضحة، على مختلف الجبهات الداخلية، الإقليمية، والدولية، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إثبات وجودنا الفعلي. أولًا، كجسم سياسي مؤثر، متوافق على أهداف قابلة للتحقيق، بعيدًا عن الشعارات الطوباوية. وثانيًا، كقوة اعتبارية حاضرة على الأرض، تملك القدرة والمؤهلات السياسية والتنظيمية التي تخولها الدخول في مسارات تفاوضية متكافئة. فما من طرف يرغب في الدخول في تحالفات دائمة أو شراكات راسخة مع طرف آخر غير مؤهل، أو مع كتل سياسية لا تجتمع حول هدف واحد، ولا تمثله جهة محددة تملك صلاحيات تمثيل القضية موضوع التفاوض، ففي النهاية لا يهم الأطراف الفاعلة ان تكون الأجسام الكوردية متجانسة فكرياً، بل أن ما يهمها هو وجود مرجعية واحدة تمثلها.

وقد يبدو هذا الكلام نظريًا إلى حد بعيد، وهذا لا يجافي الحقيقة، إلا أنه في الوقت ذاته يقبل التطبيق العملي، ويمكنه أن يصبح واقعاً على الأرض، متى ما توفرت الشروط الموضوعية والإرادة السياسية الحرة والصادقة التي يمكن ان تجعله قابلا للتطبيق.

الحقيقة الثابتة التي لا بدّ من ذكرها هنا، هي أن الكورد لا يستطيعون مواجهة كل التحديات بمفردهم في محيطهم الإقليمي غير الودود إجمالاً، لكنهم سيكونون قادرين على الصمود لو توفرت لهم تحالفات قائمة على المصلحة المشتركة ، وعلى أساس الشراكة وليس التبعية، فالولايات المتحدة كما ذكرنا لا تتعامل عادة مع حلفائها المفترضين بناء على عدالة قضاياهم، بل بناء على ما يمكنهم تقديمه خدمة لاستراتيجيتها هي، وتستخدمهم كأداة مؤقتة عند نشوب الأزمات.

وفي هذا السياق أيضاً علينا دائما أن نبحث عن البدائل والخيارات الأخرى المتاحة دون التعويل على قوة كبرى واحدة، فطالما كان الكورد بمختلف توجهاتهم هم الخاسرون في هذا المضمار، لأنهم إما راهنوا دائماً على قوّة كبرى واحدة أو راهنوا أحياناً على الحصان الخاسر.

بالعودة إلى منطق الربح والخسارة التي تقوم عليها سياسة الغرب عموماً وأميركا (الحليف المفترض) خاصة، فإنه يترتب على المرجعية الكوردية أن تسّوق لنفسها، وبعيداً عن خطاب الاستجداء، وكشريك موثوق على المدى الطويل، لا يعتمد على الأخذ فقط بل على قدرته على العطاء أيضاً، وأن تبرز أهمية الكورد في المنطقة، كجزء من الحل وكقوة قابلة للشراكة، وليس عبئاً سياسياً او عسكرياً في المستقبل.

أخيراً، فإن لكل ذلك تبعات كبيرة على مستقبل التفاوض مع السلطة الجديدة لأنها ستمنح الكورد قوة تفاوضية مستندة على القوة والشرعية السياسية والدعم الدولي مما يتيح الفرصة على تحقيق المطالب وفرض الشروط الملائمة على طاولة التفاوض والحوار التي لا بديل عنها في الوصول الى حلول ترضي جميع الأطراف الى حدّ ما.

جهود الرئيس البارزاني في فرض الهدنة بوابة الحل الدائم لسوريا

زيد حسن

طالما كانت سوريا عبر العصور موطناً للتبادل التجاري بين العالم من حيث الموقع الاستراتيجي الذي يتوسط العالم من ناحية إضافة إلى الساحل السوري على البحر الابيض المتوسط الذي يعد من أهم بحار العالم مقارنة بغيره من البحار والذي يربط الشرق بالغرب بأقصر المسافات، وهذه الصفة الاستراتيجية بحد ذاتها لا تسمح لسوريا أن تكون ذات لون واحد أو أن تنتهج أيديولوجية فكرية أو عقيدة دينية لا تتوافق مع الموقع الاستراتيجي لسوريا في خضم هذا الصراع العالمي بين الشرق متمثلة بالدب الروسي والتنين الصيني والغرب متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي.

أين مفتاح الحل؟ الهدنة التي فرضها جهود الرئيس مسعود البارزاني بين الكورد والحكومة السورية مفتاح الحل والاعتراف الدستوري بالكورد والقوميات الأخرى في سورية تعددية لا مركزية من خلال المفاوضات والجهود السياسية والدبلوماسية في المستقبل. الهدنة أوقفت انتشار اللون الواحد في سوريا، وأيقظت العرب السوريين من التنويم الايديولوجي البعثي الذي ما زالوا يتغنون بها بالرغم من أنهم أزهقوا دماءً زكية من أجل التخلص من الايدولوجية البعثية.

الكورد نواة سوريا تعددية لا مركزية في المستقبل؟ حيث أن الكورد حطموا مفهوم الحصول على الحقوق في إطار الغزليات السياسية التي لا تقدم الحل المجدي للقضية الكوردية في كوردستان سوريا إضافة إلى حقوق المكوّنات الأخرى في الدولة السورية الجديدة وخير مثال على ذلك مظاهرات السويداء التي طالبت بشكل علني دولة اسرائيل بحمايتهم من اللون الواحد المتمثل بالحكومة القائمة بعد إعلان الهدنة بين الحكومة والكورد ناهيك عن الطائفة العلوية القلقة من المستقبل في ظل التكبيرات والتهليلات.

هل بدأت الخطوات الايجابية نحو الحل في سوريا عبر الكورد؟ نعم حضور المجلس الوطني الكوردي برئاسة محمد إسماعيل سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، ورئيس المجلس الوطني الكوردي بدعوة رسمية ومقابلة الرئيس السوري ووزير الخارجية في يومي الثاني والثالث من شباط 2026 لمناقشة القضية الكوردية تعدُّ الخطوة الأولى في اعتراف الحكومة بالقومية الكوردية في كوردستان سوريا خاصة أن المجلس الوطني الكوردي لديه برنامج واضح في الحقوق والمطالب والتي تتمحور في إطار الحل العادل للقضية الكوردية في كوردستان سوريا.

هذه المؤشرات هي البداية التي يجب أن تنمو عليها سوريا المستقبلية والتي باعتقادي تتوافق مع الرؤية الغربية لشكل الدولة السورية المستقرة لبناء الاعمال التجارية والاستفادة منها كمركز تجاري عالمي يخدم المصاح الدولية والتي بدورها ستخدم كافة المكونات السورية من نهضة حضارية وتجارية جديدة بعيدة عن سياسة العروبة والأمة الديمقراطية ووحدة الشعوب وغير ذلك من المفاهيم الخيالية الخادعة للإنسان السوري.

سوريا الى اين؟ فقط باب الحوار العقلاني الذي مهد له وفتحة المرجع والرئيس مسعود بارزاني من خلال الهدنة يجب أن تسلكه الحكومة السورية ولا خيار آخر، فالكورد اليوم في قمة الجهوزية للإعلان عن الربيع الكوردي في أجزاء كوردستان الأربعة.

فموازين القوة تغيرت، وأصبحت هناك دول تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في لقمتها في الشرق الاوسط من خلال التجارة، والصدام العسكري أصبح وشيكاً بين المصالح الغربية والشرقية في إيران والعراق.

كل هذه الأسباب وغيرها تحدد مساراً واحداً وهو باب التواصل إلى إرضاء الكورد في دولة سورية لا مركزية يمارس فيها الكوردي حياتهم بحرية.

سوريا معركة الحق والأمل نحو بناء وطن جديد

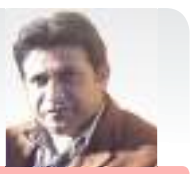

كوردي زيوكي

ليس الوطن مجرد بقعة جغرافية وكلمة عابرة بل روح تسري في عروق أبنائه، ذكريات خالدة وحضن الأهل، سوريا وطن الجميع، هو ذلك المكان الفريد في قلوب الملايين وإن بعدت المسافات أو ثقلت الجراح تبقى العشق الأبدي بلد التنوع وعبق التاريخ.

تقف سوريا اليوم في مرحلة فاصلة وبالغة الأهمية معركة تجري على أرضها بين من يريد لها الخير ومن يريد الشر أو بوصف أدق بين الحق والباطل حيث يسعى البعض الى تدمير حضارة البلد، وإنهاء كل ما هو جميل فيه بسلب طاقاته وتاريخيه وثقافته فيما تحمل الآخرون راية الحق والأمل المنشود مدفوعين بالإيمان أن سوريا تستحق الأفضل والعيش بكرامة وعز كسائر الشعوب والأمم الأخرى رغم قساوة التي عصفت بها وقلبتها رأساً على عقب لكن رغم ذلك تبقى القلب النابض بالحياة لأننا نعلم أن الحق لا يعلى عليه.

عندما تضع الحرب أوزارها وتسكت أفواه البنادق وتنجلي الليالي السوداء سيبقى الوطن في حاجة ماسة الى سواعد أبنائه الذين لا يرون انفسهم مجرد أفراد على الهامش بل جزء مكمل من كيان أكبر يحمل على كاهله مسؤولية بناء وإعمار وطن أنهكته حروب عبثية أكلت بذلك الأخضر واليابس، فبكل ذرة جهد يبذلها مواطن سوري مهما كان توجهه القومي أو الديني تعتبر خطوة مهمة نحو بناء نهضته ومستقبله.

في هذا السياق تبرز أهمية التضامن والتكاتف والحوار الجاد بين كافة أبناء المجتمع السوري دون الإقصاء أو التمييز الكل بحاجة المشاركة وثقافة القبول في إدارة الدولة وثم إعادة الثقة المفقودة نتيجة السياسات الخاطئة من السلطات المتعاقبة والتفرد على الحكم منذ عشرات السنين تعرّض الشعب الكردي في سوريا الى شتى أنواع الظلم وإنكار الهوية رغم أنه جزء أصيل من النسيج الوطني كشعب يعيش على أرضه التاريخية. وقال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه: «يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله اتقاكم» الوطن للجميع تتساوى فيه الحقوق والواجبات والعدالة أساس تصون فيه الحريات وتحت سقف الدستور كان للكرد ومازال دور محوري في بناء الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في البلاد ساهموا بشكل إيجابي وعامل استقرار في حماية السلم الأهلي وتعزيز الأمن وأيضاً ترسيخ أواصر الأخوة المتعايشة فيما بينها رغم كل ما لحق بهم من سياسات التهميش المنهج من النظم السابقة.

الكرد في سوريا يستحقون حياة أفضل وهم جزء فاعل في بناء الوطن، وهنا أشيد بمقولة المرجع والرئيس مسعود البارزاني الوطن ليس خريطة على الورق بل دم يسري في العروق.

إن مرحلة ما بعد الحرب تتجلى دور الحكمة والتروي وبدء العمل التشاركي بين كافة مكونات المجتمع السوري فلا تكفي أن ترفع شعار البناء والإعمار بل يجب ترسيخ القيم الأخلاقية ذلك عبر خلق مفاهيم وآليات جديدة وفق رؤية صائبة تضع العملية في مكانه الصحيح بذل الجهود والسعي في المجالات التربوية والتعليم والصحة والاقتصاد العمل كل من موقعه تزرع بذور الأمل، فالبذرة الطيبة تثمر زرعاً طيباً الوطن قوياً بأبنائه، وبفضل التضحيات يتحقق المستحيل.

إن هذا الأمل هو البوصلة والطريق نحو النجاة، نحو مستقبل أفضل للسوريين شركاء في بناء بلدهم، وطن يتسع للجميع، وتحترم فيه الحقوق وتتجلى معاني قيمة الإنسان في إنسانيته.

بين ذاكرة الأنفال وواقع الإبادة... الكورد يبحثون عن وطن

لارا أيوب

ولدتُ وفي عينيَّ صورتان معلّقتان على جدار بيتنا.

لم أكن أفهم الملامح جيداً، لكنني كنت أشعر أن في تلك الوجوه شيئاً يُشبهنا، شيئاً يشبه وطن الكورد.

سألتُ يوماً: مَنْ هؤلاء؟ فجاءني الجواب ببساطة تختصر تاريخاً طويلاً: هؤلاء قادتنا... هؤلاء رؤساء الكورد... البارزاني الأب والابن.

منذ تلك اللحظة، بدأت حكايتي مع وطنٍ لم أره، لكنه سكنني باكراً. كبرتُ وأنا أتعلّم حقيقة ثقيلة على قلب طفلة:

أنني أعيش في دولة لا أنتمي إليها، وأن لي وطناً لا أستطيع الوصول إليه، ولي رئيس، ولي عَلَم، ولي تاريخ طويل من النضال... لكن بلا حدود تحميني، ولا خريطة تعترف بي.

هكذا كنتُ أكبر، وكانت الحكايات تكبر معي، وهكذا فهمت لماذا يبدو الكورد منقسمين على خرائط العالم ومتّحدين في القلب.

سمعتُ عن كوردستان إيران، عن إعدام القاضي محمد، عن حلم دولة وُلد قصيراً وقُمع سريعاً، وكأن التاريخ لا يسمح للكورد بفترة تنفّس.

سمعتُ عن حلب□ة، عن السلاح الكيميائي، عن مدينةٍ تحوّلت في لحظات إلى غيمة موت، وعن أناسٍ ماتوا وهم يحتضنون أطفالهم. وفي كل 16 آذار، كنا نقف دقيقة صمت، لكن الصمت لم يكن دقيقة... كان وطناً كاملاً يختنق في ذاكرتنا.

ثم جاءت قصص الأنفال، قصص القرى التي مُسحت من الوجود، والعائلات التي دُفنت حيّة تحت التراب لأنهم كورد، فقط لأنهم ينتمون إلى قومية قرر العالم أن يغضّ الطرف عن ذبحها.

كبرتُ على فكرة أنّ العالم يمكن أن يرى الإبادة... ويصمت.

عشتُ أيضاً انتفاضة قامشلو عام 2004، لكنني كنت صغيرة لدرجة أنني لم أفهم الشعارات ولا السياسة.

فهمت فقط الخوف، المدارس المغلقة، الأبواب الموصدة، الهمسات الثقيلة في البيوت، وكلمة واحدة تتكرر: اعتقالات... قتلى... لأنهم كورد.

وسط كل تلك الروايات، كان اسم البارزاني يتكرر كثيراً في واقعنا، لم يكن اسماً سياسياً بالنسبة لطفلة مثلي؛ كان يعني الجبل، وكان يعني فكرة أن هناك من يقف، مهما اشتدّت العواصف.

في خيالي، كان البارزاني صورة مكثفة عن وطنٍ ضائع نحمله في قلوبنا.

كبرتُ بعد ذلك، وظننتُ — مثل كثيرين من جيلي — أن الإبادة أصبحت فصلاً من الماضي، وأنها تعيش في ذاكرة أجدادنا لا في حاضرنا.

لكن ما حدث في غرب كوردستان أعاد إيقاظ كل تلك القصص النائمة.

فجأة، لم نعد نسمع عن الخوف... بل نراه. نرى الكورد يُقتلون، يُهجَّرون، يُلاحَقون، يُرمى بعضهم من شرفات بيوتهم، فقط لأنهم كورد.

صرنا نرى أهلنا يحملون السلاح، أهلنا الذين علّمونا معنى السلام، الذين ربّونا على أن الحياة حق للجميع، اليوم يحملونه لا حباً في الحرب، ولا شغفاً بالقتال، بل لأن العالم وضعهم أمام خيارٍ وحشي:

"إما أن تُقتلوا... أو تتحوّلوا إلى مقاتلين."

وهنا تتكرّر المأساة التاريخية للكورد: شعبٌ يُدفع دائماً إلى الدفاع عن نفسه، ثم يُحاسَب لأنه دافع عن نفسه.

ووسط كل هذا السواد، كنا نرى شيئاً يشبه الولادة...

كنا نرى القضية الكوردية تولد من جديد في عيون جيل لم يتعلم بعد كيف يكتب اسمه.

طفلٌ لم يتجاوز عامه الثاني كان يمشي بين المتظاهرين، يحمل علم كوردستان على كتفه الصغير وكأنه يحمل تاريخ أمة.

طفلٌ آخر، مبتور الساق، خرج ليشارك في المظاهرات، بجسدٍ متعب وروحٍ تقف أطول من الجبال.

لم تكن تلك المشاهد محصورة في مدينة أو منطقة.

الكورد في الشرق الأوسط، وفي أوروبا، وفي الشتات البعيد، خرجوا إلى الشوارع. كأن الصوت الذي حُوصِر طويلاً داخل الحدود انفجر أخيراً في العالم كله. أدركتُ حينها أن الكورد لا يعيشون مجرد أزمة سياسية، بل يعيشون صراعاً مستمراً على حقهم الأساسي في أن يكونوا موجودين. وهكذا بين ذاكرة الأنفال وواقع الإبادة عاد إلى ذاكرتي ذلك الوجه المعلّق على جدار بيتنا منذ طفولتي. فهمت أن تلك الصورة لم تكن مجرد ملامح رجلٍ كوردي، بل كانت تعبيراً عن مسؤولية تاريخية.

حين شعر الرئيس مسعود البارزاني أن شعبه مهدد بالإبادة، لم يحمل السلاح فقط، بل حمل صوته إلى العالم، توجّه إلى الفاتيكان، إلى مركز روحي عالمي يتجاوز الحسابات العسكرية، ليضع قضية شعبه أمام ضمير الإنسانية.

وحين حمل قضية شعبه إلى هناك لم يكن يتحدث باسم حزب، بل باسم أمهات حلب□ة، وأطفال الأنفال، وصوت القاضي محمد، وجيلٍ جديد يخشى أن يرث المصير ذاته.

لم يكن ذهابه بروتوكولاً سياسياً، بل كان إعلاناً أخلاقياً:

أن الكورد لا يطلبون حرباً، ولا يسعون إلى توسيع آلة القتل،

بل يطلبون حقهم البسيط في الحياة بكرامة وأمان.

وسيكتب التاريخ أن البارزاني لم يقصد الفاتيكان بحثاً عن شرعية شخصية، بل سعياً لمنع الإبادة بحق قوميته وشعبه.

واليوم، ونحن نرى أطفالاً يكبرون على الحكايات ذاتها التي كبرنا عليها، يبقى السؤال معلقاً:

كم جيلاً آخر يجب أن يولد وهو يحمل ذاكرة المجازر قبل أن يحمل شهادة ميلاده؟

وكم من العقود سيبقى العالم شاهداً علينا ونحن نُباد ونُقتل فقط لأننا كورد؟

خيارات الأحزاب الكوردية في سوريا في ظل التحولات الراهنة؟

باري جمعة

تمرّ سوريا اليوم بمرحلة مفصلية، تتغيّر فيها المعادلات السياسية، وتُعاد فيها صياغة التوازنات الداخلية والإقليمية. وفي خضم هذه التحولات، تقف الأحزاب الكورديّة في سوريا أمام اختبار تاريخي حقيقي: إما أن ترتقي إلى مستوى اللحظة، أو تبقى أسيرة الماضي وتفقد ما تبقّى من ثقة الشارع الكوردي.

لقد أثبتت السنوات الماضية أن العمل الحزبي بصيغته التقليدية، وخطابه المكرور، وآلياته المغلقة، لم يعد قادراً على مواكبة المتغيرات المتسارعة. لذلك، فإن أول ما هو مطلوب من الأحزاب الكوردية اليوم هو إجراء مراجعة سياسية وتنظيمية عميقة، شجاعة وصريحة، تتناول الأخطاء قبل النجاحات، وتضع حداً لحالة الإنكار أو التبرير المستمر.

كما تفرض المرحلة الراهنة إعادة تحديد المطالب الكوردية بما ينسجم مع الواقع السوري الجديد، بعيداً عن الشعارات العامة أو الخطابات القصوى. فالقضية الكوردية لا يمكن فصلها عن الإطار الوطني السوري، ولا يمكن حمايتها إلا عبر مشروع ديمقراطي واضح، يقوم على الشراكة، والحقوق الدستورية، واللامركزية، واحترام التعدد القومي والثقافي.

ومن غير الممكن الحديث عن تجديد سياسي حقيقي دون تجديد الشرعيات داخل الأحزاب نفسها. فالمؤتمرات الطارئة لم تعد ترفاً تنظيمياً، بل ضرورة ملحّة لإعادة إنتاج القيادات، وضخ دماء جديدة، وإنهاء احتكار القرار من قبل أسماء وأجيال لم تعد تعبّر عن تطلعات الشارع، خاصة فئة الشباب.

في هذا السياق، يبرز دور الشباب، ولا سيما الأكاديميين والمختصين، بوصفهم ركيزة أساسية لأي مشروع سياسي معاصر.

هؤلاء أكثر إدراكاً لما يجري في العالم، وأكثر قدرة على فهم لغة السياسة الحديثة، والعلاقات الدولية، والإعلام، والاقتصاد. إشراكهم يجب أن يكون فعلياً في صناعة القرار، لا شكلياً أو دعائياً.

كذلك، فإن التغييرات التنظيمية الجذرية باتت أمراً لا مفرّ منه، من تحديث الأنظمة الداخلية، إلى تفعيل المؤسسات الحزبية، واعتماد الكفاءة معياراً للمسؤولية، لا الولاء أو القرب من مراكز النفوذ.

ولا يقلّ أهمية عن ذلك، توحيد الموقف الكوردي أو على الأقل تنسيقه في القضايا المصيرية. فالانقسام المزمن أضعف القضية الكوردية، وأفقدها الكثير من وزنها السياسي.
إدارة الخلاف بالحوار، وتقديم المصلحة العامة على الحسابات الحزبية الضيقة، هو الحد الأدنى المطلوب اليوم.

لذلك لا يمكن لأي حزب أن يدّعي تمثيل الناس إن لم يكن قريباً منهم. إن استعادة ثقة الشارع الكوردي تتطلب خطاباً صادقاً، وانفتاحاً على المجتمع المدني، والاستماع لهموم الناس اليومية، لا الاكتفاء بالشعارات الكبرى.

الأحزاب الكوردية في سوريا مطالبة اليوم بأن تتحوّل من أحزاب تقليدية مرهقة، إلى قوى سياسية حديثة، ديمقراطية، قادرة على قراءة الواقع، وصياغة المستقبل، وتمثيل تطلعات الكورد ضمن سوريا جديدة، عادلة، وديمقراطية.

غربي كوردستان بين الواقع والطموح

علي قنجو

تكشف التجارب الكردية المختلفة عن فجوة واضحة بين الواقع السياسي القائم والطموحات القومية الكردية المعلنة حديثًا. ومع ذلك، تشير المعطيات الراهنة إلى إمكانية التوصل إلى تسوية توافقية أكثر واقعية، تقوم على إعادة تعريف العلاقة بين الدولة السورية والقومية الكردية ضمن إطار دستوري يكرّس اللامركزية السياسية، ويضمن الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي.

يتطلب تحقيق هذا المسار، من جهة أولى، توحيد الخطاب السياسي الكردي، كما جرى في مؤتمر قامشلو، وتفعيل دور الوفد الكردي المشترك، بما يمكّنه من الدخول في مفاوضات مباشرة وجديّة مع الإدارة السورية المؤقتة. ومن جهة أخرى، يستلزم الأمر استعدادًا فعليًا من الدولة السورية للانتقال من المقاربة العسكرية والأمنية إلى مقاربة سياسية شاملة، تُعيد تعريف القضية الكردية في سوريا بوصفها قضية سياسية وحقوقية بالدرجة الأولى، لا قضية أمنية أو عسكرية وظيفية.

كما أنّ نجاحَ أيّ مسار تفاوضي يظلُّ مشروطًا بتوافر إرادة سياسية متبادلة لدى الطرفين. وفي هذا السياق، يمكن القول إن القضية الكردية في سوريا ليست قضية انفصالية بالضرورة، كما يُصوَّر في الخطاب الرسمي السائد، بقدر ما هي تعبير عن أزمة بنيوية في إدارة التعددية القومية، سواءً على المستوى السوري أو في الإطار الأوسع للشرق الأوسط.
وبين واقع يتسم بالتهميش والصراع، وطموح يسعى إلى التغيير والاعتراف والتمثيل العادل، تبقى إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية مستدامة مرهونة بإعادة بناء عقد اجتماعي جديد، يقوم على أسس المواطنة المتساوية بين جميع المكونات السورية، وسيادة القانون، واحترام الخصوصيات القومية والسياسية ضمن إطار الدولة الحديثة، من خلال دستور جديد يكرّس هذه المبادئ.

في هذا الإطار، يمكن تصوُّر عدة سيناريوهات سياسية محتملة. يتمثل السيناريو الأول في دمج الإدارة الذاتية، بعد توسيع بنيتها لتشمل المجلس الوطني الكردي، ضمن تسوية سياسية شاملة تكرّس اللامركزية السياسية، وتؤدّي إلى اعتراف دستوري رسمي من قبل الدولة السورية.

أما السيناريو الثاني فيقوم على استمرار الوضع الراهن بوصفه شكلًا من أشكال إدارة الأمر الواقع، مع بقاء التوترات قائمة دون حسم نهائي. في حين يتمثل السيناريو الثالث في تراجُع المكتسبات الكردية نتيجة ضغوط عسكرية أو سياسية إقليمية، أو تغيّر مواقف الدول الضامنة، وهو ما قد يُدخل سوريا في دوامة جديدة من عدم الاستقرار.
خلاصة
يقف غربي كوردستان اليوم أمام تحديات جسيمة، بين واقع سياسي تشكّل في ظل الحرب والصراع، وطموح قومي يسعى إلى تحقيق الاعتراف والتمثيل العادل ضمن إطار الدولة السورية الجديدة. وبين هذين البعدين، يبقى مستقبل كُرد سوريا مرهونًا بقدرتهم على معالجة تحدياتهم الداخلية، والانخراط في مشروع وطني سوري جامع، يعيد بناء الدولة على أسس المواطنة والتعددية، بعيدًا عن سياسات الإقصاء والإنكار التي سادت في المراحل السابقة.

مصالحة وطنية شاملة... الطريق الوحيد لإنقاذ سوريا وبناء مستقبلها

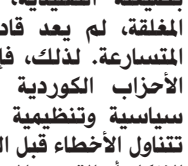

فاضل دللي

بعد أكثر من أربعة عشر عامًا من الصراعات المدمّرة، والحروب المتداخلة، والفوضى السياسية والاجتماعية، تقف سوريا اليوم عند مفترق طرق تاريخي. فإمّا أن تستمر في دوّامة الانقسام والألم، وإمّا أن تتجه بشجاعة نحو مصالحة وطنية شاملة، حقيقية وصادقة، تعيد لُحمة المجتمع، وتؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار والسلام وبناء الدولة.

لقد دفعت سوريا، شعبًا وأرضًا، أثمانًا باهظة خلال السنوات الماضية. ملايين الضحايا بين قتيل وجريح ومهجّر، مدن مدمّرة، اقتصاد منهك، نسيج اجتماعي تصدّع، وثقة مفقودة بين مكوّنات المجتمع. لم يعد الخاسر طرفًا بعينه، بل خسر الجميع دون استثناء. من هنا، تصبح المصالحة الوطنية ليست خيارًا سياسيًا أو ترفًا فكريًا، بل ضرورة وطنية وأخلاقية ووجودية.
إن المصالحة الوطنية الشاملة تعني أولًا الاعتراف المتبادل بالأخطاء، وبالمعاناة التي تعرّض لها السوريون على اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والسياسية. فلا يمكن بناء مستقبل مشترك دون مواجهة الماضي بشجاعة ومسؤولية، بعيدًا عن عقلية الانتقام أو تبرير الأخطاء. الاعتراف لا يعني الإدانة الجماعية، بل هو خطوة نحو العدالة، والعدالة هي أساس أي سلام دائم.

كما أن المصالحة الحقيقية تتطلب نوايا صافية وصادقة، لا شعارات إعلامية أو إجراءات شكلية. فالسوريون تعبوا من الوعود المؤجلة، ومن المبادرات التي لا تتجاوز حدود الخطاب.
تتكوّن سوريا من فسيفساء غنية من المكوّنات القومية والدينية والثقافية: عرب وكرد وسريان وآشوريون وتركمان، مسلمون ومسيحيون وإيزيديون وغيرهم. هذا التنوع كان عبر التاريخ أحد أعمدة الحضارة السورية، لكنه تحوّل خلال سنوات الصراع إلى أداة للانقسام.
المصالحة الوطنية يجب أن تعيد الاعتبار لهذا التنوع، وتحوّله من سبب للصراع إلى قاعدة للتعايش والشراكة المتكافئة.
ولا يمكن الحديث عن مصالحة شاملة دون ضمان الحقوق المتساوية لجميع المواطنين، دون تمييز أو إقصاء. فالمواطنة الحقيقية، القائمة على العدالة والمساواة أمام القانون، هي حجر الأساس لبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وبين المكوّنات فيما بينها.

كما أن المصالحة الوطنية تحتاج إلى حوار وطني شامل، يشارك فيه الجميع دون استثناء، من قوى سياسية، وممثلين عن المكوّنات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، والنخب الثقافية والفكرية. حوار يقوم على الاستماع قبل الكلام، وعلى البحث عن المشترك بدل التركيز على نقاط الخلاف. فالتجارب العالمية أثبتت أن الحروب تنتهي على طاولات الحوار، لا في ساحات القتال.

ولا يقلّ البعد الاجتماعي والإنساني أهمية عن البعد السياسي. فالمصالحة تبدأ من الناس، من إعادة ترميم العلاقات بين الجيران، وبين القرى والمدن، وبين من فرّقتهم الحرب. عودة المهجّرين واللاجئين، وجبر الضرر، وتعويض المتضرّرين، والكشف عن مصير المفقودين، كلها خطوات أساسية لإعادة بناء الثقة والطمأنينة في المجتمع.
إن الإعلام، والمؤسسات التعليمية، والنخب الثقافية، تتحمل مسؤولية كبيرة في هذه المرحلة. فخطاب الكراهية والتحريض يجب أن يُستبدل بخطاب عقلاني يدعو للتسامح، ويعزز ثقافة قبول الآخر، ويُرسّخ قيم العيش المشترك. فبناء السلام ليس مهمة السياسيين وحدهم، بل هو مشروع مجتمعي شامل.

كما لا يمكن إغفال الدور الإقليمي والدولي، لكن القرار النهائي يجب أن يبقى سوريًا خالصًا. فالتدخلات الخارجية ساهمت في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها، ولن يكون الحل مستدامًا ما لم ينبع من إرادة السوريين أنفسهم، ويعكس تطلعاتهم في الحرية والكرامة والاستقرار.
بعد أربعة عشر عامًا من الألم، آن الأوان لأن ينتصر صوت العقل على صوت السلاح، وصوت الوطن على صوت الانقسام. المصالحة الوطنية الشاملة ليست طريقًا سهلًا أو قصيرًا، لكنها الطريق الوحيد لإنقاذ سوريا، وإعادة بنائها دولةً آمنةً، عادلةً، يتساوى فيها جميع أبنائها.

إن سوريا لا تحتاج اليوم إلى مزيد من الصراعات، بل إلى شجاعة المصالحة، وصدق النوايا، وحكمة البناء. فالأوطان لا تُبنى بالحقد، بل بالتسامح، ولا تستعاد بالقوة، بل بالعدالة، ولا تستمر إلا بوحدة أبنائها.

من المستفيد من النعرات الطائفية والحرب الأهلية في سوريا؟

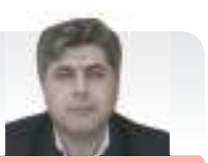

عزيز بهلوي

منذ اندلاع الأزمة السورية، تحوّل الصراع تدريجيًا من مطالب شعبية بالإصلاح والحرية إلى حرب أهلية معقّدة تغذّيها النعرات الطائفية. هذا التحول لم يكن عفويًا، بل خدم أطرافًا متعددة وجعل من سوريا ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات. فمن المستفيد من هذا المشهد الدموي؟
تفكيك المجتمع بدل حلّ الأزمة
أدّى الخطاب الطائفي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي السوري، وهو ما أضعف أي إمكانية لحراك وطني موحّد. هذا الانقسام سهّل إطالة أمد الصراع، وبدّل جوهر القضية من مطالب سياسية إلى صراع هويات، ما أضاع البوصلة وأربك الرأي العام الداخلي والخارجي.
السلطة واستثمار الخوف
استفادت السلطة من تصاعد النعرات الطائفية عبر تقديم نفسها كحاجز أخير أمام الفوضى. هذا الخطاب مكّنها من شدّ الولاءات، وتبرير الحل الأمني، وكسب دعم حلفاء خارجيين بذريعة "محاربة الإرهاب" والحفاظ على الاستقرار.
صراع نفوذ إقليمي
تحوّلت سوريا إلى ساحة تنافس إقليمي مفتوح. دول دعمت أطرافًا مختلفة وفق حسابات سياسية وطائفية، لا وفق مصلحة السوريين. هذا التدخل عمّق الانقسام، ورفع كلفة الحرب، وجعل القرار السوري مرتهنًا لأجندات خارجية.
حسابات دولية باردة
على المستوى الدولي، استُخدمت الحرب كورقة ضغط وميدان اختبار. قوى كبرى عززت حضورها العسكري والسياسي، بينما بقيت الحلول السياسية مؤجلة، ومعاناة المدنيين خارج دائرة الأولويات الفعلية.
الجماعات المتطرفة واقتصاد الدم
في ظل الفوضى، ازدهرت الجماعات المتطرفة التي استثمرت في الكراهية واليأس لتوسيع نفوذها. بالتوازي، نشأ اقتصاد حرب قائم على التهريب والسلاح والمساعدات، استفادت منه شبكات لا ترى في السلام سوى خسارة.
الخلاصة
المستفيدون كثر، لكن الخاسر واحد: الشعب السوري. فالنعرات الطائفية والحرب الأهلية لم تنتج سوى الدمار، وغيّبت الحل، وعمّقت الجراح. ويبقى الخروج من هذا النفق مرهونًا بإنهاء الاستثمار في الطائفية، واستعادة خطاب وطني جامع يعيد الاعتبار لسوريا كوطن، لا كساحة صراع
المصالحة واقعية بعد كل هذا الدم؟
واقعية بشروط، وخيالية بدونها.
سوريا شهدت مستوى عنف ودمار عميق، لكن التاريخ الإنساني يقول إن مجتمعات مرّت بأسوأ من هيك وقدرت تتعافى جزئياً (رواندا، البوسنة، جنوب أفريقيا). الفرق دائمًا كان بالشروط.
لماذا يظن كثيرون أنها مستحيلة؟
وهذا شعور مفهوم جدًا:
جراح شخصية: قتلى، معتقلين، مفقودين، تهجير.
غياب العدالة: الجلاد ما زال قوي، والضحية بلا إنصاف.
استخدام "المصالحة" أحيانًا كشعار لفرض الصمت، مو للإنصاف.
المصالحة القسرية = وصفة لانفجار جديد.
متى تصبح المصالحة ممكنة فعلاً؟
في 5 شروط أساسية، بدونها الكلام فاضي:
1. الاعتراف بالجرائم
ما في مصالحة بدون اعتراف واضح بما حصل.
إنكار الألم أخطر من الجريمة نفسها.
2. العدالة (ولو جزئية)
مو شرط كل مجرم يدخل السجن فورًا، لكن:
محاسبة رمزية،
لجان حقيقة،
كشف مصير المعتقلين والمفقودين.
الناس تتحمّل الألم... بس ما تتحمّل الإهانة.
3. وقف الاستثمار بالكراهية
منع التحريض الطائفي والسياسي.
إخراج الدين والطائفة من سوق الدم.
4. ضمان عدم التكرار
دولة قانون،
مؤسسات،
سلاح واحد،
لا أحد فوق المحاسبة.
5. وقت... وقت طويل
المصالحة ليست "اتفاق سياسي".
هي مسار أجيال، تبدأ بوقف القتل، وليس بالمحبّة.
نقطة مهمّة جدًا
المصالحة لا تعني النسيان ولا العفو الإجباري.
الضحية من حقها ترفض المسامحة.
المطلوب هو التعايش بدون عنف أولاً.
الواقع السوري اليوم
بصراحة:
مصالحة شاملة الآن؟ غير واقعية.
بذور مصالحة مستقبلية؟ ممكنة إذا تغيّر ميزان السياسة والعدالة.
ما هو واقعي الآن:
منع توريث الكراهية للأجيال الجديدة.
خطاب يعترف أن "الدم السوري واحد، والجلاد ليس طائفة".
خلاصة صادقة
المصالحة في سوريا:
ليست مستحيلة،
لكنها لن تأتي من فوق،
ولن تكون نظيفة أو مثالية،
وستبقى ناقصة... لكنها أفضل من حرب أبدية.

قضايا

شفان إبراهيم

الشباب في الأحزاب كبنية تحتية وطنية

إشراك الشباب في القيادة ليست مجرّد فكرة عابرة، بل دور فاعل في صناعة المستقبل واتخاذ القرارات التي تحدد مسار العمل السياسي. وضرورة استراتيجية تؤسس لبنية تحتية وطنية قادرة على التعامل مع التحديات المستقبلية وتطوير الحلول المناسبة.

تجربة العمل السياسي الكوردي في سوريا، مثالٌ لتأثير غياب المشاركة الفعالة للشباب في القيادة. فما مرّ به الكورد من أزمات وصراعات، سياسية وهوياتية وثقافية، ساهمت في خلق بيئة متقلبة وحافلة بالتحديات التي أثرت على تطور القيادة الكوردية. كما واجه الكورد معاناة مضاعفة؛ فمن جهة، مُورست عليهم سياسات الإقصاء، ومن جهة أخرى، غُيبت قوى شبابية قادرة على بناء مؤسسات سياسية مستدامة، لتقديم حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الكوردي. بينما كانت القيادة التقليدية تميل إلى التركيز على الحفاظ على الوضع الراهن، فإن هناك حاجة ملحّة لتغيير هذه الديناميكيات.

لقد كانت الأزمات التي مر بها الكورد في سوريا كفيلة بتشكيل وعي جديد لمفهوم القيادة. ففي أعقاب الأحداث التي تلت الثورة السورية عام 2011، ظهرت فرص جديدة لبناء هياكل قيادية جديدة على أسس أكثر شمولية ومرونة.

ورغم أن الشباب الكوردي كان في قلب هذه التغيُّرات، إلا أن الافتقار إلى الدعم السياسي والتنظيمي، ناهيك عن الفكر التقليدي المسكّ بالسلطة، لم تقدم نُخب تمتلك الرؤية الشاملة والتجربة الإدارية.

مع ذلك يُمكن اعتبار التجربة الكوردية في سوريا مثالاً حيًا على ضرورة إشراك الشباب في القيادة. فمن خلال الانخراط في مؤسسات سياسية وشعبية ومدنية، بدأ الشباب الكوردي في رسم مسار جديد للقيادة التي تتماشى مع تطلعاتهم وآمالهم. لقد أثبت هؤلاء الشباب أنهم قادرون على تجنب الأخطاء التي ارتكبها غيرهم، وقدموا نموذجًا لقيادة أكثر ديناميكية لمواجهة تحديات الواقع المعاصر.

في ظل حالة الانقسام والتشرذم التي تشهدها سوريا، وخاصة في المنطقة الكوردية، يصبح من الضروري التفكير في بناء بنية تحتية قيادية تضمن للشباب دورًا محوريًا في عملية التغيير. وغياب البنية المؤسسية والتشريعية التي تدعم الشباب في التفاعل مع السياسة والاقتصاد والاجتماع يعوق التطور المستدام للمجتمع.

تحتاج الأحزاب الكوردية لتبنّي برامج تنموية متكاملة تهدف إلى تمكين الشباب من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما ينبغي أن تركز هذه البرامج على تدريبهم على القيادة، وتوفير المنصات التي يمكنهم من خلالها التأثير على سياسات البلاد، وهي خطوة مهمة لامتلاك رؤى جماعية للبناء الوطني لا تقتصر على فئة معينة من المجتمع.

إن الأزمة التي مرّ بها الكورد في سوريا على مر السنين خلقت لهم في النهاية فرصة لتحويل محنتهم إلى منصة لبناء قيادة قوية تكون أكثر شمولية وفاعلية.

ومشاركة الشباب في القيادة بمثابة حجر الزاوية لبناء بنية تحتية وطنية تضمن للمستقبل الكوردي الاستقرار والتنمية المستدامة. وفي حين أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الشباب في هذا المسار، إلا أن ما حصل للكورد من أزمات يكفي لكي يصبحوا أكثر تصميمًا على الابتكار وقيادة التغيير بطريقة تُسهم في إعادة بناء وطنهم من جديد.

ROJNAMAKURDISTAN.COM
العدد (770) 15-02-2026 م - 2725 ك

قهوة بسكر أم بدونه.. تأثير مدهش للكافيين بالمحليات مع بعض الناس

قهوة بسكر أم بدونه.. تأثير مدهش للكافيين بالمحليات مع بعض الناس

أيهما الخيار الأفضل صحيا في الصباح أو بعد الظهر... إليك الإجابة

توصلت دراسة جديدة إلى تأثير مدهش لتناول الكافيين مع المحليات. بالنسبة لبعض شاربي القهوة، ربما تكون هذه طريقة للحصول على المزيد من فوائد المشروب. ولكن بالنسبة للآخرين، يمكن أن يكون من الأفضل تجنب تناول السكر، وخاصة في الليل، وفقًا لما نشره موقع New Atlas نقلًا عن دورية npj Science of Food.

التأثيرات المنبهة للكافيين

كما يعلم العديد من طلاب الجامعات والعاملين بنظام المناوبات والساعين للانطلاق بسرعة في السلم الوظيفي والآباء، أن القهوة يمكن أن تكون وسيلة قوية للتغلب على إرهاق الجسم وإبقائه نشطًا بعد نقطة الدخول في النوم. إن التأثيرات المنبهة للقهوة ترجع بطبيعة الحال إلى محتواها من الكافيين، وهي مادة كيميائية تمنع تأثيرات الناقل العصبي المسبب للنعاس والذي يسمى الأدينوزين في الدماغ.

اكتشاف عن طريق الصدفة

نجح باحثون في اليابان عن طريق الصدفة في اكتشاف طريقة تجعل تأثيرات الكافيين على ساعة الجسم البيولوجية أكثر قوة. قال يو تاهارا، الأستاذ المشارك في جامعة هيروشيما: «أثناء فحص خصائص سلوك الفئران الذكور في المختبر عند شرب الماء المحلى بالكافيين بشكل عام، تم اكتشاف تغييرات سلوكية مثيرة للاهتمام وغير متوقعة»، مشيرًا إلى أن الملاحظات دفعت الباحثين إلى التركيز على «هذه التأثيرات السكرية».

إعادة ضبط الساعة البيولوجية

قام الدكتور تاهارا وفريقه البحثي بإطعام فئران المختبر ماء يحتوي على 0.1٪ من الكافيين إلى جانب 1٪ سكروز، أو 0.1٪ سكارين. وفيما يتعلق بالكافيين، كان الخليط يعادل نحو نصف ما يشربه البشر في كوب من الإسبريسو، وكان السكر يعادل نحو عُشر ما يمكن العثور عليه في مشروب الطاقة النموذجي.

واكتشف الباحثون أن الفئران التي شربت الكافيين المحلى بالسكر شهدت «وقت الجري الحر» الخاص بها يمتد من 26 إلى 30 ساعة. يشير وقت التشغيل الحر إلى الفترة التي يتم فيها إعادة ضبط الساعة البيولوجية للكائن الحي، والمعروفة أيضًا باسم إيقاعه اليومي. تكون الساعة البيولوجية عادةً قريبة جدًا من 24 ساعة. وفي بعض الفئران، كانت تأثيرات مزيج السكر/الكافيين قوية للغاية لدرجة أن نشاطها تحول من الليل إلى النهار.

تأثير السكر المضاف

وأضاف الدكتور تاهارا أن «الحلاوة المضافة لم تغير كمية ماء الكافيين التي شربتها الفئران، وبالتالي فإن التأثيرات لا يمكن أن تكون نتيجة لشرب المزيد من الكافيين فقط»، مؤكدًا أنها ترجع إلى «المزيج من الكافيين والمحليات.»

وقد لوحظت التأثيرات حتى مع تعرض الفئران للظلام المستمر، وهو ما يشير إلى أن تأثيرات السكر المضاف كانت مستقلة عن تصرفات النواة فوق التصالبية، وهي قسم من منطقة تحت المهاد في الدماغ التي تنظم دورات الليل والنهار وعادة ما يتم تشغيلها. بالضوء.

قليل من السكر

ويخطط فريق الباحثين حاليًا لإجراء دراسات إضافية لمعرفة ما إذا كانت التأثيرات التي شوهدت في فئران المختبر تنتقل إلى البشر. ويقول دكتور تاهارا إن إضافة القليل من السكر إلى مشروب القهوة ربما يكون أمرًا يستحق المحاولة حتى قبل إجراء تلك الدراسات، خاصة إذا كان الشخص يحتاج إلى دفعة أكبر من المشروب. ويختتم حديثه قائلاً: «إذا كان الشخص يريد أن يكون أكثر نشاطًا في الصباح، فربما يرغب في التأكد من تناول القهوة مع طعام مُحلى في وجبة الفطور»، موضحًا أنه في الوقت ذاته إذا كان الشخص يعاني من مشاكل في النوم، فربما يستحسن تناول كوب قهوة في فترة ما بعد الظهر بدون إضافة السكر.

إضافة الحليب صباحا

يوصي الخبراء أيضًا بتضمين قليل من الحليب في كوب القهوة اليومي، حيث أظهرت دراستان أنه يمكن أن يساعد في تعزيز خصائص المشروب المضادة للالتهابات. ويمكن أن يكون من المنطقي تناول القهوة قبل ممارسة التمارين الرياضية بنحو نصف ساعة، حيث تبين أن هذه الممارسة تعزز تأثيرات حرق الدهون الناتجة عن النشاط البدني.

تمرين نرويجي في 40 دقيقة قد يعادل ساعات من الجري.. ماذا تقول الدراسات؟

اكتسب شهرة واسعة بين المشاهير

كثيراً ما يُبرّر غياب التمارين الرياضية بضيق الوقت، إلا أن نوعاً من التمارين عالية الكثافة، اكتسب أخيراً شهرة واسعة بعد أن تحدثت عنه الممثلة الأميركية جيسيكا بيل، قد يُشكّل حلاً عملياً وفعالاً، وفق ما تؤكده دراسات علمية حديثة، بحسب تقرير نشره موقع «ScienceAlert» العلمي.

ويُعرف هذا التمرين باسم «التمرين النرويجي 4×4»، وهو أحد أشكال التمارين المتقطعة عالية الشدة (HIIT)، وكان يُستخدم في الأصل لتدريب الرياضيين المحترفين. ويعتمد على أداء أربع جولات من التمارين القلبية المكثفة، مدة كل منها أربع دقائق، تتخللها فترات راحة أو نشاط خفيف تستمر ثلاث دقائق.

وتبدأ الحصة عادة بإحماء لمدة خمس دقائق، تليها أربع فترات تدريب عالية الشدة، ثم خمس دقائق للتهدئة في النهاية، لتستغرق الجلسة الكاملة ما بين 35 و40 دقيقة.

ويشترك هذا الأسلوب مع غيره من تمارين HIIT في مبدأ التناوب بين الجهد العالي والجهد المنخفض، غير أن ما يميّز تمرين 4×4 هو طول فترات الجهد المكثف، ما يسمح برفع معدل ضربات القلب لفترة أطول مقارنة ببروتوكولات HIIT التقليدية التي قد لا تتجاوز فتراتها الدقيقة أو الدقيقتين.

وتشير أبحاث استمرت لعقود إلى أن التمارين عالية الكثافة غالباً ما تكون أكثر فاعلية من التمارين متوسطة الشدة، مثل الجري أو ركوب الدراجة بوتيرة ثابتة، في تحسين اللياقة القلبية والتنفسية، وتنظيم مستويات السكر والكوليسترول في الدم. كما أظهرت دراسات أن هذه التمارين مفيدة حتى للأشخاص المصابين بداء السكري من النوع الثاني وأمراض القلب.

ويرجع هذا التأثير الإيجابي إلى قدرة تمرين 4×4 على تحسين ما يُعرف بالحد الأقصى لاستهلاك الأكسجين (VO₂ max)، وهو المؤشر الأهم للياقة القلبية. وترتبط القيم المرتفعة لهذا المؤشر بانخفاض خطر الإصابة بأمراض القلب والوفاة المبكرة، وتحسن الصحة العامة.

وخلال جلسة تمرين واحدة من هذا النوع، يقضي المتدرب نحو 16 دقيقة قريباً من الحد الأقصى لمعدل ضربات القلب، وهو ما يفسر فاعليته مقارنة بتمارين أطول زمنياً ولكن أقل شدة.

ومع ذلك، يشير الخبراء إلى أن هذا التمرين قد لا يكون مناسباً للجميع، خصوصاً لمن لا يفضلون الجهد العالي أو لم يعتادوا على التمارين المكثفة. كما أن طبيعته المجهدة قد تؤثر على الاستمرارية، إذ ترتبط المتعة أثناء التمرين بمدى الالتزام به على المدى الطويل.

ويؤكد الباحثون أن الفائدة الحقيقية تأتي من الاستمرارية، لا من نوع التمرين وحده. فإذا كان الجري بوتيرة ثابتة، أو ركوب الدراجة، أو حتى المشي المنتظم أكثر ملاءمة للبعض، فقد تكون هذه الخيارات أكثر فاعلية على المدى البعيد.

ويخلص الخبراء إلى أن تمرين 4×4 النرويجي يُعد خياراً علمياً مدعوماً بالأدلة لتحسين اللياقة في وقت قصير، لكنه ليس الحل الوحيد، إذ تبقى أفضل ممارسة رياضية هي تلك التي يمكن للمرء الالتزام بها والاستمتاع بها بانتظام.

القرفة والزنجبيل والكركم.. 7 توابل شتوية تحمي من تقلبات سكر الدم

مع اقتراب موسم رمضان وكثرة الأطباق الغنية بالنكهات، يواجه كثيرون تحدّي الحفاظ على مستويات مستقرة من سكر الدم، خصوصًا المصابين بالسكري أو مَن لديهم قابلية للإصابة به. إلا أن التحكم في السكر لا يعني بالضرورة التخلي عن الطعم، إذ يمكن لبعض التوابل الشائعة أن تضيف نكهة مميزة إلى الأطعمة مع فوائد محتملة لصحة الأيض.

وبحسب تقرير صحي نشره موقع VeryWellHealth، فإن عدداً من التوابل المستخدمة تقليديًا في المطبخ الشتوي قد يساعد في تحسين استجابة الجسم للأنسولين ودعم استقرار مستويات الغلوكوز في الدم، عند استخدامها ضمن نظام غذائي متوازن.

القرفة

تُعد القرفة من أكثر التوابل ارتباطًا بتنظيم سكر الدم، إذ تضيف طعمًا حلوًا طبيعيًا يقلل الحاجة إلى السكر المضاف. وتشير دراسات إلى أن تناول القرفة قد يحسّن حساسية الأنسولين ويساعد على استقرار مستويات السكر الصائم، مع تحسّن مؤشرات طويلة الأمد مثل HbA1c المرتبطة بتطور السكري من النوع الثاني.

الزنجبيل

يمتاز الزنجبيل بنكهته الحادة والدافئة، ويُستخدم على نطاق واسع في الأطباق المالحة. وتشير أبحاث إلى أنه قد يساهم بشكل متواضع في خفض سكر الدم وتحسين المؤشرات الأيضية، رغم تباين النتائج. وينصح الخبراء بعدم الإفراط في استهلاكه، خصوصًا على شكل مكملات، لاحتمال تداخله مع أدوية خفض السكر.

الكركم

يحتوي الكركم على مادة «الكركمين»، وهي مضاد أكسدة قوي ارتبط في دراسات عدة بتحسين مستويات السكر الصائم وزيادة حساسية الخلايا للأنسولين، إضافة إلى دوره في تقليل الالتهابات المرتبطة بارتفاع السكر المزمن.

الحبة السوداء

تُستخدم الحبة السوداء على نطاق واسع في مطابخ الشرق الأوسط والهند، وقد أظهرت تجارب بشرية وحيوانية قدرتها على خفض مستويات الغلوكوز وHbA1c بشكل ملحوظ. كما يُعتقد أنها تساعد في تقليل مقاومة الأنسولين وتعزيز امتصاص السكر داخل الخلايا، مع الإشارة إلى أن بعض هذه النتائج ما زالت بحاجة لتأكيد بشري أوسع.

الزعفران

يتميّز الزعفران بنكهته الفريدة ولونه القوي، وقد أظهرت تجارب سريرية أن تناوله بجرعات محددة لدى المصابين بالسكري من النوع الثاني ساهم في خفض سكر الدم الصائم وتقليل مؤشرات الالتهاب المرتبطة بضعف التحكم الأيضي.

جوزة الطيب

تُستخدم جوزة الطيب في الحلويات والمخبوزات، وتشير دراسات حيوانية إلى أنها قد تساعد في خفض مستويات السكر وتحسين مؤشرات الأنسولين، إضافة إلى تقليل الإجهاد التأكسدي، رغم محدودية الأدلة البشرية حتى الآن.

القرنفل

يُعرف القرنفل بنكهته القوية، وقد أظهرت دراسة صغيرة أن مكملاته ساعدت في خفض سكر الدم بعد الوجبات لدى أشخاص أصحاء وآخرين في مرحلة ما قبل السكري. كما تشير تجارب مخبرية إلى أنه قد يبطئ امتصاص الكربوهيدرات.

ويمكن لهذه التوابل، عند استخدامها باعتدال وضمن نمط غذائي صحي، أن تضيف نكهة مميزة إلى أطباق الشتاء، مع دعم محتمل للتحكم في مستويات سكر الدم، دون أن تكون بديلاً عن العلاج الطبي أو الإرشادات الغذائية المتخصصة.

ليسوا محظوظين فقط.. سر جيني يحمي «المسنّين الخارقين» من ألزهايمر

بعد تحليل بيانات أكثر من 18 ألف شخص كشفت دراسة علمية واسعة النطاق أن ما يُعرف بـ«المسنّين الخارقين» (SuperAgers)، وهم كبار السن الذين يحتفظون بقدرات معرفية استثنائية رغم تقدم العمر، يتمتعون بما لا يقل عن ميزتين جينيتين تقللان بشكل ملحوظ من خطر الإصابة بمرض ألزهايمر.

ووفقاً للدراسة، التي نُشرت في مجلة Alzheimer's & Dementia، فإن الأشخاص الذين تجاوزوا سن الثمانين ويتمتعون بذاكرة تضاهي ذاكرة أشخاص أصغر منهم بعقود، أقل عرضة لحمل متغير جيني معروف بارتباطه بزيادة خطر الإصابة بألزهايمر، وفي الوقت نفسه أكثر احتمالاً لحمل متغير آخر يُعتقد أنه يوفر حماية من المرض.

وقالت عالمة النفس العصبي ليزلي غاينور، من المركز الطبي بجامعة فاندربيلت في الولايات المتحدة، والتي شاركت في قيادة الدراسة، إن هذه النتيجة كانت «الأكثر لفتاً للانتباه»، مضيفة: «رغم أن جميع من يصلون إلى سن الثمانين دون تشخيص بالخرف يُظهرون شيخوخة استثنائية، فإن نتائجنا تشير إلى أن فئة المسنّين الخارقين تمثل مجموعة أكثر تميزاً من حيث انخفاض الخطر الجيني للإصابة بمرض ألزهايمر».

ويُعرّف «المسنّون الخارقون» بأنهم أشخاص في الثمانين من العمر أو أكثر، يحققون أداءً معرفياً يفوق المتوسط لدى البالغين الأصحاء الذين تتراوح أعمارهم بين 50 و64 عاماً، لا سيما في اختبارات الذاكرة. كما تشير أبحاث سابقة إلى أنهم أقل عرضة للإصابة بالخرف مقارنة بأقرانهم.

واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات 18,080 شخصاً شاركوا في ثماني دراسات كبرى عن الشيخوخة أجريت في الولايات المتحدة. وشملت البيانات اختبارات للوظائف المعرفية، مثل الذاكرة واللغة والقدرات التنفيذية والإدراك البصري المكاني، إضافة إلى معلومات وراثية مفصلة.

وضمت العينة 1,623 شخصاً من فئة المسنّين الخارقين، و8,829 مصاباً بمرض ألزهايمر، و7,628 شخصاً من كبار السن الأصحاء معرفياً.

وأظهرت النتائج، بين المشاركين من غير ذوي الأصول اللاتينية من البيض، أن المسنّين الخارقين كانوا أقل بنسبة 68٪ في حمل متغير الجين APOE-4 مقارنة بالمصابين بألزهايمر، وأقل بنسبة 19٪ مقارنة بأقرانهم الأصحاء من الفئة العمرية نفسها.

وفي المقابل، كان هؤلاء المسنّون أكثر احتمالاً بنسبة 103٪ لحمل المتغير الجيني الوقائي APOE-2 مقارنة بالمصابين بألزهايمر، وبنسبة 28٪ مقارنة بالأصحاء معرفياً.

وأشار الباحثون إلى أن العينة من غير ذوي الأصول اللاتينية من السود كانت محدودة، لكنها أظهرت أنماطاً مشابهة، مؤكدين الحاجة إلى دراسات أوسع لفهم الفروق المحتملة بين المجموعات السكانية المختلفة.

وخلصت الدراسة إلى أن تجنب ألزهايمر لدى بعض كبار السن ليس مجرد مسألة حظ، بل قد يرتبط بعوامل جينية تمنح الدماغ قدرة أعلى على مقاومة المرض. وأوضحت غاينور أن هذه النتائج «تعزز الاهتمام بفهم الآليات الجينية التي تمنح المرونة ضد ألزهايمر، وقد تفتح آفاقاً جديدة لتأخير المرض أو الحد من تطوره».

مصر تنفي صدور ضوابط جديدة لدخول السوريين

نفت وزارة الداخلية المصرية إصدار قرار بمنع دخول المواطنين السوريين الحاصلين على موافقات دخول إلى جمهورية مصر العربية.
وأكد مصدر أمني في الوزارة اليوم، الأحد 8 من شباط، عدم صحة ما جرى تداوله بأحد المواقع الإخبارية بمواقع التواصل الاجتماعي (دون أن يسمه)، بشأن صدور ضوابط جديدة لدخول السوريين للأراضي المصرية.
وكانت بعض الصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي، نشرت خلال الأيام الأخيرة، تعميمًا متداولًا يفيد بصدور قرار يمنع دخول المواطنين السوريين الحاصلين على موافقات دخول إلى جمهورية مصر العربية.
التعميم المتداول الذي انتشر أيضًا، على صفحات مكاتب السفر، شمل السوريين القادمين من سوريا ولبنان والعراق والأردن، وذلك "حتى إشعار آخر".
ولا يشمل القرار، بحسب المتداول، حاملي الإقامات المصرية، وكان يوم 6 من شباط 2026 هو آخر موعد مسموح للدخول، بحسب القرار المتداول.
ويعيد تداول مثل هذه القرارات، فتح ملف الوجود السوري في مصر، ولا سيما ما يتعلق بالإقامات، التي باتت تشكل هاجسًا يوميًا لآلاف السوريين المقيمين هناك.
فخلال السنوات الأخيرة، واجه السوريون صعوبات في الحصول على الإقامة أو تجديدها.
ويعيش السوريون في مصر أوضاعًا متباينة بين استقرار نسبي لمن يملكون إقامات سارية أو مصادر دخل ثابتة، وحالة قلق دائمة لدى شريحة واسعة بسبب تراكم الغرامات أو عدم تجديد الإقامات.
"الخارجية" تتابع أوضاع السوريين
قال مدير إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية والمغتربين السورية، محمد الأحمد، إن الوزارة تتابع ببالغ الاهتمام أوضاع المواطنين السوريين في جمهورية مصر العربية.
وأضاف الأحمد في منشور عبر منصة "إكس" إنه "منذ مطلع العام، أجرينا لقاءات مكثفة مع الجانب المصري لتنسيق الجهود وتذليل العقبات التي تواجه أهلنا هناك".
وأوضح أن الخارجية وجهت السفارة السورية في القاهرة إلى تقديم أقصى المساعدة القنصلية والقانونية الممكنة.
وبيّن الأحمد أن الوزارة تقدمت للجانب المصري بمقترحات فنية متكاملة، تهدف إلى تسهيل إجراءات الإقامة على السوريين المقيمين في مصر".
قرار شفهي
مكتب "ماروتا"، أحد مكاتب السفر والسياحة بدمشق، أوضح لعنب بلدي في وقت سابق، أن الجهات الأمنية المصرية أبلغت المكاتب بشكل شفهي بوقف دخول السوريين في الوقت الحالي، دون صدور قرار مكتوب أو تعميم رسمي معلن من جهة مصرية مختصة.
وأوضح المكتب أن هذا النمط من التبليغ يعد شائعًا في القرارات المتعلقة بدخول السوريين إلى مصر.
وتصل التعليمات غالبًا إلى شركات الطيران ومكاتب السياحة بصورة غير مكتوبة، مع إبقاء الباب مفتوحًا أمام التراجع عنها في أي وقت.
وأضاف أن "كل ما يردنا من مصر يصل بهذه الطريقة، من دون كتب رسمية، لأن القرار قد يلغى في أي لحظة".
وبحسب المكتب، فإن قرارات مشابهة تكررت خلال السنوات الماضية، حيث جرى في أكثر من مرة تعليق دخول السوريين لفترات قصيرة، قبل أن يُعاد فتحه مجددًا بعد أيام.
وتأتي هذه التطورات في سياق قرارات مشابهة صدرت خلال عامي 2024 و2025، حين جرى تعميم تعليمات على شركات السفر والطيران.
وقضت بعدم قبول أي راكب سوري على الرحلات المتجهة إلى مصر من مختلف دول العالم، باستثناء حاملي الإقامات المصرية المؤقتة لغير غايات السياحة.

السوريون في ألمانيا.. خيار البقاء أم العودة إلى الوطن؟

في ألمانيا، يزداد الاهتمام بالعودة الطوعية للاجئين السوريين، فيما يثير البرنامج جدلًا بين السياسيين حول الظروف الإنسانية ومدى جدواه وأمان العودة إلى وطن مزقته الحرب ويحتاج إلى إعادة إعمار واسعة.
هذه الأرقام ترضي وزير الداخلية الألماني ألكسندر دوبرينت: في العام الماضي تقدم 5976 سوريا بطلبات للعودة الطوعية إلى سوريا بدعم من المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين وقدموا جميع المستندات اللازمة لذلك. وقد عاد 3678 منهم بالفعل.
بالنسبة لوزير الداخلية الألماني المنتمي للحزب الاجتماعي المسيحي هذا دليل على نجاح التغيير الذي دعا إليه في مجال الهجرة: "من لا يملك فرصة للبقاء، يحصل على دعم محدد للعودة الطوعية".
يشمل هذا الدعم المحدد تغطية تكاليف الطيران ومساعدة أولية قدرها 1000 يورو لكل عائد بالغ و500 يورو للأطفال والمراهقين. قبل عام أعاد المكتب الاتحادي إطلاق البرنامج بعد أن تم تعليقه بسبب الحرب. ويتزايد إجمالا عدد الأشخاص الذين يجرؤون على العودة إلى وطنهم.

ارتفاع أعداد المغادرين طوعا من ألمانيا
كتب مكتب الهجرة واللجوء الألماني في بيان صحفي: "تم تقديم المساعدة لـ 16576 شخصا من أجل العودة إلى بلدهم الأصلي أو إلى دولة ثالثة مستعدة لاستقبالهم. وبذلك ارتفع عدد المغادرين بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق حيث غادر 10358 شخصا. وفي عام 2025 كانت غالبية حالات المغادرة الطوعية إلى بلدان المنشأ هي تركيا وسوريا والاتحاد الروسي وجورجيا والعراق".

فهل العودة الطوعية إلى سوريا قصة نجاح؟ أم أنها مجرد نقاش خاطئ، كما تنتقد إيريس شفيدتنر.

تؤكد رئيسة حزب اليسار أن سوريا لا تزال تعاني من ويلات حرب أهلية. لذلك يجب على ألمانيا ألا ترحل أي شخص إلى هذا البلد أو تحث الناس على المغادرة طوعا إليه. وتُعتبر أي مناقشة في هذا الصدد "غير ملائمة على الإطلاق في الوقت الحالي".

الوضع الإنساني في سوريا لا يزال صعبا
يمكن لساندرا لورينتس تقييم هذا الوضع جيدا، فهي مديرة الاتصالات في منظمة "يوهانيتر أوسلاندسهيلفه" (Johanniter Auslandshilfe). تعمل منظمة الإغاثة هذه من خلال شركاء في شمال غرب سوريا. وتقول لورينتس لـ DW إنها تتفهم رغبة الناس في العودة إلى وطنهم.

"نرى ذلك أيضا في أوكرانيا حيث لا يزال الناس يرغبون في العودة إلى قراهم على الرغم من الهجمات. هذا أمر طبيعي تماما. ولكن يجب أن يكون واضحا تماما ما هي الظروف التي سيواجهونها. فقد دُمرت البنية التحتية بالكامل في أجزاء كثيرة من البلاد. والناس الذين يعيشون هناك اليوم يتعرضون للطرد مرارا بسبب استمرار القتال".

توضح لورنتس أن الوضع في مدينتي حلب وعفرين المدمرتين إلى حد كبير يختلف بالطبع عن الوضع في العاصمة السورية دمشق. لكن الوضع الإنساني لا يزال صعبا للغاية بشكل عام، ولا تزال احتياجات إعادة الإعمار هائلة لا سيما في أعقاب الزلزال الشديد الذي ضرب المنطقة قبل ثلاثة أعوام. بالنسبة لمنظمة "يوهانيتر" يعني ذلك في الوقت الحالي دعم إعادة تأهيل البنية التحتية وتزويد المستشفيات بالوقود والمياه الصالحة للشرب والأدوية.

"هناك مئات الآلاف من الأشخاص الذين يعتمدون على الغذاء والذين يجب دعمهم حتى يتمكنوا من الحصول على المياه ومسكن لائق ودخل. الوضع في سوريا كما هو الحال في مناطق الحرب الأخرى لم يعد كما كان عليه قبل 14 عاما. ولا يسعني إلا أن آمل أن يكون الناس قد بحثوا عن المعلومات وتحدثوا مع شخص ما وأن يكون لديهم مكان أو معارف يمكنهم الذهاب إليهم في البداية".

ألمانيا تساعد في إعادة الإعمار

قامت نهلة عثمان مؤخرا بتكوين صورة عن الوضع في وطنها. المحامية ونائبة رئيسة اتحاد الجمعيات الألمانية السورية للمساعدة الإنسانية عادت لتوها من رحلة عمل إلى سوريا. رافقها ممثلون عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية ومؤسسة الائتمان لإعادة الإعمار.

تقول عثمان لـ DW: "في حرستا، إحدى ضواحي دمشق لا يوجد منزل واحد صالح للسكن أو يفي بالمعايير الدنيا للعيش فيه. أكثر من 80 في المائة من المدارس في سوريا مدمرة. وفي الوقت نفسه هناك نقص حقيقي في كل شيء، لا سيما الأدوية والمعدات الطبية. قال لنا وزير الصحة إن هناك عدة معدات أساسية ربما لن تجدها إلا مرة أو مرتين في كل سوريا".

وتعد إعادة إعمار المستشفيات السورية أحد محاور المساعدة الألمانية في إعادة الإعمار. وخلال الرحلة تم توقيع اتفاقية في هذا الشأن مع خمس عيادات.

وفي الوقت نفسه يمكن لألمانيا أن تستفيد في المستقبل من الكوادر السورية المتخصصة: فقد اقترحت الحكومة السورية إدخال اللغة الألمانية كموضوع دراسي اعتبارا من الصف الخامس. والهدف هو تدريب الكوادر المتخصصة مثل الأطباء في مرحلة مبكرة بحيث يمكنهم العمل لاحقا في ألمانيا بشروط ميسرة.

لا تستطيع نهلة عثمان فهم الجدل الدائر في ألمانيا حول عودة السوريين: "معظم السوريين مندمجون هنا ويتحدثون الألمانية ويعملون. صحيح أن الكثيرين يحلمون بالعودة لكن بالطبع ليس في ظل هذه الظروف". وترى أن النقاش في ألمانيا غير متمايز: "يجب على جميع السوريين العودة وحمل المجارف وإعادة بناء البلاد. هذه ليست طريقة إجراء نقاش في بلد مهاجرين".
(عنب بلدي)

أكثر من 7 آلاف مهاجر تم إنقاذهم في المياه الإقليمية التركية العام الماضي

أنقذ خفر السواحل التركي أكثر من 7000 مهاجر في المياه الإقليمية التركية عام 2025، حيث حاول آلاف المهاجرين الوصول إلى أوروبا بحثا عن حياة أفضل، ولقي 60 منهم حتفهم خلال محاولات الوصول تلك، حسب بيانات وزارة النقل والبنية التحتية نقلتها وسائل إعلام محلية.

وفقا لبيانات وزارة النقل والبنية التحتية التي نقلتها وسائل الإعلام المحلية، سُجّلت 255 حالة هجرة غير نظامية استدعت عمليات بحث وإنقاذ في المياه التركية العام الماضي، وتم إنقاذ 18,529 شخصا.

وفي هذه الحالات، تم إنقاذ 7215 مهاجرا، وعُثر على 60 جثة، وفُقد اثنان. وذكر تقرير الوزارة أنه على مدى السنوات الخمس الماضية، تم إنقاذ 103488 مهاجرا في البحر.

وفي عام 2024، حسب المصدر نفسه الذي فصل السنين السابقة معطيا أرقام المنقذين والمتوفين والمفقودين من المهاجرين، بلغ عدد حوادث الهجرة غير الشرعية 841 حادثة، وتم إنقاذ 23,330 شخصًا، وعُثر على 41 جثة، وبلغ عدد المفقودين 11 شخصا.

وفي يوم أمس، 12 فبراير/شباط الجاري، غرق قارب مطاطي يقل مهاجرين قبالة سواحل فوتشا في محافظة إزمير التركية المطلة على بحر إيجة. لقي ثلاثة أشخاص حتفهم، وفقد أربعة آخرين، بينما تم إنقاذ 33 آخرين. كما تواصلت عمليات البحث والإنقاذ جوا وبحرا بين فوتشا وكارابورون للعثور على أربعة مفقودين.

وقد اتهمت منظمات حقوقية ووسائل إعلام دولية اليونان مرارا بإعادة طالبي اللجوء إلى المياه التركية بطريقة غير قانونية، إلا أن أثينا نفت قيام خفر السواحل بعمليات صد المهاجرين في بحر إيجة.

وأثار حادث تصادم مميت وقع الأسبوع الماضي بين زورق دورية تابع لخفر السواحل اليوناني وقارب مهاجرين سريع قبالة جزيرة خيوس، بالقرب من الساحل التركي، الجدل والشكوك تجاه مسؤولية خفر السواحل اليوناني في هذه الواقعة. وقد لقي نحو 15 طالب لجوء حتفهم، بينما نُقل 24 نآجيا إلى المستشفى في خيوس مصابين بجروح. وقد أظهرت نتائج تشريح جثث الـ15 مهاجرا أفغانيا الذين قضوا في هذا الحادث أن غالبية الوفيات نتجت عن إصابات خطيرة في الرأس والدماغ، لا عن الغرق.

إضافة إلى حوادث الغرق في بحر إيجة هذه، توفي مهاجرون حاولوا الدخول من تركيا إلى اليونان برا عبر نهر إيفروس، ومن بين آخر هذه الحوادث العثور على جثتي مهاجرين صباح الأحد، 8 شباط/فبراير، على ضفاف النهر الذي يشهد في هذه الفترة من العام ارتفاعا في منسوب مياهه جراء الأمطار الغزيرة.

ويُحاكم ثمانية عشر من أفراد خفر السواحل اليوناني بتهمة القتل غير العمد نتيجة الإهمال في غرق سفينة الصيد «أدريانا» في يونيو/حزيران 2023. وقالت الأمم المتحدة إن نحو 750 شخصا لقوا حتفهم في تلك المأساة، التي تُعدّ واحدة من أسوأ حوادث غرق سفن المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط خلال العقد الماضي.

وشهد عام 2015 أعلى عدد من هذه الحوادث، حيث تم إنقاذ 58,570 مهاجرا في 1,540 حالة، بينما تم انتشال 263 جثة، وأبلغ عن فقدان 201 شخص، حسب بيانات وزارة النقل والبنية التحتية التركية.

وحسب موقع رئاسة إدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية، فإن الاضطرابات المستمرة في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان تسببت بتدفقات كبيرة إلى تركيا، وأن ذلك دفعها إلى وضع استراتيجيات لمكافحة الهجرة غير النظامية عبر إنشاء «إدارة مكافحة الهجرة غير النظامية» عام 2018، ثم «المديرية العامة لمكافحة الهجرة غير النظامية وشؤون الترحيل» عام 2021.

وذكر الموقع أيضا أن المكان الجغرافي لتركيا ونموها الاقتصادي حولاها إلى بلد مقصد للمهاجرين وجعلها أكثر «جاذبية» لهم، وذلك أدى إلى «زيادة ملحوظة في عدد المهاجرين غير النظاميين الذين تم القبض عليهم داخل حدود بلادنا». ولمكافحة الهجرة غير النظامية، «لا يُعد ترحيل المهاجرين غير النظاميين من بلادنا إجراء كافيا بحد ذاته، بل يُعد منعهم من العودة إليها أحد الأهداف الرئيسية». ولتحقيق هذا الهدف، «نسعى إلى تحسين أوضاع المهاجرين غير النظاميين في بلدانهم الأصلية، وضمان مغادرتهم بلادنا بطريقة تحترم كرامتهم الإنسانية، وفقا للمعايير الدولية، وعلى أساس طوعي».

قوانين لجوء جديدة في هولندا تهدد بإغراق القضاء بآلاف الدعاوى

تشهد هولندا نقاشا متصاعدا حول قوانين اللجوء الجديدة المقترحة، التي قد تُحدث تحولا جذريا في طريقة معالجة طلبات اللجوء. وبينما يرى مؤيدوها أنها ستجعل الإجراءات أكثر سرعة وتنظيما، يحذر مجلس القضاء الهولندي من تداعيات خطيرة قد تثقل كاهل المحاكم وتزيد الضغط على النظام القضائي بشكل غير مسبوق.
حذر مجلس القضاء الهولندي من موجة كبيرة من الدعاوى القضائية قد تقل كاهل النظام القضائي في البلاد ابتداء من عام 2028، وذلك في حال إقرار قانونَي اللجوء الجديدين إلى جانب اتفاق الهجرة الأوروبي.
ووفقا تقرير نشرته صحيفة Trouwالهولندية على موقعها الالكتروني، يتوقع المجلس أن تؤدي هذه التشريعات إلى 19 ألف قضية لجوء إضافية خلال عام واحد فقط، ما سيشكل عبئا كبيرا غير مسبوق على المحاكم.
والقانونان المعروضان حاليا أمام مجلس الشيوخ الهولندي يشملان قانون تدابير الطوارئ للجوء الذي يقلص مدة تصاريح الإقامة، وقانون «الوضعين» الذي يقسم طالبي اللجوء إلى فئتين:
- فئة A للأفراد الفارين لأسباب شخصية.
- فئة B المخصصة للأشخاص الفارين من الحرب والعنف.
وكانت وزيرة اللجوء والهجرة السابقة عن حزب الحرية، مارجولين فابر، قد قدمت المشروعين سابقا، فيما أكد مجلس القضاء في حينه أن تطبيقهما سيزيد الضغط على المحاكم. كما أعلن الائتلاف الحكومي المرتقب، التزامه بتنفيذ القانونين إذا صادق عليهما مجلس الشيوخ.
تأثير سلبي على اللاجئين وحياتهم
ويتوقع مجلس القضاء أن 75 بالمئة من طالبي اللجوء ضمن الفئة B سيتقدمون باستئناف ضد القرارات الصادرة بحقهم، نظرا لانخفاض فرص حصولهم على الإقامة. ومن بين القضايا المتوقعة، سيُعزى نحو 8500 ملف إلى تطبيق قانون «الوضعين» وحده.

وأشار المجلس في مذكرة برلمانية إلى أن «القانون سيشكل عبئا ثقيلا على السلطة القضائية»، محذرا أيضا من حاجة إضافية إلى تدريب القضاة، ما قد يؤثر على مسار القضايا الأخرى الجنائية وقضايا الأسرة والأحداث المعروضة أمام المحاكم.
وتُظهر الأرقام الرسمية ارتفاعا مستمرا في قضايا اللجوء التي تنظر فيها المحاكم خلال السنوات الأخيرة؛ إذ سُجلت 44.500 قضية عام 2023، لترتفع إلى 68.900 قضية بحلول 2026. في المقابل، تتوقع دائرة الهجرة والتجنيس في هولندا أن تسهم هذه التشريعات في تسريع الإجراءات وتخفيف فترات الانتظار.
كما سيكون للقوانين الجديدة تأثيرا سلبيا كبيرا على اللاجئين وحياتهم في هولندا، سواء فيما يتعلق الإقامة، الحقوق، فرص الاستقرار، أو حتى الوضع النفسي والعائلي. إذ سيتم إلغاء الإقامة الدائمة وتحويل الإقامة إلى مؤقتة لا تتجاوز ثلاث سنوات، لما سيتم تقييد لم الشمل بتشديد الشروط.
(مهاجر نيوز)

كوردستان صحيفة سياسية تصدر كل ١٥ يوماً
يصدرها مكتب الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
- مسؤول الإعلام المركزي : بشار أمين
- رئيس التحرير : عمر كوجري
- مسؤول القسم الكردي: سيبان محمد
- مكتب قامشلو: عزالدين ملا
- الإخراج الفني: مكتب هولير لإعلام الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا

اللغة الكوردية.. مادة رسمية في السويد وألمانيا

ضمن إطار مشروع وطني مشترك مع وزارة التربية في إقليم كوردستان، تم تسجيل 30 مدرسة كوردية في الخارج، ويتعلم حالياً ثلاثة آلاف طالب لغتهم الأم بلهجات مختلفة عبر نظام التعليم «أونلاين».

وكشف خليل شريف، ممثل اتحاد الجالية الكوردية في إقليم كوردستان، يوم الأربعاء 11 شباط 2026، عن تفاصيل مشروع وطني لتعزيز دراسة اللغة الكوردية في المهجر، حيث يستفيد آلاف الأطفال الكورد من التعليم الحضوري والإلكتروني.

وصرح شريف لموقع «كوردستان 24» أن هناك 30 مدرسة كوردية في الخارج مسجلة حالياً تحت مظلة هذا المشروع الوطني. ويُدار المشروع بالشراكة بين «اتحاد الجالية الكوردية في أوروبا» و«وزارة التربية في حكومة إقليم كوردستان»، بهدف رئيسي هو حماية وتعليم اللغة الأم.

وأشار ممثل الجالية الكوردية إلى تحقيق تقدم ملحوظ في دول مثل السويد وألمانيا، حيث أصبحت دراسة اللغة الكوردية جزءاً من النظام التعليمي الرسمي، ويقوم معلمون كورد بتدريس المادة للأطفال في المدارس. وأوضح قائلاً: «العملية لا تقتصر على التدريس فقط، بل تشمل توفير الكتب والمناهج الكوردية وتقديم تسهيلات في الامتحانات لتشجيع الطلاب على الاستمرار».

وبالنسبة للمناطق التي لا تتوفر فيها مدارس، أو لتوسيع دائرة التعلم، كشف خليل شريف عن وجود 3000 طالب يشاركون عبر نظام التعليم الإلكتروني (أونلاين). ويتم التدريس بأربعة مستويات مختلفة وبلهجات (السورانية، الكرمانجية، والبهدينية).

ومن النقاط الجوهرية في هذا المشروع أن الشهادات الممنوحة معترف بها من قبل وزارة التربية في حكومة إقليم كوردستان، وتُمنح للطلّاب بعد إتمامهم للمستويات الدراسية. كما ذكر أن عملية التسجيل تبدأ سنوياً في فصل الصيف، حيث يمكن للراغبين تسجيل أنفسهم عبر رابط خاص للاستفادة من هذا المشروع الوطني.

الفلم الكوردي «بحر الأمل» يفوز بجائزة «تنويه مشرف» في مهرجان إندو دبي السينمائي الدولي

احتفى مهرجان إندو دبي السينمائي الدولي (IDIFF) بنخبة من المواهب العالمية، ضمن فعاليات دورته المنعقدة في يناير 2026، حيث برز حضور اقليم كوردستان بقوة من خلال فوز المخرج جبرائيل أبو بكر رحمان جائزة «تنويه مشرف» عن فئة أفضل فيلم أنيميشن قصير عن فيلمه الموسوم « دەریای ئومێد - بحر الأمل».

يأتي هذا التتويج ليؤكد النجاح المستمر لمهرجان «إندو دبي» السينمائي الدولي باعتباره أول برنامج تعاوني يهدف إلى تقدير ودعم المواهب السينمائية المستقلة من جميع أنحاء العالم. ويتميز المهرجان بهيكلية فريدة؛ حيث تعقد دوراته بشكل ربع سنوي (كل ثلاثة أشهر) لاستقطاب صانعي الأفلام الطموحين، على أن يتم ترشيح الفائزين في هذه الدورات — ومن بينهم الفيلم «بحر الأمل» — للمنافسة على جوائزه السنوية الكبرى في حفل «السجادة الحمراء» الذي تغطيه وسائل الإعلام العالمية.

وأكدت إدارة المهرجان، تحت إشراف مديرة المهرجان ماماتا أشارجي، أن رؤية المهرجان تتجاوز مجرد توزيع الجوائز والشهادات؛ إذ يسعى (IDIFF) إلى تقديم دعم حقيقي للمسيرة المهنية لكافة المبدعين، من كتاب ومخرجين ومنتجين وفنانين وفنيين، متجاوزاً بذلك كافة الحواجز الجغرافية واللغوية.

ويعتمد المهرجان في اختيار الفائزين على مجلس إدارة متخصص يضم نخبة من المحترفين ذوي الخبرة الواسعة في صناعة السينما، بالإضافة إلى لجان تحكيم شهرية متجددة لضمان الشفافية والاحترافية في اختيار المواهب التي تستحق الدعم والتقدير العالمي، مما يعزز من مكانة السينما المستقلة واللغة الفنية الراقية.

رياضية كوردية تحرز فضية التايكواندو لبطولة الدول العربية

أحرزت لاعبة كوردية من العاصمة أربيل، تمثل نادي «فتاة كركوك» للتايكواندو، الميدالية الفضية في بطولة الدول العربية التي أُقيمت بمشاركة واسعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

شاركت اللاعبة آية آريان، لاعبة تايكواندو نادي «فتاة كركوك»، في منافسات بطولة الدول العربية، وتمكنت بعد تقديم مستوى متميز من تحقيق المركز الثاني ونيل الميدالية الفضية، لتضيف إنجازاً جديداً لناديها ومدينتها.

وأُقيمت البطولة التي حققت فيها اللاعبة الكوردية الميدالية الفضية بمشاركة 12 دولة عربية، واستضافتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وسط منافسة قوية بين اللاعبات المشاركات.

العدسة

عمر كوجري

العلم الكوردستاني العظيم

علم كوردستان، ليس مجرد ألوان زاهية تدخل البهجة في عيون وقلوب الكورد، إنه رمز عظيم يوحي بالصبر ..بالجلادة وتحمُّل مصاعب وعثرات الدعوات التي دعت إلى تصفية الكورد، وعدم القبول بوجودهم في الحيّز التاريخي طوال قرون عديدة.

علم يقيم في روح الكوردي، قبل أي شيء آخر، وتحت ظلال هذا العلم العظيم دفع الكورد من أرواح أبنائهم وبناتهم مئات الآلاف من الشهداء منذ تأسيس جمعية خويبون، وإلى تاريخ إعلان القاضي محمد جمهورية كوردستان والذي دفع حياته ثمناً لحرية الشعب الكوردي في شرقي كوردستان، ومن أجل رفعة شأنه، وإعلاء قدره.. مروراً بالقائد الكوردستاني العظيم الراحل ملا مصطفى بارزاني الذي قاد الثورات الكوردية، وظل في حلبة النضال والمقاومة إلى آخر رمق من عمره.

اليوم علم كوردستان، وبقرار من البرلمان الكوردستاني صار يرفرف في كل مكان في إقليم كوردستان، وصار رمز تحدي الشعب الكوردي لكل الظروف، وقهره إياها من أجل أن يبقى الكورد أحراراً كرماء.

العلم الكوردستاني كما أسلفنا باق وحي في أرواح وأفئدة كل الكورد الشرفاء، ولكن هذا العلم حورب بقسوة، وتم التنكيل به، والإساءة إليه، والتعدي عليه في كوردستان سوريا من قبل مجموعات مارقة، ومنظمات تابعة لحزب العمال الكردستاني في أكثر من مناسبة، وكان هؤلاء الهمج حينما يبادرون بحرق مكاتب الأحزاب الوطنية الكوردية، كان عملهم التخريبي الجبان يبدأ من إنزال العلم الكوردستاني من ساريات المكاتب، وتقصّد الإساءة إليه، وكأنّه علم لدولة معادية تريد للشعب الكوردي سوءاً، لا علم يرمز لكرامة الكوردي في كل زمان ومكان، وكانت حجة هؤلاء الدائمة أن هذا العلم يتبع للحزب الديمقراطي الكوردستاني، وبالتالي لا يجوز احترامه وتقديره.

في أعقاب المحنة الكبرى التي تعرض لها قوات سوريا الديمقراطية، وانفراط عقدها بعد معارك غير متكافئة على كل المستويات بينها وبين قوات الحكومة السورية في حيي شيخ مقصود والأشرفية بحلب، وبالتالي الانسحاب منهما، وعدم المقدرة على الصمود بسبب ترتيبات عالية بين رؤساء العشائر العربية والسلطة الحاكمة في دمشق لعدة أشهر سبقت الأحداث الأخيرة، وانسحاب هذه القوات إلى داخل المناطق الكوردية في غربي كوردستان، وما تتبع ذلك من تحرك دبلوماسي واسع وكبير من شخص الرئيس مسعود بارزاني، وعلى كل المستويات، ولام يتمتع به سيادته من علاقات دولية واسعة، ونجدة الشعب في جنوبي كوردستان لأخوتهم في كوردستان سوريا، وقتذاك رفع العلم الكوردي على نطاق واسع، وحتى على مستوى أفراد من القوات الحماية الشعبية والأسايش كانت ترفع العلم الكوردي، ولكن بعد أيام قلال تعرض العلم الكوردي للإنزال من فوق بعض المكاتب والبيوت، ولاحظنا بعدها أن مظاهرات عديدة قام بها أعضاء ومؤيدو حزب الاتحاد الديمقراطي خلت تماماً من العلم الكوردستاني.

كما أن بعض كوادرهم الإعلامية في الخارج دعت إلى عدم المشاركة في التظاهرات المناصرة لشعبنا في غربي كوردستان، بزعم أن المنظمين دعوا إلى رفع علم كوردستان فقط، وعدم رفع علم الأحزاب والتنظيمات العسكرية.

كان المقصد واضحاً وهو عدم تسييس التظاهرات، وإضفاء الصبغة الكوردستانية عليها، لكن هؤلاء قد قرؤوا ذلك بعكس الإرادة الكوردية، وكشروا عن أنيابهم بعد «هدوء نسبي» والتقاط الأنفاس من جانبهم، وكشفوا عن حقيقتهم أنهم يحاربون كل توجه كوردستاني، ويسعون إلى تخريب ثقافة الاعتزاز بالقومية الكوردية.

إن من يحارب العلم الكوردستاني، يحارب أمة كوردستانية قوامها أكثر من ستين مليوناً من الكوردستانيين الذين ينتظرون أن تمنح ألوان علمهم الجمال الأخاذ بين أعلام الأمم الحية.

موقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا
www.pdk-s.com
البريد الإلكتروني الرسمي
E-Mail: info@pdk-s.com
يمكنكم مراسلة الصحيفة على العنوان التالي:
kurdistanrojname.inbox@gmail.com
kurdistansenter@gmail.com
www.facebook.com/pdks.people